العدد الثّامن عشر
السَّنة التّاسعة – المجلد الثاني

رجب ١٤٤٧ هـ
يناير ٢٠٢٦ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بهما من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٨
وقف السنة والتراث النبوي

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

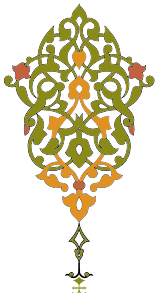

مجلة التراث النبوي

١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

eISSN 2785-8499

العدد الثامن عشر
السنة التّاسعة

رجب ١٤٤٧ هـ
يناير ٢٠٢٦ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. حماد بن مهدي السلمي

نائب مدير التحرير

د. طلال بن حسين الجهني

هيئة التحرير

أ. د. عبد الله بن محمد الشهري

د. عبده بن كدَّاف الكد

د. إبراهيم بن محمد الغامدي

د. نور الدين الحميدي

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي

د. نبيل بن أحمد بلهي

د. سيد عبد الماجد الغوري

د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة

د. خلود محمد حسن زين الدين

الهيئة الإستشارية

أ.د. سامي رياض بن شعلال (الجزائر)

أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو (السعودية)

أ.د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)

أ.د. محمد أبو الليث شمس الدين (الهند)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

أ.د. ياسر أحمد علي الشمالي (الأردن)

أ.د. يونس ضيف (المغرب)

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر.

٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.

٣. **مادة النص**: تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد.

٤. **الهوامش**: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.

٥. **ثَبَتُ المصادر والمراجع**: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.

٦. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

٧. **مقاس الصفحة**: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.

٨. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.

٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.

١٠. **التحكيم**: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها.

المُحتَوَيات

تحقيق التراث

الأزهار في شرح المصابيح للعلامة يوسف الأَرْدَبيلي (ت٧٧٩هـ)..... ١١

د. صالح بن محمد بن عبد القادر العمودي..... ١٢-٨٢

تراجم الأعلام

الحافظ أبو العباس أحمد بن علي الأبَّار (ت ٢٩٠هـ) وكتابه «حديث الزهري»..... ٨٣

أ. محمد بن أنس السليم/ د. محمد بن عبدالله السريّع ٨٤-١٣٤

النقد الحديثي

روايةُ الإمام الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثير في صحيح البخاري -جمعًا وتخريجًا ودراسة- ١٣٥

د. خالد بن محمد الثبيتي ١٣٦-١٩٦

الجرح والتعديل

وصف الراوي بـ«مليح النظم» في علم الجرح والتعديل..... ١٩٧

د. خيرية بنت عليٍّ بن سعيد القحطاني..... ١٩٨-٢٤٤

مسائل حديثية

كتاب غُندر عن شعبة واستفادة النُقَّاد منه ٢٤٥

د.صالح بن راشد بن عبدالله القريري..... ٢٤٦-٢٨٦

الافتتاحية

مقدمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد**: فيسرُّ مجلة التراث النبوي، المتخصصة في بحوث السنة النبوية وعلومها، أن تقدم لقرائها الكرام عددها الثامن عشر، الصادر في شهر رجب من عام ١٤٤٧هـ، حافلًا بجملةٍ من الدراسات العلمية المحكمة التي تسهم في خدمة السنة النبوية، وإحياء تراث المحدثين، وتعميق البحث النقدي والمنهجي في علوم الحديث روايةً ودراية.

ويأتي هذا العدد امتدادًا لرسالة المجلة في العناية بالتراث النبوي المخطوط والمطبوع، وتحقيق النصوص الحديثية، ودراسة مناهج الأئمة النقاد، وربط الجهود العلمية المعاصرة بأصولها التراثية الرصينة، وفق منهج علمي أصيل ومعايير أكاديمية معتمدة.

وقد اشتمل هذا العدد على مجموعة من الأبحاث المتنوعة في موضوعاتها، المتكاملة في أهدافها، ومن أبرزها:

أولًا: الأزهار في شرح المصابيح للعلامة يوسف الأَرْدَبيلي (ت ٧٧٩هـ). تحقيق ودراسة – باب الكرامات من كتاب الفضائل والشمائل. للدكتور: صالح بن محمد بن عبد القادر العمودي.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جزء نفيس من تراث شروح

الحديث، بإبراز منهج العلامة الأردبيلي في شرح الأحاديث، والكشف عن جهوده في تقرير مسائل الكرامات وضبطها بضوابط أهل السنة، مع دراسة علمية توثيقية للنص المحقق، مما يسهم في إحياء كتب الشروح الحديثية المتقدمة.

ثانيًا: الحافظ أبو العباس أحمد بن علي الأبّار (ت: ٢٩٠هـ) وكتابه حديث الزهري. دراسة استقرائية تحليلية. للأستاذ: محمد بن أنس السليم، والدكتور: محمد بن عبدالله السريّع (**بالاشتراك**).

ويهدف هذا البحث إلى التعريف بأحد أعلام القرن الثالث الهجري، ودراسة كتابه «حديث الزهري» من حيث منهجه، ومروياته، وأثره في خدمة حديث الإمام الزهري، مع تحليل علمي استقرائي، يبرز مكانة الكتاب بين المصنفات الحديثية المبكرة.

ثالثًا: رواية الإمام الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح البخاري. للدكتور: خالد بن محمد الثبيتي.

ويهدف البحث إلى تتبع مرويات الإمام الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح البخاري، ودراسة أسانيدها، وبيان دلالاتها الحديثية، وإبراز منهج الإمام البخاري في تخريج هذه الروايات، بما يعزز الفهم النقدي لصناعة الصحيح.

رابعًا: وصف الراوي بـ (مليح النظم) في علم الجرح والتعديل: دراسة تحليلية نقدية للدكتورة: خيرية بنت علي بن سعيد القحطاني.

ويهدف البحث إلى دراسة هذا الوصف النادر في كتب الجرح والتعديل، وتحليل دلالته الاصطلاحية والنقدية، وبيان أثره في الحكم على الرواة، مع تتبع أقوال النقاد واستقراء استعمالاتهم لهذا المصطلح.

خامسًا: كتاب غُندر عن شعبة واستفادة النقاد منه: دراسة استقرائية تحليلية. للدكتور: صالح بن راشد بن عبد الله القريري.

ويهدف إلى دراسة كتاب غُندر في روايته عن الإمام شعبة بن الحجاج، وبيان قيمته العلمية، ومدى اعتماد النقاد عليه، مع إبراز أثره في توثيق الروايات وفهم مناهج النقد الحديثي.

ونذكر القرَّاء والباحثين بأن مجلة التراث النبوي مجلة علمية محكمة، متخصصة في بحوث السنة النبوية وعلوم الحديث، تصدر بانتظام، وتخضع أبحاثها لتحكيم علمي دقيق، وفق المعايير الأكاديمية المعتمدة.

وقد حظيت المجلة بثقة الباحثين، واعتماد عددٍ من الجامعات السعودية لأبحاثها ضمن الترقيات العلمية ومتطلبات الدراسات العليا، لما تتميز به من جودة علمية ورصانة منهجية.

وإذ تُصْدِرُ المجلة هذا العدد، فإنها تجدد دعوتها للباحثين وطلبة العلم المتخصصين في السنة النبوية وعلومها، للإسهام بأبحاثهم العلمية الأصيلة، وتحقيقاتهم الرصينة، ودراساتهم النقدية، بما يخدم السنة النبوية، ويثري المكتبة الحديثية، ويسهم في ربط الحاضر العلمي بتراث النبوي المجيد.

ونسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الجهود، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تحقيق التراث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بمناهج التحقيق العلمي
لمؤلفات ونوادر التراث النبوي

الأزهار في شرح المصابيح
للعلامة يوسف الأَرْدَبيلي (ت٧٧٩هـ)

د. صالح بن محمد بن عبد القادر العمودي
قسم فقه السنة
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.1

ملخص البحث

هذا البحث يتضمّن دراسة وتحقيق كتاب: الأزهار في شرح المصابيح للعلامة يوسف بن إبراهيم الأَرْدَبيلي، وهو شارح لكتاب مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، وهذا الشرح من أنفس شروح المصابيح، وأوعبها مع حسن ترتيبه، وكثرة فوائده، وتنوعها، وقد اشتمل البحث على مقدمة، وترجمة موجزة للبغوي، وترجمة مختصرة للشارح، ودراسة مختصرة لكتاب الأزهار، ثم تحقيق النص معتمدا على نسختيْن خطيتيْن.

الكلمات المفتاحية:

الأزهار- المفاتيح- مصابيح السنة- المصابيح- الأَرْدَبيلي- البغوي.

Abstract

Dr. Saleh bin Muhammad bin Abdul Qadir Al-Amoudi
Department of the Jurisprudence of the Sunnah
College of the Noble Hadith
Islamic University – AL Madinah AL Munawwarah

This research includes a study and verification of the book "Al-Azhar fi Sharh Al-Masabeeh" (Flowers in the explanation of the lamps) by Yusuf bin Ibrahim Al-Ardabili، who is a commentator on the book "Masabeeh Al-Sunnah" (Lamps of the Al-Sunnah) by Abu Muhammad Al-Hussein bin Mas'ud Al-Baghawi. This commentary is among the most valuable and comprehensive explanations of "Masabeeh،" characterized by its good arrangement، numerous benefits، and diversity. The research consists of an introduction، a brief biography of Al-Baghawi، a concise biography of the commentator، a short study of the book "Al-Azhar،" and then a verification of the text based on two handwritten copies.

Keywords:

Al-Azhar - Al-Mafatih - Masabeeh Al-Sunnah - Al-Masabeeh - Al-Ardabili- Al-Baghawi

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا، وقدوتنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن تحقيق التراث المخطوط له فوائد جمّة، وأهمية كبيرة يدل على ذلك ما تركه علماؤنا الأجلاء من تراث عظيم تزخر به مكتبات العالم في المشرق، والمغرب، ومِن هؤلاء العلماء الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي، الذي قال عنه الذهبي، وأثنى على مؤلفاته: «بُورِكَ له في تصانيفه، ورُزِقَ فيها القبولَ التام، لحسْنِ قصده، وصِدْق نيته، وتنافسَ العلماءُ في تحصيلها»[(١)]، ومِن تصانيفه كتاب: مصابيح السنة، الذي انتقى أحاديثه من الصحيحين، والسنن الأربعة، وغيرها في منهج له في ذلك معلوم، واصطلاح خاص مرسوم ذكره في مقدمة كتابه.

وقد اعتنى أهل العلم بكتابه تخريجا، وشرحا، وتهذيبا، فممن خرَّج أحاديثه المناوي (ت: ٨٠٣هـ) في كتابه: كشف المناهج والتناقيح في تخريج المصابيح[(٢)]، وابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في كتابه: هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة[(٣)]، ومن الشروح على المصابيح: الميسر في شرح مصابيح السنة للتُّوْرِبِشْتي[(٤)] (ت: ٦٦١هـ)، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للبيضاوي[(٥)] (ت: ٦٨٥هـ)، والمفاتيح في شرح

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤١

(٢) طبع بتحقيق: الأستاذ الدكتور: محمد إسحاق محمد إبراهيم، تقديم: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان.

(٣) طبع في دار ابن القيم، بتحقيق: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي.

(٤) طبع في مكتبة نزار مصطفى الباز، بتحقيق: الدكتور: عبد الحميد هنداوي.

(٥) طبع بتحقيق: الأستاذ الدكتور: محمد إسحاق محمد إبراهيم، تقديم: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان.

المصابيح للزيداني[١] (ت: ٧٢٧هـ)، وغيرها من الشروح، وممن ألَّف في تهذيبه التبريزي (ت: ٧٤١هـ) في كتابه المشهور: مشكاة المصابيح، وأيضا ألَّف العلائي (ت: ٧٦١هـ) النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصابيح، وقد أجاب عمن رمى بعض الأحاديث في كتاب مصابيح السنة بالوضع، وكذلك صنع ابن حجر فأجاب عن هذه الأحاديث[٢].

وقد رغبتُ في أن أشارك في تحقيق جزء من هذا المخطوط: الأزهار في شرح المصابيح المتعلق بالسنة النبوية ذي القيمة العلمية، فهو مازال مخطوطا، ولم يطبع بعد.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

يمكن التماس أهمية الموضوع، وقيمة العمل فيه بما يلي.

١. مكانة الكتاب المشروح، وأهميته عند العلماء.

٢. قيمة الشرح العلمية بذاته، وقيمته من جهة مقارنته بشروح المصابيح الأخرى، فهو من أوعب الشروح إن لم يكن أوعبها، فقد استفاد الشارح من الشروح التي سبقته، وزاد عليها، وعقب.

٣. الرغبة في خدمة السنة الغراء أظهرها الله، وأهلها.

الدراسات السابقة:

كتاب الأزهار في شرح المصابيح لا زال مخطوطا، وقد حقق أغلبه في مشروع علمي بالجامعة الإسلامية في كلية الحديث الشريف في رسائل علمية من بداية الكتاب إلى نهاية فصل: في المعجزات من كتاب الفضائل، والشمائل، وبقي منه جزء يسير لم يتم تحقيقه، فأحببتُ أن أشارك فيه.

(١) طبع في دار النوادر، بإشراف نور الدين طالب.

(٢) كتابا العلائي، وابن حجر مطبوعان مع كتاب هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة.

خطة البحث:

وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وثبت المصادر والمراجع.

أما المقدمة: فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

وأما التمهيد: ترجمة موجزة لمؤلف مصابيح السنة.

الفصل الأول: ترجمة مختصرة للأَرْدَبيلي، ودراسة مختصرة لكتاب الأزهار، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للأَرْدَبيلي، وفيه ستة مطالب.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه.

المطلب الثاني: مولده، ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المطلب الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المبحث الثاني: **دراسة مختصرة لكتاب الأزهار، وفيه خمسة مطالب.**

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المصنف.

المطلب الثاني: منهج المصنف في كتابه من خلال القسم المحقق.

المطلب الثالث: موارد المصنف في كتابه من خلال القسم المحقق.

المطلب الرابع: بيان مكانة هذا الشرح من بين الشروح.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

الفصل الثاني: النص المحقق من بداية باب الكرامات من كتاب الفضائل والشمائل إلى نهاية الباب.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

أولا: تحقيق النص.

١. اعْتِماد النُّسْخة المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا أصلا في التحقيق؛ لقدمِها، وكمالها، وجودةِ خطها، وكونِها نسخة مقابلة.

٢. نسخ القسم المراد تحقيقه من النسخة الأصل، ثم مقابلة المنسوخ بالأصل المنسوخ منه، ثم مقابلته بالنسخة الأخرى (اليمنية)، واثبات الفروق في الحواشي، مراعيًا القواعد الإملائية، مع الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

ثانيًا: عزو الآيات، وتخريج الأحاديث والآثار.

١. عزو الآيات إلى مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني في الحاشية.

٢. أما الأحاديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيْتُ بالعزو إليهما، أو أحدهما، وأما ما كان في غيرهما، فإني أخرجه من كتب السنة الأخرى، وأبيّن درجته، مسترشدا بأقوال أهل العلم في ذلك.

٣. تخريج الآثار التي يذكرها المصنف من مصادرها الأصيلة.

ثالثًا: تراجم الرواة.

١. إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة، فإني أكتفي بترجمته من كتاب التقريب لابن حجر، وإذا لم يكن الراوي من رجال التقريب، فإني أعرف به من مظان ترجمته بإيجاز.

٢. الترجمة الموجزة للأعلام، وتوثيق ذلك من مصادره.

رابعًا: توثيق النقول التي ينقلها المصنف، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق.

خامسًا: بيان معاني الكلمات الغريبة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، موجبا لرضوانه العظيم، وأن ينفع به، ويتقبله، إنه ولي ذلك، والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: ترجمة موجزة لمؤلف مصابيح السنة[(١)].

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو الإمام الحافظ المحدث الفقيه المفسر الزاهد محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفرَّاء[(٢)] أو ابن الفرَّاء البغوي[(٣)] الشافعي.

ولادته:

ولد الإمام البغوي في جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.

شيوخه:

تلقى البغوي الحديث، والفقه، وغيرها من العلوم على شيوخ كثيرين، فقد جمع بين الرواية، والدراية، فمن شيوخه الذين سمع منهم:

١. أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الفُوراني المَرْوَزي، (ت: ٤٦١ هـ)[(٤)].

٢. أبو علي القاضي حسين بن محمد بن أحمد المَرْوَرُّوذي، (ت: ٤٦٢ هـ)[(٥)].

---

(١) انظر ترجمته في: التقييد ١/ ٤٧٩، ووفيات الأعيان ٢/ ١٣٦-١٣٧، وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٣٩-٤٤٣، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٧-١٢٥٩، والوافي بالوفيات ١٣/ ٦٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٧٥-٨٠، وطبقات الشافعية للأسنوي ١/ ١٠١، والبداية والنهاية ١٦/ ٢٦٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٢٨١، وطبقات المفسرين للسيوطي ص٤٩-٥٠، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١٥٧-١٥٩، وطبقات الشافعية للحسيني ص٢٠٠-٢٠١، وشذرات الذهب ٦/ ٧٩-٨٠، وطبقات المفسرين للأدنروي ص١٥٨-١٦٠، والمدخل إلى شرح السنة ١/ ٢٩-٢٢٠

(٢) نسبة إلى عمل الفِراء، وبيعها، وكان أبوه يعمل بها، ويبيعها. انظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٣٧، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٨

(٣) نسبة إلى بلدة بخراسان بين مرو وهَراة يقال لها: بَغ، وتسمى أيضا: بَغْشُور كما ذكر السمعاني في الأنساب ٢/ ٢٥٤، وقال ياقوت في معجم البلدان ٢/ ٣٦٩ عن بَغْشُور: بُليدة بين هَراة ومرو الرُّوذ.

(٤) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ١٣٢، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٦٤

(٥) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ١٣٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٣٥٦

٣. أبو عمر عبد الواحد بن أحمد المَليحي الهَروي (ت: ٤٦٣هـ)[١].
٤. أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي، (ت: ٤٦٧هـ)[٢].

تلاميذه:

وأما تلاميذه، فقد تتلمذ على البغوي جم غفير، ومن أبرزهم:

١. أبو علي الحسن بن مسعود البغوي، أخو الإمام البغوي، (ت: ٥٢٩هـ)[٣].
٢. أبو محمد عبد الرحمن بن علي النُّعَيْمي المُوَفَّقي المعروف بالبارْباذِي، (ت: ٥٤٢هـ)[٤].
٣. أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الشاشي، (ت: ٥٥٦هـ)[٥].
٤. أبو منصور محمد بن أسعد العَطَّاردي المعروف بحَفَدَة، (ت: ٥٧٣هـ)[٦].

مؤلفاته:

كان البغوي عالما نِحريرا، وعلما بارزا في علوم شتى، فقد شهد له أهل العلم بذلك، قال عنه ابن كثير بعد ذكر مصنفاته في التفسير، والحديث، والفقه: «برَع في هذه العلوم، وكان علَّامة زمانه فيها»، وقال عنه ابن خلكان: «الفقيه، المحدِّث، المفسِّر، كان بحرا في العلوم»، وتقدَّم في بداية المقدمة ثناء الذهبي على مصنفاته، فمنها:

(١) انظر ترجمته في: الأنساب ١١/ ٤٧٥، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٥٥
(٢) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١١٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٢٤٩
(٣) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٦٨، وطبقات الشافعية للأسنوي ١/ ١٠١
(٤) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ١٥٢، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص٣٠٦
(٥) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ١٦٥، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص٣١٢
(٦) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٣٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٩٢

معالم التنزيل[١]، وشرح السنة[٢]، ومصابيح السنة[٣]، والتهذيب في فقه الإمام الشافعي[٤].

وفاته:

توفي البغوي في شوال سنة ست عشرة وخمسمائة بمرو الرُّوذ[٥] رحمه الله برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جناته.

اصطلاح البغوي في تقسيم أحاديث كتابه مصابيح السنة:

اتبع البغوي منهجًا خاصًا في تصنيفه لهذا الكتاب، ولذا تعرَّض للنقد من بعض أهل العلم، وقد ذكر منهجه في مقدمة كتابه، فقال: «وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان، أعني بالصحاح: ما أخرجه الشيخان: أبو عبد الله محمد بن إسمعيل الجُعْفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النَّيْسابوري رحمهما الله في جامعهما، أو أحدهما، وأعني بالحسان: ما أورده أبو داود سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم رحمهم الله، وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل غير أنها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علو الدرجة من صحة الإسناد، إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن، وما كان فيها من ضعيف، أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكرًا أو موضوعًا، والله المستعان، وعليه التكلان»[٦].

(١) مؤلف في تفسير القرآن، ويُعرف بتفسير البغوي، وهو مطبوع في دار طيبة بتحقيق: محمد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش.

(٢) طبع في المكتب الإسلامي بتحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط.

(٣) طبع في دار المعرفة بتحقيق: د. يوسف المرعشلي، ومحمد سمارة، وجمال الذهبي.

(٤) طبع في دار الكتب العلمية بتحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوَّض.

(٥) وهي مرو الصغرى تمييزا لها عن مرو الشاهِجان، وهي الأشهر، والأكبر. انظر: معجم البلدان ٨/ ٢٥٣

(٦) مصابيح السنة ١/ ١١٠

وممن تعقّب البغوي في تقسيمه للكتاب، ابن الصلاح حيث قال: «ما صار إليه صاحب المصابيح رحمه الله من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان، مريدا بالصحاح: ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان: ما أورده أبو داود، والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يُعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه، والله أعلم»[(١)].

وقال النووي: «وأما تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان وصحاح، مريدًا بالصحاح ما في الصحيحين، وبالحسان ما في السنن، فليس بصواب؛ لأن في السنن: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر»[(٢)].

ودافع عنه أهل العلم، من ذلك:

١. التبريزي، فقال: «ليست المشاحَّة في الاصطلاح، وتخطئة الشخص على اصطلاحه مع نص الجمهور على أن من اصطلح في كتاب فليبين في أوله بعيد عن الصواب، فإن البغوي نصَّ في ابتداء المصابيح بهذه العبارة، قال: «وأعني بالصحاح: ما أخرجه الشيخان...» إلى آخرها، ثم قال: «وأعني بالحسان: ما أورده أبو داود، وأبو عيسى الترمذي أو غيرهما من الأئمة...» إلى آخره، ثم قال: «فما كان فيها من ضعيف، أو غريب أشرتُ إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان مُنْكرا أو موضوعا». هذه عبارته، ولم يذكر قط أن مراد الأئمة بالحسان كذا، وبالصحاح كذا، ومع هذا لم نعرف وجه تخطئة الشيخين إياه، والله أعلم»[(٣)].

(١) علوم الحديث ص٣٧، المعروف بمقدمة ابن الصلاح.

(٢) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ص٣٠

(٣) الكافي في علوم الحديث ص١٧٧-١٧٨

٢. الزركشي، فقال: «قد تَبِعَه النووي وغيره في الاعتراض على البغوي، وهو عجيب؛ لأن البغوي لم يقل إن مراد الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا وإنما اصطلح على هذا رعاية للاختصار ولا مشاحة في الاصطلاح»[(١)]، ثم نقل كلام البغوي في تعريفه للصحاح، والحسان.

٣. ابن حجر، نقل كلام التبريزي في رده على ابن الصلاح، والنووي، وأيَّده على ذلك حيث قال: «ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحا خاصا له أنه يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة بحسب ما يظهر له من ذلك»[(٢)].

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٣٥٦

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٥٤٤-٥٤٥

الفصل الأول:
ترجمة مختصرة للأَرْدَبيلي، ودراسة مختصرة لكتاب الأزهار

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للأَرْدَبيلي[١]

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه.

هو العلامة عز الدين يوسف بن إبراهيم[٢] الأَرْدَبيلي[٣].

المطلب الثاني: مولده، ووفاته.

أما مولده: فلم أقف فيمن ترجم له على من ذكَر تاريخ ولادته، ولكن يمكن تحديد سنة ولادته تقريبا من كلام العثماني في طبقاته حيث قال: «فهؤلاء هم طبقات الشَّافعية الذين دَرَجوا بالوفاة إلى آخر سنةِ خمسٍ وسبعين وسبعمائة...، وأمَّا مَن هو باقٍ إلى الآن في قيد الحياة، نفع الله المسلمين به، وأبقاه...»[٤]، وذكر منهم الأَرْدَبيلي، فقد ذكره العثماني فيمن هو على قيْد الحياة بعد سنة خمسٍ وسبعين وخمسمائة،

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء الكبرى للعثماني ٢/ ٩٢٥-٩٢٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١٣٨، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ٢٥٨-٢٥٩، وكشف الظنون ١/ ١٩٥-١٩٦، وشذرات الذهب ٨/ ٤٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٥٥٨، والأعلام ٨/ ٢١٢، ومعجم المؤلفين ٤/ ١٣٩

(٢) زاد إبراهيم باشا في هدية العارفين ٢/ ٥٥٨ في نسبة الأَرْدَبيلي: الهلابادي، ولم يذكر هذه النسبة غيره، ولم يتبين لي في معناها شيء.

(٣) نسبة إلى أَرْدَبيل، وهي من أشهر مدن أَذْرَبِيجان، وأَرْدَبيل: بفتح أوله، وإسكان ثانيه، بعدهما دال مفتوحة، وباء معجمة بواحدة مكسورة، وياء ساكنة، ولام، كما ضبطها: البكري في معجم ما استعجم ١/ ١٣٧، وياقوت في معجم البلدان ١/ ١٢١، والزَّبيدي في تاج العروس ٢٧/ ٤٤١، خلافا للسمعاني في الأنساب ١/ ١٧٧، والسخاوي في الضوء اللامع ١١/ ١٨٤ بضم الدال المهملة بدلا من فتحها.
وأَذْرَبِيجان: تقع شمال غرب إيران، ومن مدنها المشهورة: تبريز، وأَرْدَبيل. انظر: أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة ص٢٨

(٤) طبقات الفقهاء الكبرى ٢/ ٨٨٨

وقد ذكر في ترجمته أنه: «أناف على السبعين»[(١)]، فمِن كلام العثماني تكون سنة ولادته تقريبا قبل سنة ست وسبعمائة، والله أعلم.

وأما وفاته: فقد اختلف فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: توفي سنة تسع وسبعين وسبعمائة، ذكره ابن العماد[(٢)]، وقال: وفي حدودها -أي وفاة الأَرْدَبيلي-، وعمر كحالة[(٣)].

القول الثاني: توفي سنة ستٍ وسبعين وسبعمائة، ذكره إسماعيل باشا[(٤)]، وسركيس[(٥)].

القول الثالث: توفي سنة تسع وتسعين وسبعمائة، ذكره حاجي خليفة[(٦)]، وإسماعيل باشا[(٧)]، وسَرْكيس[(٨)]، والزِّرِكْلي[(٩)].

والأقرب من هذه الأقوال، والعلم عند الله هو: القول الأول؛ لأن ابن قاضي شُهْبة في طبقاته[(١٠)] ذكره في الطبقة السادسة والعشرين، وهم: الذين كانوا في العشرين الرابعة من المائة الثامنة، وأما القول الثاني فقد ذكره إسماعيل باشا بصيغة التمريض، وقد ذكر سَرْكيس سنة الوفاة بصيغة الشك.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

أما شيوخه: لم تذكر المصادر التي ترجمت للأَرْدَبيلي شيئا من

(١) المصدر نفسه ٢/ ٩٢٥
(٢) انظر: شذرات الذهب ٨/ ٤٥٦
(٣) انظر: معجم المؤلفين ٤/ ١٣٩
(٤) انظر: هدية العارفين ٢/ ٥٥٨
(٥) انظر: معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ١/ ٤٢٣
(٦) انظر: كشف الظنون ١/ ١٩٥
(٧) انظر: هدية العارفين ٢/ ٥٥٨
(٨) انظر: معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ١/ ٤٢٣
(٩) انظر: الأعلام ٨/ ٢١٢
(١٠) انظر: طبقات الشافعية له ٣/ ١٣٨

شيوخه، وقد ذكر في شرحه على الأزهار، فقال: «ووجدتُ بخط أستاذي الإمام الفاضل، العالم، السعيد، الزاهد، الشهيد، شمس الملة والدين محمد بن آدم الأَرْدَبيلي»[(١)].

وأما تلاميذه: فالمصادر أيضا لم تذكر شيئا من تلاميذه إلا ما أشار إليه ابن حجر في ترجمته، فقال: «وكان يقرئ في المذهب»[(٢)]، فبالتالي لا بد له من تلاميذ أخذوا عنه.

المطلب الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

أما عقيدته: فقد سلك الأَرْدَبيلي -رحمه الله- مسلك الأشاعرة في تأويل الصفات، فعند شرحه لحديث: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»[(٣)].

قال الأَرْدَبيلي: والإصبع المذكور بمعنى النعمة[(٤)].

وفيه تأويل لصفة الإصبع، وأهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى أصابع تليق به سبحانه وتعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[(٥)].

وأيضا عند شرحه لحديث: «لَعَنَ اللهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ»[(٦)].

---

(١) انظر: ل (٥٣/ ب)، النسخة التركية، ولم أقف على ترجمة شيخه.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ٢٥٨

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب القدر، باب: تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء ٤/ ١٦٢٣، ح: ٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

(٤) انظر: ل (٤٨/ أ)، المسألة الرابعة، النسخة التركية.

(٥) (سورة الشورى، آية ١١).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الأشربة، باب العنب يعصر للخمر ٤/ ٨١، ح: ٣٦٧٤)، وابن ماجه في سننه (كتاب الأشربة، باب: لعنت الخمر على عشرة أوجه ٢/ ١١٢١، ح: ٣٣٨٠)، من حديث عبد الله بن عمر ﷺ، والحديث صححه الألباني في الإرواء ٨/ ٥٠

قال الأَرْدَبيلي: «لَعَنَ اللهُ الْخَمْرَ» أي: أبغضها[١].

واللعن: صفة فعلية لله ﷻ، واللعن هو: الطرد، والإبعاد عن رحمة الله[٢].

وأما مذهبه الفقهي: كان الأَرْدَبيلي شافعي المذهب، يدل على ذلك أمور:

أولا: قال في مقدمة شرحه في كتابه الأزهار: «فأردتُ أن أكتبَ مختصرًا مفيدًا أذكرُ فيه بعضًا من حديث الصحيحين، والسنن الخمسة، وغيرها مما لم يذكره المصنِّف في المصابيح، وأكشف الغطاء عن بعض المشكلات، مما أهملها الشارحون من تراجيح الأحاديث المتعارضة في الأحكام على وفْق مذهب الإمامِ المُطلبي محمد بن إدريس الشافعي»[٣].

ثانيًا: تأليفه لكتاب الأنوار لأعمال الأبرار، وهذا الكتاب على المذهب الشافعي، وقد ذكر في مقدمته أنه جمع كتابه من الكتب المعتبرة والواسعة في المذهب، فقد جمعه كما ذكر في مقدمته من الشرح الكبير، والصغير للرافعي، والروضة للنووي، والحاوي الصغير لعبد الغفار القزويني، والحاوي للماوردي، وتهذيب البغوي، ونهاية المطلب لإمام الحرمين، وكتب الغزالي، وغيرها[٤].

ثالثًا: كل مَن ترجم للأَرْدَبيلي من كتب الشافعية، ذكر أنه شافعي المذهب، منهم: العثماني[٥]، وابن قاضي شُهْبة[٦]،

(١) انظر: ل (٢٦٧/ ب)، المسألة الثانية، النسخة التركية.

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى ٦/ ١٩٥، وشرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس ص٤٠

(٣) انظر: ل (٩/ أ)، النسخة التركية.

(٤) انظر: مقدمة الأنوار لأعمال الأبرار ١/ ١١-١٢

(٥) انظر: طبقات الفقهاء الكبرى له ٢/ ٩٢٥

(٦) انظر: طبقات الشافعية له ٣/ ١٣٨

وتقدَّم قول ابن حجر أنه كان يقرئ في المذهب الشافعي[١]، وابن العماد[٢]، وغيرهم.

المطلب الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

لقد تبوأ الإمام الأَرْدَبيلي مكانة علمية رفيعة، ومنزلة رفيعة، مما جعل أهل العلم يثنون عليه، من ذلك:

١. قال العثماني: «وبالشرق جماعة من أهل البراعة، منهم: الإمام، العلامة، عزُّ الدين يوسف الأَرْدَبيلي، كبير القدر، غزير العلم»[١].

٢. وقال ابن قاضي شهبة: «يوسف الإمام، العلامة، عزُّ الدين الأَرْدَبيلي»[٦].

٣. وقال ابن حجر: «وهو شيخ المشرق في هذا العصر، كبير القدر، غزير العلم»[٧].

٤. وقال السخاوي: «الفقيه الجمال يوسف الأَرْدَبيلي»[٨].

٥. وقال العظيم آبادي: «الشيخ، العلامة الأَرْدَبيلي»[٩].

المطلب السادس: مؤلفاته.

اشتهر العلامة الأَرْدَبيلي بمؤلفيْن:

الأول: الأزهار في شرح المصابيح، وسيأتي الكلام عليه في المبحث الثاني.

الثاني: الأنوار لعمل الأبرار[١٠]، تكلَّم عنه العثماني في طبقاته، فقال: «جمع كتابا في الفقه، سماه: الأنوار، مجلدان لطاف، عظيم النفع،

(١) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ٢٥٨

(٢) انظر: شذرات الذهب ٨/ ٤٥٦

(١) طبقات الفقهاء الكبرى له ٢/ ٩٢٥

(٦) طبقات الشافعية له ٣/ ١٣٨

(٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ٢٥٨

(٨) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٥/ ١١٧

(٩) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤/ ٤٤٨

(١٠) وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، بتحقيق: خلف المطلق، تقديم: د. حسين العلي، دار الضياء.

اختصر به الروضة، وغيرها»[(١)]، وأيضا ممن نسب الكتاب إليه: ابن قاضي شُهْبة[(٢)]، وابن حجر[(٣)]، وابن العماد[(٤)]، وحاجي خليفة[(٥)]، وغيرهم ممن ترجموا له.

المبحث الثاني: دراسة مختصرة لكتاب الأزهار

وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المصنف.

أما ما يتعلق باسم الكتاب، فقد جاء اسم الكتاب على ما وقفْتُ عليه:

١. الأزهار في شرح المصابيح في الحديث، وهذه التسمية ذُكرت في النسخة التركية، وهي الأصل.

٢. المفاتيح شرح المصابيح، وقد جاءت هذه التسمية في النسخة اليمنية.

والراجح من هذه التسميتيْن، القول الأول؛ لأن الأَرْدَبيلي قال في مقدمته: «وقد سبق مني الأنوار في الفقه، فأردتُ الأزهار في الحديث»[(٦)]، وأما القول الثاني، فتسمية المفاتيح خطأ، فهو لشارح آخر، واسم الشرح: المفاتيح في شرح المصابيح لـمُظهر الدين الزَّيْداني[(٧)]، وأيضا ذكر العظيم آبادي أن للأَرْدَبيلي شرح اسمه: الأزهار شرح المصابيح[(٨)]، وأما الزيادة

(١) طبقات الفقهاء الكبرى له ٢/ ٩٢٥-٩٢٦

(٢) انظر: طبقات الشافعية له ٣/ ١٣٨

(٣) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦/ ٢٥٨

(٤) انظر: شذرات الذهب ٨/ ٤٥٦

(٥) انظر: كشف الظنون ١/ ١٩٥

(٦) انظر: ل (٩/ أ)، النسخة التركية.

(٧) وهو مطبوع في ستة مجلدات، في دار النوادر.

(٨) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤/ ٤٤٨

في النسخة التركية: «في الحديث»، فهي من باب البيان، بأن هذا الشرح في متون الحديث، والله أعلم.

وأما توثيق نسبته للمؤلف، يدل على ذلك أمور:

أولا: تنصيص الأَرْدَبيلي في مقدمته كما تقدَّم قبل قليل.

ثانيًا: ما هو مثبت في غلاف النسخة الخطية من نسبة الكتاب له.

ثالثًا: مَن ترجم له نسب الكتاب إليه، منهم: ابن قاضي شهبة، حيث قال في ترجمته: «وله شرح مصابيح البغوي في ثلاثة أجزاء»[١]، وابن العماد[٢]، وعمر كحالة[٣].

رابعًا: شراح الحديث الذين استفادوا منه، وقد صرَّح أصحابها بالنقل من الأزهار، ونسبتها للأَرْدَبيلي، منهم: الملا علي قاري[٤]، والعظيم آبادي[٥]، ومحمد المباركفوري[٦]، وعبيد الله المباركفوري[٧].

المطلب الثاني: منهج المصنف في كتابه من خلال القسم المحقق.

الكلام على منهج المصنف يتناول النقاط الآتية:

أولا: يذكر اسم الكتاب الذي يريد شرحه، ثم يذكر تحته اسم الباب، فمثلا: باب الكرامات، ثم يذكر القسم بعد ذكره للباب كما هو صنيع البغوي في المصابيح، فيقول: من الصحاح، ثم بعد ذكره لأحاديث الصحاح، وشَرْحِها، يقول: من الحسان، ويذكر أحاديث الحسان، ويشرحها.

(١) طبقات الشافعية له ٣/ ١٣٨

(٢) انظر: شذرات الذهب ٨/ ٤٥٦

(٣) انظر: معجم المؤلفين ٤/ ١٣٩

(٤) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١/ ٣٢٧

(٥) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود ٥/ ٣٩٩

(٦) انظر: تحفة الأحوذي ٣/ ٤٥٤

(٧) انظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢/ ٤٢٩

ثانيًا: يقسم شرحه للأحاديث على مسائل، فيقول: وفيه مسائل، المسألة الأولى، ثم المسألة الثانية، ثم المسألة الثالثة، وصنع هذا في جميع الأحاديث.

ثالثًا: يعتني بتخريج الأحاديث، سواء كانت هذه الأحاديث من قسم الصحاح، أو من قسم الحسان، مصدرا قوله: في بيان الحديث، ويذكره في المسألة الأولى.

رابعًا: إذا كان الحديث أخرجه الترمذي، فينقل حكم الترمذي عليه[١].

خامسًا: يعرِّف أحيانا براوي الحديث[٢].

سادسًا: يضبط اسم الراوي المشكل بالحروف إذا احتاج إلى ضبط[٣].

سابعًا: يبين أحيانا أوجه الكلمة المشكلة بضبطها بالحروف، ويعرب بعض ألفاظ الحديث[٤].

ثامنًا: يتكلم أحيانا على الرواة جرحا وتعديلا، بنقله كلام الذهبي في الكاشف[٥].

تاسعًا: يعتني بتفسير الغريب من الحديث.

المطلب الثالث: موارد المصنف في كتابه من خلال القسم المحقق.

اعتمد العلامة الأَرْدَبيلي في تأليف هذا الشرح على عدد من المصادر، وقد رتبتها على حروف المعجم:

١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب[٦]، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، ت: (٤٦٣هـ).

---

(١) انظر: ح: (٤٦٥٩)، المسألة الأولى.
(٢) انظر: ح: (٤٦٥٣)، المسألة الثانية.
(٣) انظر: ح: (٤٦٥٧)، المسألة الأولى.
(٤) انظر: ح: (٤٦٥٢)، المسألة الثانية.
(٥) انظر: ح: (٤٦٥٨)، المسألة الثانية.
(٦) انظر: ح: (٤٦٥١)، المسألة الثانية.

٢. أصول الدين[١]، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، ت: (٤٢٩هـ).

٣. أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى[٢]، لأبي حفص عمر بن محمد السُّهْرَوَرْدي، ت: (٦٣٢هـ).

٤. سنن أبي داود[٣]، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: (٢٧٥هـ).

٥. سنن الترمذي[٤]، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: (٢٧٩هـ).

٦. سنن الدارمي[٥] (المسند)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: (٢٥٥هـ).

٧. شرح السنة[٦]، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: (٥١٦هـ).

٨. الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ[٧]، لأبي الفضل القاضي عياض اليحصبي البستي، ت: (٥٤٤هـ).

٩. صحيح البخاري[٨]، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: (٢٥٦هـ).

١٠. صحيح مسلم[٩]، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ت: (٢٦١هـ).

١١. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة[١٠]، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: (٧٤٨هـ).

(١) آخر شرح حديث (٤٦٥٩)، وعنْوَن له تكملة، بعد ذكره لمسائل الحديث.
(٢) آخر شرح حديث (٤٦٥٩)، وعنْوَن له خاتمة، بعد ذكره لمسائل الحديث.
(٣) انظر: ح: (٤٦٥٤)، المسألة الأولى.
(٤) انظر: ح: (٤٦٥٩)، المسألة الأولى.
(٥) انظر: ح: (٤٦٥٧)، المسألة الأولى.
(٦) انظر: ح: (٤٦٥٦)، المسألة الأولى.
(٧) انظر: ح: (٤٦٥٥)، المسألة الثالثة.
(٨) انظر: ح: (٤٦٥٠)، المسألة الأولى.
(٩) انظر: ح: (٤٦٥٣)، المسألة الأولى.
(١٠) انظر: ح: (٤٦٥٧)، المسألة الثانية.

١٢. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج[١]، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ت: (٦٧٦هـ).

المطلب الرابع: بيان مكانة هذا الشرح من بين الشروح.

يعدُّ كتاب الأزهار من أهم شروح مصابيح السنة، وذلك لما يلي:

أولا: بدأ الأَرْدَبيلي في شرحه بمقدمة نفيسة، جعلها في أربعة أبواب، وهي:

الباب الأول: في أنواع علم الحديث[٢].

الباب الثاني: في الأحكام وتحمل الحديث[٣].

الباب الثالث: في فوائد وزوائد أوردهما الماوردي في الحاوي وفي التعارض والتراجيح بما أوردهما المحدثون، والفقهاء الأصوليون[٤].

الباب الرابع: في شرح ديباجة الكتاب[٥].

ثانيًا: شرحه لجميع أحاديث المصابيح، خلافا لغيره من الشراح، لم يستوعبوا جميع الأحاديث.

ثالثًا: شمولية هذا الشرح لفنون العلم، فقد اشتمل على التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، وغيرها.

رابعًا: ظهور الجانب الحديثي على شرحه بذكره روايات الحديث، وأسباب ورود الحديث، وأسماء المبهمين، وقد ذكر ذلك في مقدمته[٦].

---

(١) انظر: ح: (٤٦٥٣)، المسألة الثالثة، وقد ذكر الأَرْدَبيلي بعض مصادره في مقدمة كتابه، انظر: ل (٩/ أ)، النسخة التركية.

(٢) انظر: ل (٩/ أ-١١/ ب)، النسخة التركية.

(٣) انظر: ل (١١/ ب-١٣/ ب)، النسخة التركية.

(٤) انظر: ل (١٣/ ب-١٤/ ب)، النسخة التركية.

(٥) انظر: ل (١٥/ أ- ١٧/ أ)، النسخة التركية.

(٦) انظر: ل (٩/ أ).

خامسًا: نقل شراح الحديث منه، والاستفادة من كتابه الأزهار، وقد تقدَّم ذلك في المطلب الأول من هذا المبحث.

سادسًا: ذكر في نهاية الكتاب خاتمة قسمها على خمسة أبواب، وهي:

الباب الأول: في ذكر رواة المصابيح من الصحابي وغيره، ورتبهم على حروف الهجاء[(١)]، مع ذكر اسم الباب[(٢)].

الباب الثاني: في بيان من له صحبة، أو لأبيه، أو لأمه، أو لكليهما حتى يقال عند ذكرهما رضي الله عنهما[(٣)].

الباب الثالث: في البدريين وأسمائهم[(٤)].

الباب الرابع: في المقتولين بأُحُد[(٥)].

الباب الخامس: في الذين آخى رسول الله ﷺ بينهم[(٦)].

سابعًا: ختم هذا الشرح المبارك بذكر الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وهي من كتاب مصابيح السنة، ودافع عنها، وعددها ثلاثة وثلاثين حديثا[(٧)].

(١) بدأ بالرجال ورتبهم على حروف المعجم، ثم النساء ولم يرتبهم على حروف المعجم.
(٢) انظر: ل (٥٠٥/ أ- ٥٠٧/ ب).
(٣) انظر: ل (٥٠٧/ ب- ٥٠٨/ أ).
(٤) انظر: ل (٥٠٨/ أ- ٥٠٨/ ب).
(٥) انظر: ل (٥٠٨/ ب).
(٦) انظر: ل (٥٠٨/ ب- ٥٠٩/ أ).
(٧) انظر: ل (٥٠٩/ أ- ٥١٠/ أ).

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية للكتاب، ونماذج منها.

اعتمدْتُ في تحقيق هذا الجزء على نسختيْن خطيتيْن، وهي كما يلي:

النسخة الأولى: نسخة كاملة محفوظة في مكتبة فيض الله بتركيا، باسم: «الأزهار في شرح المصابيح في الحديث».

عدد لوحاتها (٥٠٢) لوحة، في كل ورقة (٤٠) سطرا تقريبا، وفي كل سطر (٢٦-٣١) كلمة، مكتوبة بخط حسن، كتبها: كيخسرو بن فتح الله بن علي بن مراد الشاه في سنة (٨٥٤هـ).

وتميزت بوضوح كلماتها، وليس فيها طمس خلافا للنسخة اليمنية.

وهذه النسخة هي التي اعتمدتها أصلا، وقد رمزت لها بقولي: «الأصل».

النسخة الثانية: نسخة كاملة محفوظة في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية، برقم: (٤٤٢)، وباسم «المفاتيح شرح المصابيح» ، مصورة من مكتبة المراوغة باليمن، وهي جزءان في ثلاثة مجلدات.

عدد أوراقها (٩٣١) صفحة، ومسطرتها ٢٠×٣٣سم، في كل ورقة (٤٥) سطرا، وفي كل سطر (٢٥_٣٠) كلمة، خطها دقيق واضح مقروء، كتبها: محمد بن حسن بن حسين الحنفي في سنة (٩٠٢هـ) وفرغ من كتابتها في سنة (٩٠٤هـ)، وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ج).

غلاف النسخة التركية (الأصل)

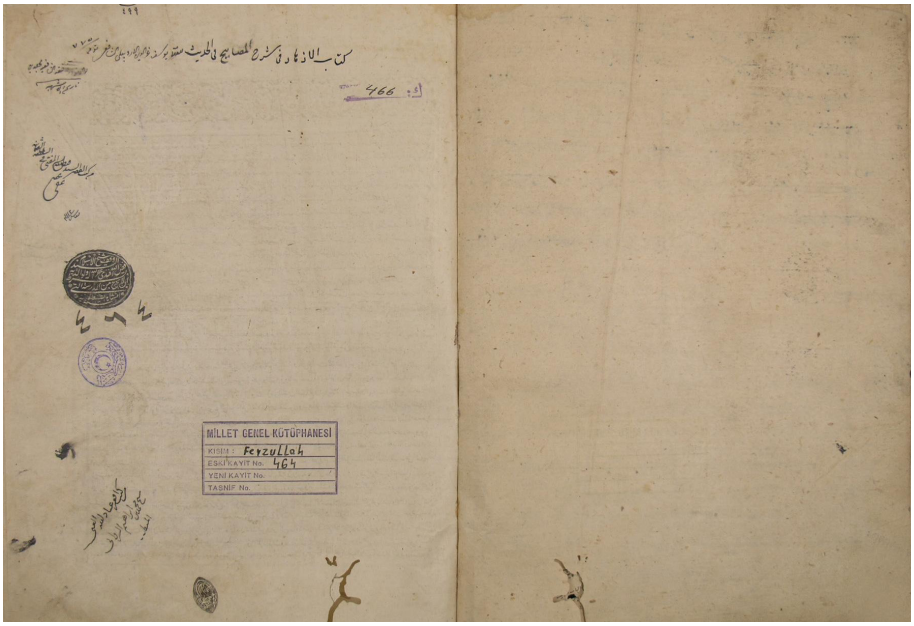

اللوحة الأولى من القسم الذي أحققه من النسخة التركية (الأصل)

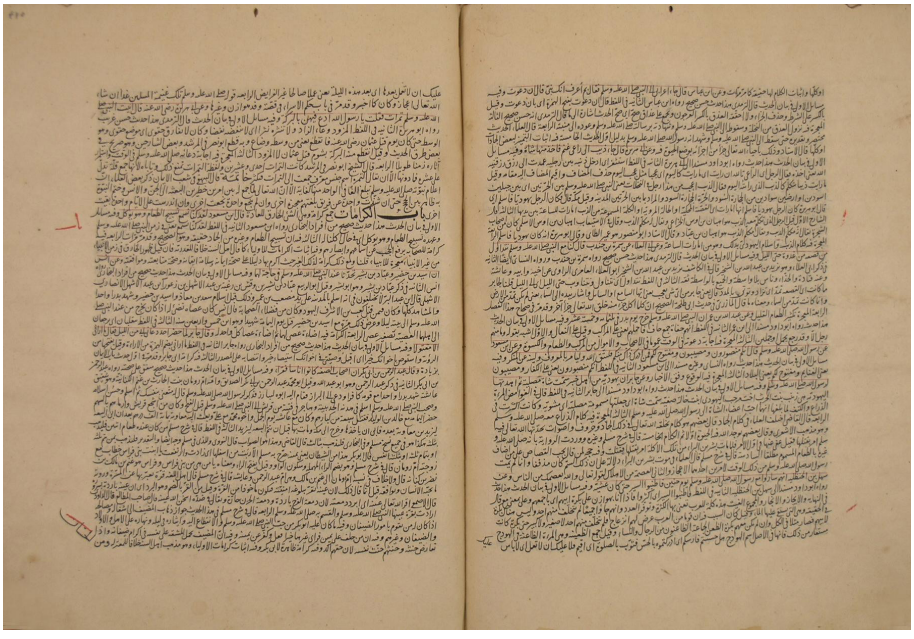

غلاف النسخة اليمنية (ج)

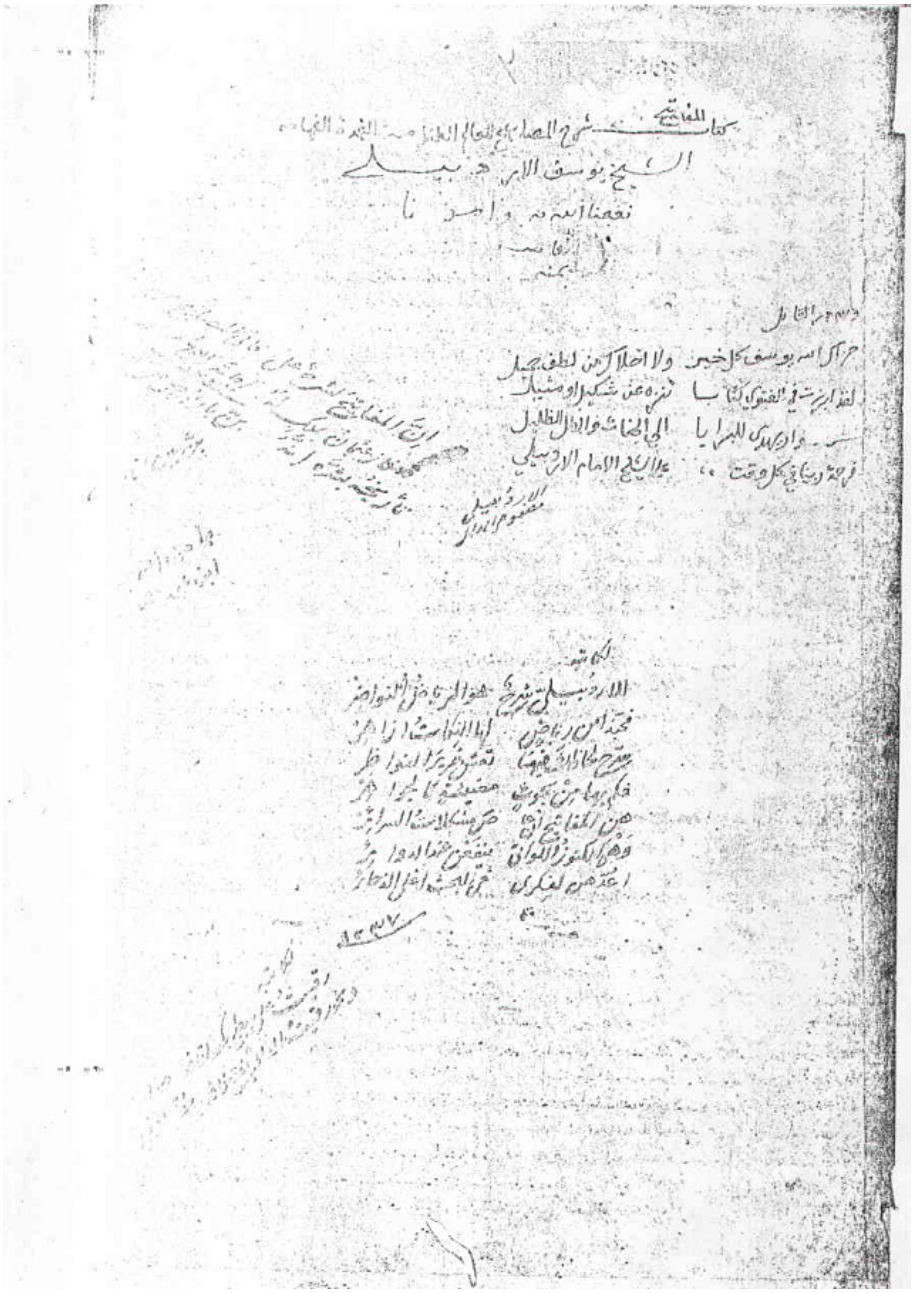

اللوحة الأولى من القسم الذي أحققه من النسخة اليمنية (ج)

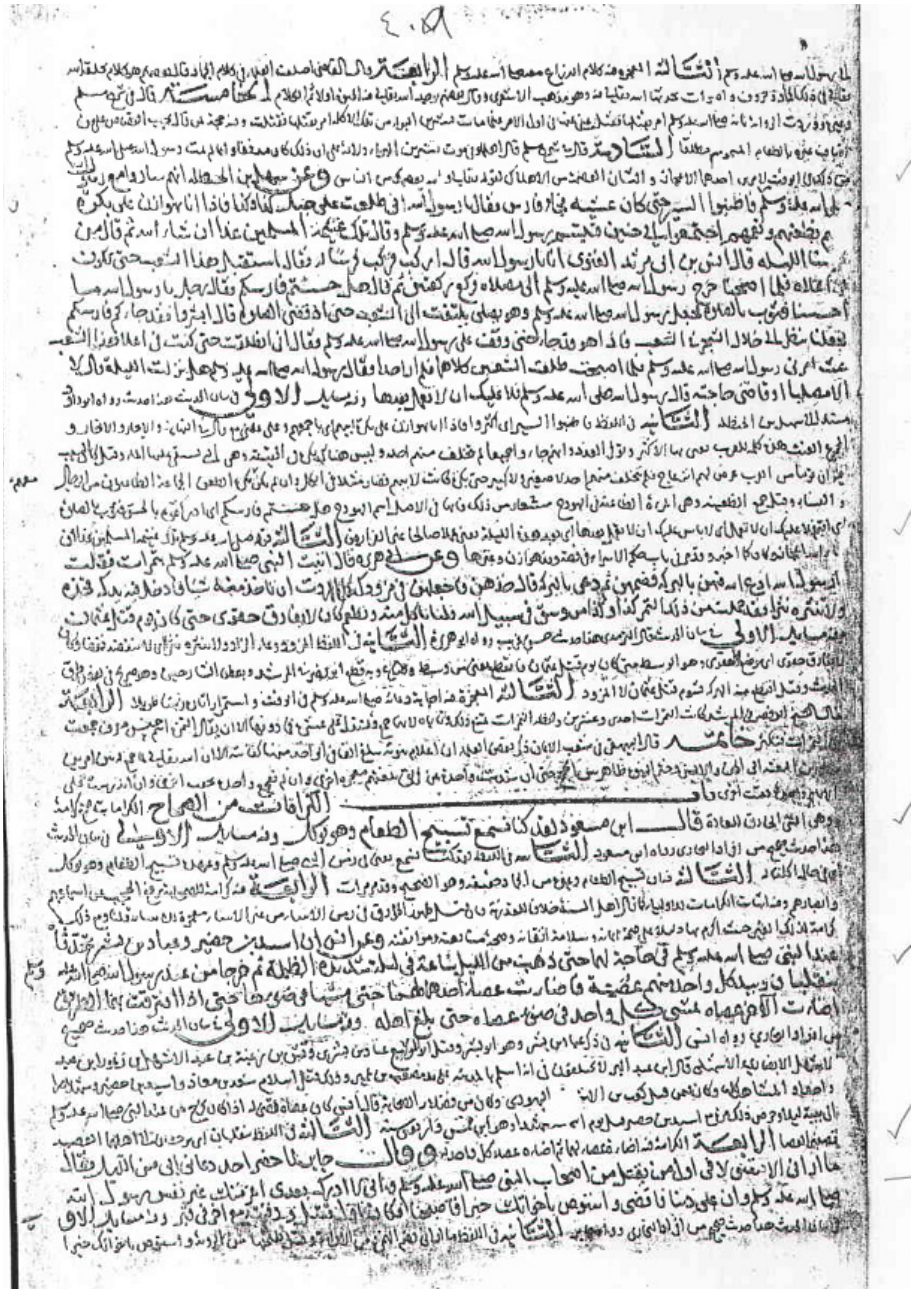

باب الكرامات

[من الصحاح][(١)] جمع كَرَامَة، وهي الشيء الخارق للعادة[(٢)].

(١/ ٤٦٥٠) قَالَ ابنُ مَسْعودٍ: «لَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهْوَ يُؤْكَلُ».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث صحيح من أفراد البخاري[(٣)]، رواه ابن مسعود[(٤)].

الثانية: في اللفظ: «لقَدْ كُنّا نَسْمَعُ»، يعني في زمن النبي ﷺ وعهده، «تَسْبيح الطَّعامِ وهْوَ يُؤْكَلُ»، أي: في حال أكلنا له.

---

(١) سقط من الأصل: (من الصحاح)، والمثبت من (ج).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص١٣١: "ومن أصول أهل السنة: التصديقُ بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة، والتابعين، وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة".
وقال في مجموع الفتاوى ١١/ ٣٠٢: "كرامات الأولياء لا بد أن يكون سببها الإيمان والتقوى، فما كان سببه الكفر، والفسوق، والعصيان، فهو من خوارق أعداء الله لا من كرامات أولياء الله، فمن كانت خوارقه لا تحصل بالصلاة، والقراءة، والذكر، وقيام الليل، والدعاء، وإنما تحصل عند الشرك: مثل دعاء الميت، والغائب، أو بالفسق، والعصيان ... فهذه أحوال شيطانية".
وقال ابن القيم في زاد المعاد ٣/ ٦٢٧: "وقوع كرامات الأولياء، وأنها إنما تكون لحاجة في الدين، أو لمنفعة للإسلام والمسلمين، فهذه هي الأحوال الرحمانية، سببُها متابعة الرسول، ونتيجتها إظهار الحق، وكسر الباطل، والأحوال الشيطانية ضدها سببا ونتيجة".

(٣) صحيح البخاري (كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام ٢/ ٥٢٣، ح: ٣٥٧٩)، وهو مختصر من حديث ابن مسعود ﷺ، قال: "كُنَّا نَعُدُّ الْآيَاتِ بَرَكَةً، وَأَنْتُمْ تَعُدُّونَهَا تَخْوِيفًا، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَلَّ الْمَاءُ، فَقَالَ: اطْلُبُوا فَضْلَةً مِنْ مَاءٍ، فَجَاءُوا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ الْمُبَارَكِ، وَالْبَرَكَةُ مِنْ اللهِ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهْوَ يُؤْكَلُ".

(٤) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل الهُذَلي، يُكنى بأبي عبد الرحمن، كان من السابقين الأولين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا والمشاهد، صاحب النَّعْلَيْن، والوساد، والمِطْهَرة، وهو أول مَن جهر بالقرآن بمكة، وقال عنه حُذَيفة بن اليمان ﷺ: "ما أَعْرِفُ أَحَدًا أَقْرَبَ سَمْتًا، وَهَدْيًا، وَدَلًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ"، مناقبه غزيرة، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، ودُفن بالبقيع. انظر: معجم الصحابة للبغوي ٣/ ٤٥٨-٤٦٧، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ٩٨٧-٩٩٤، والإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٣٧٣-٣٧٨

الثالثة: فيه أن تسبيح الطعام وغيره من الجماد حقيقة، وهو الصحيح، وقد مرَّ مرات[(١)].

الرابعة: فيه كرامة للصحابة برفع الحُجُب عن أسماعهم وأبصارهم، وفيه إثبات الكرامات للأولياء، كما قال أهل السنة، خلافًا للقدرية[(٢)]، فإن قيل: ظهور الخارق في زمن الأنبياء من غير الأنبياء معجزة للأنبياء، قلنا: ومع ذلك كرامة لذلك الغير، حيث أُكْرِم بها دليلا على صحة إيمانه، وسلامة إيقانه، وصحة متابعته وموافقته.

(٢/ ٤٦٥١) وعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ[(٣)]، وعَبَّادَ بن بِشْرٍ تَحَدَّثَا عِنْدَ النَّبيِّ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُمَا، [حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةٌ، فِي لَيْلَةٍ شَدِيدَةِ الظُّلْمَةِ، ثُمَّ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنْقَلِبَانِ،

---

(١) يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (سورة الإسراء، آية: ٤٤). قال ابن كثير في تفسيره ٩/ ١٦: "أي: لا تفقهون تسبيحهم أيها الناس؛ لأنها بخلاف لغتكم، وهذا عام في الحيوانات، والنبات، والجماد". ثم ذكر حديث ابن مسعود ﷺ، وغيره من الأحاديث مما يؤيد هذا القول، قال عكرمة: "الأسطوانة -يعني السارية- تسبح، والشجرة تسبح"، وقال بعض السلف: "إن صرير الماء تسبيحه، وخرير الماء تسبيحه". وللاستزادة في نقل أقوال السلف، انظر: تفسير الطبري ١٤/ ٦٠٥-٦٠٧، وتفسير القرآن العظيم ٩/ ١٦-٢٠

(٢) القدريةُ هم: الذين أنكروا القدر، وقالوا: إن الله لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه، والأمر أُنُف، وهم غلاة القدرية، وأول من ظهر عنه ذلك بالبصرة مَعْبَد الجهني، في أواخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة، فتبرأ الصحابة منهم، وأنكروا مقالتهم، كما جاء في صحيح مسلم (كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على التبرّي ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه ١/ ٤٦، ح:١) من طريق يحيى بن يَعْمَر، قال: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَد الْجُهَنِي... وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لا قَدَرَ، وَأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ. قال - يعني ابن عمر -: فَإِذا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِئٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ..."، وقد أخذه مَعْبَد عن رجُل نصراني أسلم، ثم تنصَّر. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٨٢٧، والفَرق بين الفِرَق ص٩٣-٩٤، ومجموع الفتاوى ٨/ ٤٥٠

(٣) هو: أُسَيْد بن حُضَيْر بن سماك بن عَتيك الأنصاري الأَشْهَلي، يُكنى أبا يحيى، وأبا عَتيك، وقيل في كُنيته: غير ذلك، أسلم قبل سعد بن معاذ على يدَي مُصعب بن عُمَير، وكان ممن شهد العقبة الثانية، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، وروى البخاري في التاريخ الكبير ٢/ ٤٧ بإسناده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: "ثلاثة من الأنصار لم يكنْ أَحَدٌ يعتد عليهم فضلا، كلهم من بني عبد الأَشْهَل: سعد بن معاذ، وأُسَيْد بن حُضَيْر، وعَبَّاد بن بِشْر"، توفي سنة عشرين، وقيل: إحدى وعشرين، وحمله عمر بن الخطاب حتى وضعه بالبقيع، وصلى عليه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ٩٢-٩٤، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ١/ ١١١-١١٣، والإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١٧١-١٧٣

وَبِيَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم عُصَيَّةٌ، فَأَضَاءَتْ عَصَا أَحَدِهِمَا لَهُمَا حَتَّى مَشَيَا فِي ضَوْئِهَا، حَتَّى إِذَا افْتَرَقَتْ بِهِمَا الطَّرِيقُ أَضَاءَتْ لِلْآخَرِ عَصَاهُ، فَمَشَى كُلُّ وَاحِدٍ فِي ضَوْءِ عَصَاهُ حَتَّى بَلَغَ أَهْلَهُ][1]».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث صحيح من أفراد البخاري[2]، رواه أنس[3].

الثَّانية: في ذِكْر عَبَّاد بن بِشْر: وهو أبو بِشْر، وقيل: أبو الرَّبيع عبَّاد بن بِشْر بن وَقْش بن زُغْبَة بن عبدالأَشْهَل بن زَعُوراء بن عبد الأَشْهَل[4] الأنْصاري الأَشْهَلي. قال ابن عبد البر: «لا يختلفون في أنه أسلم بالمدينة

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

(٢) لم أقف عليه عند البخاري بهذا اللفظ، والرواية التي أخرجها البخاري في صحيحه (كتاب مناقب الأنصار، باب: منقبة أُسَيْد بن حُضَيْر، وعبَّاد بن بِشْر رضي الله عنهما ٣/ ٤٤، ح: ٣٨٠٥)، ولفظه: "أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَإِذَا نُورٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا، فَتَفَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا"، وقالَ مَعْمَر، عَنْ ثابت، عَنْ أَنَس: "إِنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ، وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ" وقالَ حَمَّاد: أَخْبَرَنَا ثابت، عَنْ أَنَس: "كَانَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ"، واللفظ الأول: أخرجه البخاري مسندا من طريق قَتادة، عن أنس به، واللفظ الثاني، وهي: رواية مَعْمَر، وصلها عبد الرزاق -ومن طريقه أحمد ١٩/ ٣٩٦، وابن حجر في تغليق التعليق ٤/ ٧٨-، عن مَعْمَر، عَنْ ثَابت، عَنْ أَنَس: "أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ تَحَدَّثَا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُمَا..." بلفظ حديث البغوي، وهذه الرواية أخرجها مَعْمَر في جامعه -المطبوع في آخر كتاب المصنف لعبد الرزاق- ١١/ ٢٨٠، وأما رواية حماد بن سَلَمة، وصلها أحمد في المسند ٢٠/ ٢٩٥ -واللفظ له-، والحاكم في المستدرك ٣/ ٢٨٨ كلاهما من طريق حماد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس: " أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ، وَعَبَّادَ بْنَ بِشْرٍ كَانَا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ ظَلْمَاءَ حِنْدِسٍ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ أَضَاءَتْ عَصَا أَحَدِهِمَا فَكَانَا يَمْشِيَانِ بِضَوْئِهَا، فَلَمَّا تَفَرَّقَا أَضَاءَتْ عَصَا هَذَا وَعَصَا هَذَا". قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وللاستزادة، انظر: فتح الباري لابن حجر ٧/ ١٥٩، ومرقاة المفاتيح ١١/ ٢٢٧

(٣) هو: أنس بن مالك بن النَّضْر بن ضَمْضَم، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، وقد خَدَمه في حدود عشر سنين، وهو أَحَد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، وقد أتت به أمه أم سُليم إلى النبي ﷺ لما قدِم المدينة، ليخدمه، وسألت النبي ﷺ أن يدعو لأنس، فدعا له بكثرة المال، والولد، ودخول الجنة، قال أنس: قد رأيتُ منها اثنتين في الدنيا، وأنا أرجو الثالثة في الآخرة، وهو آخر مَن مات بالبصرة من أصحاب النبي ﷺ سنة ثلاث وتسعين، وقيل: غير ذلك، ومناقبه، وفضائله كثيرة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ١٠٩-١١١، والإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٢٥١-٢٥٦

(٤) كذا في الأصل، وفي (ج)، وأما كتب الصحابة، والتراجم، فهو: عبَّاد بن بِشْر بن وَقْش بن زُغْبَة بن زَعُوراء بن عبدالأَشْهَل. بدون تكرار عبد الأَشْهَل.

على يد مصعب بن عُمَير، وذلك قبل إسلام سعد بن معاذ، وأُسَيْد بن حُضَيْر، وشهد بدرًا وأُحُدًا والمشاهد كلها، وكان فيمن قتل كَعْب بن الأَشْرَف[١] [اليهودي][٢]، وكان من فضلاء الصحابة، قال أنس: كان عصاه تضيء له إذا كان يخرج من عند النبي ﷺ إلى بيته ليلًا، وعرض ذلك مرةً مع أُسَيْد بن حُضَيْر، قُتِل يوم اليمامة[٣] شهيدًا، وهو ابن خمس وأربعين سنة»[٤].

الثالثة: في اللفظ: «ينقلبان» أي: يرجعان إلى أهلهما[٥]. «العُصيَّة»: تصغير [العصا][٦].

الرابعة: الكرامة فيه إضاءة [عصًا لهما][٧]، ثمَّ أضاءت عصا كل واحد له.

(٣/ ٤٦٥٢) «وقال جابر: لَمَّا حَضَرَ أُحُدٌ دَعَانِي أَبِي[٨] مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا [فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنِّي لا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ مِنْكَ[٩] غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللهِ ﷺ،

(١) كلمة (الأشرف) طمس آخرها في نسخة: (ج).

(٢) في الأصل: (اليهود)، والمثبت من (ج)، وهو الموافق للسياق.

(٣) كلمة اليمامة مطموسة في نسخة: (ج).

(٤) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/ ٨٠١-٨٠٤، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ٣/ ١٥٠-١٥١، والإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٥٤٧-٥٤٩

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٩٦، ولسان العرب ٢/ ١٨٠، مادة: (قلب).

(٦) في الأصل: (عصى)، والمثبت من (ج)، وهو الموافق للقواعد.

(٧) في الأصل: (عصى لهما)، والمثبت من (ج).

(٨) هو: عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي السَّلَمي، يكنى أبا جابر، كان من النقباء، وشَهد العقبة، ثم بدرا، واستُشْهِد بأُحُد، قال ابنه جابر: حفرتُ لأبي قبرا بعد ستة أشهر، فحولته إليه، فما أنكرتُ منه شيئا إلا شعرات في لحيته حيث كان تمسه الأرض. انظر: معجم الصحابة للبغوي ٤/ ٥١-٥٣، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ٩٥٤-٩٥٦، والإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٣٠٤-٣٠٥

(٩) كذا في (ج)، وفي صحيح البخاري: (أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ).

وَإِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا فَاقْضِ وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا، فَأَصْبَحْنَا، فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدَفَنْتُهُ مَعَ آخَرَ[(١)] فِي قَبْرٍ[(٢)]».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث صحيح، من أفراد البخاري[(٣)]، رواه جابر[(٤)].

الثانية: في اللفظ: «ما أُراني»: بضمّ الهمزة، من الأراءة[(٥)]، وقيل: بفتحها من الرؤية، و«استوص بأخواتك خيرًا»: أي: اقبل وصيتي في أخواتك استيصاء خير[(٦)]، وانتصابه على المصدر.

(١) هو: عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري، وكان صديق والد جابر، وزوج أخته هند بنت عمرو. انظر: فتح الباري لابن حجر ٣/ ٢٧٥

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

(٣) صحيح البخاري (كتاب الجنائز، باب: هل يُخْرَج الميت من القبر واللحد لعلَّة؟ ١/ ٤١٤، ح: ١٣٥١)، وتتمة الحديث: "ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الْآخَرِ، فَاسْتَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعْتُهُ هُنَيَّةً غَيْرَ أُذُنِهِ".

(٤) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السَّلَمي، يكنى أبا عبد الله، وقيل: غير ذلك في كنيته، شَهِد العقبة الثانية مع أبيه، وهو صغير، ولم يشهد الأولى، وكان من المكثرين من رواية الحديث، قال جابر: "غَزَوْتُ مع رسول الله ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، ولم أَشْهَدْ بَدْرًا، ولا أُحُدا، مَنَعَني أبي، فلما قُتِلَ عبدُ الله يَوْمَ أُحُدٍ لَمْ أَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ في غَزْوَةٍ قَطُّ"، مات بعد السبعين بالمدينة، وهو ابن أربع وتسعين سنة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ٢١٩-٢٢٠، والإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ١٢٠-١٢٣

(٥) بمعنى الظن، يقال: رأى رأْيا، ورُؤْيَةً، ورَاءَةً كما في الصحاح ٦/ ٢٣٤٧، مادة: (رأى)، وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار ٢/ ٦، مادة: (رأى): "وهذه الألفاظ -يعني رأى- يتكرر مثلها في الحديث، فمتى جاء بمعنى الظن، والحسبان كان أرى، وأريت: بالضم إلا أن يأتي على ما لم يسم فاعله، فيأتي لهما جميعا".

(٦) قيل: كان لجابر ﷺ تسع أخوات. انظر: المفاتيح في شرح المصابيح ٦/ ٢٦٩، وشرح مصابيح السنة لابن الملك الرومي ٦/ ٣٦٨

الثالثة: فيه كرامة أبي جابر، وقد مرَّ في أول حديث باب الإيمان بزيادة[(١)].

(٤/ ٤٦٥٣) «وقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: «إِنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ[(٢)] كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ، [وإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَمَنْ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ، وإِنَّ أَبَا بَكْرٍ[(٣)] جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، وَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشَرَةٍ، وإِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتَّى صُلِّيَتْ الْعِشَاءَ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَشَّى[(٤)] النَّبِيُّ ﷺ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللهُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: مَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَافِكَ؟ قَالَ: أَوَ مَا عَشَّيْتِيهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، فَغَضِبَ، وَقَالَ: وَاللهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، فَحَلَفَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ لَا تَطْعَمُهُ، وَحَلَفَ الأَضْيَافُ أَنْ لَا يَطْعَمُوهُ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، فدعا بالطعام فَأَكَلَ، وَأَكَلُوا، فَجَعَلُوا لَا يَرْفَعُونَ لُقْمَةً إِلَّا رَبَتْ مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا؟

---

(١) كان هذا القول من والد جابر كرامة له، ولذا ناسب أن يذكره المصنف رحمه الله في باب الكرامات، قال الألباني في تحقيقه على كتاب مشكاة المصابيح ٣/ ١٦٧٤: "وينبغي أن يعلم أن هذا ليس من قبيل العلم بالغيب، فإنه لا يعلم الغيب إلا الله، ولا من باب اطلاع الله عباده على الغيب كما يظن كثير من الجهال، فإن الله تعالى يقول: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ سورة الجن، آية: ٢٦-٢٧، وإنما هو من قبيل الإلهام الصادق، والفرق بينه وبين الوحي، أن الإلهام غير معصوم من الخطأ والتخلف، بخلاف الوحي فإنه معصوم دائما".

(٢) بضم الصاد، وتشديد الفاء، مكان مُظَلَّل في مؤخر مسجد النبي ﷺ يأوي إليها المساكين، وينزل فيها الغرباء فيه ممن لا مأوى له، ولا أهل، وكانوا يكثرون فيه، ويقلّون بحسب من يتزوج منهم، أو يموت، أو يسافر. انظر: المغانم المطابة في معالم طابة ص٢٢٠، ووفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/ ٥٠، والدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين ﷺ ص٦٢

(٣) هو: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التيمي، أبو بكر الصديق، ابن أبي قُحافة، خليفة رسول الله ﷺ، صَحِبَ النبي ﷺ قبل البعثة، وسبق إلى الإيمان به، واستمر معه طول إقامته بمكة، ورافقه في الهجرة وفي الغار وفي المشاهد كلها إلى أن مات، أحبّ الرجال إلى رسول الله ﷺ، وكان يُقال له: عَتيق، وكان أَنْسَب العرب، ومناقبه ﷺ كثيرة جدا، مات سنة ثلاث عشر من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستين سنة. انظر: معجم الصحابة للبغوي ٣/ ٤٤٦-٤٥٣، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ٩٦٣-٩٧٨، والإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٢٧١-٢٨١

(٤) وفي صحيح مسلم: "حَتَّى نَعَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ".

قَالَتْ: وَقُرَّةِ عَيْنِي إِنَّهَا الآنَ [لأَكْثَرُ][(١)] مِنْهَا قَبْلَ ذلِكَ بِثَلاَثِ مِرَارٍ، فَأَكَلُوا وَبَعَثَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهَا][(٢)]».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث صحيح، مُتَّفَق على صحته[(٣)]، رواه عبد الرحمن بن أبي بكر.

الثانية: في ذِكْر عبد الرحمن، وهو أبو عبد الله، وقيل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي بكر الصدّيق[(٤)]، وأمه أمّ رومان بنت الحارث بن غَنْم الكِنَانِيَّة، وهو شقيق عائشة، شهد بدرًا، وأُحُدًا مع قومه كافرًا، ودعى إلى البِراز، فقام إليه أبوه [ليُبارِزه][(٥)]، فذُكر لرسول الله ﷺ، قال له «متّعني بنَفْسِك»، ثم أسْلَم، وحسُن إسلامه، وصَحِب النبي ﷺ، أسلم في هُدْنَة الحُدَيْبِيَة، وهاجر في فِتْيةٍ من قريش إلى النبي ﷺ قبل الفتح، وكان من أَشْجَعِ قُرَيْش، وأَرْماهُم بالسهم، حضر اليمامة مع خالد بن الوليد، فقتل سبعة من كبارهم، وكان مع عائشة يوم الجمل، وأخوه محمّدٌ مع عليٍّ[(٦)]، وبعث إليه معاوية بمائة ألف درهم بعد أن أبى البيعة ليزيد بن

(١) في نسخة (ج) "إِنَّهَا الآنَ لا أكثر"، والتصويب من صحيح البخاري، وفي صحيح مسلم: "لَهِيَ الآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا".

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع -واللفظ له- (كتاب مواقيت الصلاة، باب: السمر مع الضيف، والأهل ١/ ٢٠٣، ح: ٦٠٢) و (كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام ٢/ ٥٢٤، ح: ٣٥٨١) و (كتاب الأدب، باب: ما يُكره من الغضب والجزَع عند الضيف ٤/ ١١٧، ح: ٦١٤٠) و (كتاب الأدب، باب: قول الضيف لصاحبه لا آكل حتى تأكل ٤/ ١١٧، ح: ٦١٤١)، وصحيح مسلم (كتاب الأشربة، باب: إكرام الضيف، وفضل إيثاره ٣/ ١٢٩٥ ح: ٢٠٥٧).

(٤) في ج: زيادة (رضي الله عنه).

(٥) في الأصل: (ليبارز)، والمثبت من (ج)، وهو بنصّه في الاستيعاب ٢/ ٨٢٤

(٦) في ج: زيادة (رضي الله عنه).

معاوية بعده، فأبى أن يأخذها، وخرج إلى مكة، ومات بها قبل أن يتمّ البيعة[١] ليزيد[٢].

الثالثة: في اللفظ: قال في شرح مسلم: «مَنْ كانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَلاثَة، هكذا هو في جميع نسخ مسلم، وفي البخاري: فلْيَذْهَبْ بثالِثٍ، قال القاضي: وهذا هو الصواب، قال النووي: «وللذي في مسلم وجه أيضًا، والتقدير: فليذهب بمن يتمّ ثلاثة، أو: بتمام ثلاثة، أو: بثلاثة أَنْفُس»[٣].

قال أبو بكر: «هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ» يعني: يمينه، صرّح به مسلم[٤]، «إلا رَبَتْ مِنْ أَسْفَلِهَا» أي: زادَتْ وارتفعتْ[٥].

«يا ابْنَتَ[٦] بني فِرَاس» خطاب [لزوجته][٧] أمّ رُومان، قال في شرح مسلم: «وهو بضمّ الراء المهملة، وسكون الواو، وقيل: بفتح الراء، ومعناه: يا من هي من بني فِراس، وفِراس هو غَنْم بن مالك بن [مضر][٨] بن كِنانة، قال: ولا خلاف في نسبة أمّ رومان إلى غَنْم بن مالك، وهي أمّ عبد الرحمن وعائشة»[٩].

(١) سقطت من (ج) كلمة: البيعة.

(٢) انظر: معجم الصحابة للبغوي ٤/ ٤١٤-٤١٩، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/ ٨٢٤-٨٢٦، والإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٥١٢-٥١٦

(٣) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٤/ ٢١٣

(٤) وأيضا صرَّح به البخاري في حديثي: ٦٠٢ و ٣٥٨١

(٥) انظر: الصحاح ٦/ ٢٣٤٩، مادة: (ربا)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٩٢، مادة: (ربا).

(٦) كذا في الأصل، وفي: (ج)، وفي صحيحي البخاري، ومسلم: "يَا أُخْتَ بَنِي فِرَاس"، وهي الرواية التي ذكرها الشارح في المتن.

(٧) في الأصل: (مع زوجته)، والمثبت من (ج)، وهو الموافق للسياق.

(٨) في الأصل: (نضر)، وكذا في الميسر في شرح مصابيح السنة ٤/ ١٣٠٢، والمثبت من (ج)، وقد نقل النووي عن القاضي عياض في إكمال المعلم ٦/ ٥٥٣: وفِراس هو: ابن غَنْم بن مالك بن كِنانة، وهو المذكور في كتب التراجم -بدون ذكر مضر أو نضر-.

(٩) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٤/ ٢١٧

قال في شرح مسلم: «قال أهل اللغة: قُرَّة [الْعَيْن][(١)] يُعبَّر بها عن الْمَسَرَّة، وَرُؤْيَة مَا يُحِبّهُ الإنْسان ويُوافِقه، قيل: إنما قال[(٢)] ذلك؛ لأن عينه تقرّ ببلوغِه أُمْنِيَّته، فيكون مأخوذًا من القُرَّة[(٣)]، وقيل: من القُرّ -بالضم- وهو البَرْد، أي: أن عينه باردة بسروره[(٤)]، قال الأصمعي: أقرّ الله تعالى عينه أي: أبْرَدَ دَمْعَته؛ لأنَّ دَمْعَة الفرح باردة، ودَمْعَة الحزْن حارَّة، ويقال[(٥)] في ضده: أَسْخَنَ الله عينه. قال صاحب المطالع: قال الداودي: أرادتْ بقُرَّةِ عينها النبي ﷺ، والقَسَم به ﷺ[(٦)]»[(٧)].

الرابعة: قال في شرح مسلم: «في هذا الحديث جواز ذهاب المضيف إلى أشغاله ومصالحه إذا كان له من يقوم بأمور الضيفان، وفيه ما كان عليه أبو بكر من حبِّ النبي ﷺ والانقطاع إليه، وإيثاره في ليله ونهاره على الأهل والأولاد والضيفان وغيرهم، وفيه أن من حَلَفَ على يمين فرأى

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج)، وهو الموافق لشرح مسلم.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ج): (قيل).

(٣) كذا في الأصل، وفي (ج)، وفي شرح مسلم: "فيكون مَأخوذًا من القَرَار".

(٤) وفي (ج): "مسرورة"، وفي شرح مسلم: "لسرورها".

(٥) في (ج): (وقال).

(٦) "والقسم به ﷺ" ليست في (ج)، ولا يجوز الحلف بغير الله تعالى، سواء كان هذا المحلوف به مَلَكا مُقرَّبا، أو نبيا مُرْسَلا؛ لأن الحلف بالشيء تعظيم له، والعظمة إنما هي لله وحده لا شريك له، وقد دلَّت الأحاديث عن النهي عن الحلف بغير الله، من ذلك: ما أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بآبائكم ٤/ ٢١٨، ح: ٦٦٤٦)، ومسلم في صحيحه (كتاب الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى ٣/ ١٠٢٥، ح: ١٦٤٦) كلاهما من طريق نافع عن عَبْدِ اللهِ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ "أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَلاَ إِنَّ اللهَ ﷻ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ"، وأجاب أهل العلم على جملة: "وَقُرَّة عَيْنِي" بما يلي:

أ- قال ابن رجب في فتح الباري ٣/ ٢٩٦-٢٩٧: "وفي الحديث: جواز الحلف بقرَّة العين؛ فإن امرأة أبي بكر حَلَفت بذلك، ولم ينكره عليها، وقُرَّة عين المؤمن: هو ربُّه، وكلامُه، وذكره، وطاعتُه".

ب- قال ابن حجر في فتح الباري ٦/ ٧٣١: "وزعم الداودي أنها أرادت بقرة عينها النبي ﷺ فأقسمت به، وفيه بُعْد".

ج- قال ابن علان في دليل الفالحين ٤/ ٣٢١: "قال الشيخ زكريا: ولعله كان قبل النهي عن الحلف بغير الله تعالى".

د- جاء في مسند أحمد ٣/ ٢٣٠: "قُرَّةُ عَيْنٍ" وذكر المحقق في نسخة: "عيني" بدون ذكر حرف الواو.

(٧) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٤/ ٢١٦

غيرها خيرًا، فَعَلَ وكَفَّرَ عن يمينه[١]، وفيه أنّ المضيف يحمل المشقّة على[٢] نفسه في إكرام ضيفانه، وإذا تعارض حِنْثُه وَحِنْثُهمْ حَنَّثَ نَفْسَه؛ لأن[٣] حقهم آكد، وفيه كرامة ظاهرة لأبي بكر، وفيه إثبات كرامات الأولياء، وهو مذهب أهل السنَّة[٤] خلافًا للمعتزلة[٥]»[٦].

(٥/ ٤٦٥٤) ومن الحسان [٤٨٥/ ب]: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا مَاتَ النَّجَاشِيُّ[٧] كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ لا يَزَالُ يُرَى[٨] عَلَى قَبْرِهِ نُورٌ».

(١) لحديث عبد الرحمن بن سَمُرة ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ". أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ سورة المائدة، ٤/ ٢١٤، ح: ٦٦٢٢، ومسلم في صحيحه (كتاب الأيمان، باب: ندب من حلف يمينا، فرأى غيرها خيرا منها أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه ٣/ ١٠٣١، ح: ١٦٥٢).

(٢) في (ج): (عن) بدل (على).

(٣) كلمة (لأن) تكررت في (ج).

(٤) قد تقدَّم الكلام على هذه المسألة في حديث رقم: (٤٦٥٠)، المسألة الرابعة، وقال ابن رجب في فتح الباري في شرحه على هذا الحديث ٣/ ٢٩٤: "ومنها: إثبات كرامات الأولياء وخرق العوائد لهم، وهو قول عامة أهل السنة، ووافق على ذلك المعتزلة في زمن الأنبياء خاصة، كما جرى لأبي بكر في هذه القضية، وجعلوها من جملة معجزاتهم حينئذ، والتحقيق: أنها من جملة معجزات الأنبياء على كل حال، وفي كل زمان؛ لأن ما يُكرم الله بذلك أولياءه، فإنما هو من بركة اتباعهم للأنبياء، وحُسْن اقتدائهم بهم، فدوام ذلك لأتباعهم وخواصهم من جملة معجزاتهم وآياتهم".

(٥) هي فرقة ظهرت في الإسلام في القرن الثاني الهجري، بزعامة رجل يسمى واصل بن عطاء الغزال، وقد تفرقت المعتزلة فرقا كثيرة، إلا أنه يجمعهم إطار عام، وهو الاعتقاد بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأهل العلم يسمونهم بالمعتزلة، والجهمية، والقدرية، والمجوسية، والوعيدية، والمعطلة. انظر: الملل والنحل ١/ ٥٠، وفرق معاصرة ٣/ ١١٦٣ -١١٦٧

(٦) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٤/ ٢١٤-٢١٦

(٧) هو: أَصْحَمَة بن أبحر النَّجاشي، ملك الحبشة، واسمه بالعربية: عَطية، والنجاشي لقب له، وقيل: في اسمه ونسبه غير ذلك، أسلم على عهد النبي ﷺ، وكان ممن حَسُنَ إسلامه، ولم يهاجر، وكان رِدْءًا للمسلمين نافعا، وقصته مشهورة في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام، توفي في حياة النبي ﷺ، فصلى عليه بالناس صلاة الغائب سنة تسع، وقيل: قبل فتح مكة. انظر: سير أعلام النبلاء ١/ ٤٢٨-٤٤٣، والإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة ١/ ٨٠، والإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١٧١-١٧٣

(٨) كلمة (يُرى) ليست في (ج).

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث رواه أبو داود[(١)] مُسنَدًا إلى عائشة[(٢)].

الثانية: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ» رَفْعٌ؛ لأنه كان في زمن النبي ﷺ وعهده[(٣)]؛ لأن النجاشي مات قبل النبي ، وصَلَّى عليه[(٤)] بأصحابه[(٥)]،

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الجهاد، باب: في النور يُرى عند قبر الشهيد، ٣/ ٣٤، ح: ٢٥٢٣) من طريق سَلَمَة -يعني ابن الفضل-، عن محمد بن إسحاق، حدثني يزيد بن رُومان، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها به.
وهذا إسناد ضعيف من أجل سَلَمَة، وهو ابن الفضل الأبْرَش الأنصاري مولاهم، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب ص٢٩٤، ت: ٢٥٠٥: صدوق كثير الخطأ.
فائدة: قد يشكل أن الأثر ليس له مطابقة بترجمة الإمام أبي داود؛ لأن النجاشي ليس بشهيد معركة، وأجاب بعض الشراح بأن موت النجاشي كان بوجه من وجوه الشهادة، وقيل: إنه مات شهيدًا بالطاعون كما ذكر ابن رسلان في شرحه على سنن أبي داود ١١/ ١٣٩
وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٤/ ٤١١ من طريق أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، حدثنا يزيد بن رُومان، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها به.
وإسناده ضعيف من أجل أحمد بن عبد الجبار، وهو ابن محمد العُطارِدي، أبو عمر الكوفي، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب ص١٠٤، ت: ٦٤: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح.
وذكره ابن كثير معلقا في السيرة النبوية ٢/ ٢٥، وقال زياد البَكَّائي، عن ابن إسحق، حدثني يزيد بن رُومان، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها به.
وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص٢٤٧-٢٤٨

(٢) في ج: زيادة (رضي الله عنها)، وهي: عائشة بنت أبي بكر الصديق التَّيْمِيَّة القرشية، أم المؤمنين، أم عبد الله، تقدَّم نسب أبيها في الحديث السابق، وأمها: أم رُومان بنت عامر بن عُويمر الكِنانِيَّة، تزوَّجها رسول الله ﷺ بعد موت خديجة، ولم ينكح بِكْرا غيرها، وفي الصحيحين من حديث أنس، وغيره قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ"، وأنزل الله براءتها من السماء، ومناقبها كثيرة جدا، ماتت سنة ثمان وخمسين عند الأكثر، وقيل: سنة سبع وخمسين، ودُفِنَت بالبقيع. انظر: معرفة الصحابة لابن منده ٢/ ٩٣٩-٩٤٧، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/ ١٨٨١-١٨٨٥، والإصابة في تمييز الصحابة ١٤/ ٢٧-٣٤

(٣) من ناحية اللفظ فهو موقوف، ونص على وقفه المنذري في مختصره على سنن أبي داود ٣/ ٣٧٦، والمناوي في كشف المناهج والتناقيح ٥/ ٢٣٤، ومن ناحية المعنى فله حكم الرفع، قال السندي في فتح الودود ٣/ ٣٨: "والظاهر أن النبي ﷺ يحدثهم بذلك، أو أن أناسًا من طرف النَّجاشي جاءوا فحدثوهم بذلك"، وأشار إلى ذلك ابن رسلان في شرحه على سنن أبي داود ١١/ ١٣٩

(٤) سقط من (ج): (وصلَّى عليه).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الجنائز، باب: الصفوف على الجنازة ١/ ٤٠٥، ح: ١٣١٨)، ومسلم في صحيحه (كتاب الجنائز، باب: في التكبير على الجنازة ٢/ ٥٤٧، ح: ٩٥١) كلاهما من طريق سعيد بن المُسَيِّب عن أبي هريرة ﷺ "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ"، واللفظ لمسلم.

وقد مرَّ في الجنائز[١].

الثالثة: فيه معجزة للنبي ﷺ، وكرامة للنجاشي، وبيان لصحة إيمانه وإيقانه[٢].

الرابعة: فيه دلالة على أنّ ما يُرى على قبر النبي ﷺ نور غير مصنوع؛ لأنه ﷺ ليس بأدنى من النجاشي، ومَن قال: إنه مصنوع فهو من ضعف اعتقاده بنبيّه ﷺ[٣].

(٦/ ٤٦٥٥) وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ[٤] النَّبِيِّ ﷺ [قَالُوا: لَا نَدْرِي أَنُجَرِّدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا أَمْ نُغَسِّلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْقَى اللهُ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَذَقْنُهُ[٥] فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ، لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ،فَقَامُوا وأَغْسَلُوهُ[٦] وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَيُدَلِّكُونَهُ بِالْقَمِيصِ[٧]]»[٨].

(١) انظر: ل (١٩٤/ أ)، النسخة التركية.

(٢) انظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان ١١/ ١٣٩

(٣) لا يلزم مَن صدرت عنه الكرامة أن له مزية، وفضيلة على غيره، وأيضا قد تكون الكرامة في المفضول، ولا تكون في الفاضل، فليست الكرامة هي الميزان في علو الدرجة في الولاية، وأن مَن ظهرت له كرامة أنه أفضل ممن لم يظهر له كرامة، بل مَن ليس له كرامة أفضل بكثير ممن له كرامة، وهذه الأمور قد تسبب الفتنة بين الناس إن لم يوجد دليل على ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١١/ ٢٨٣: "ومما ينبغي أن يعرف أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها الضعيف الإيمان، أو المحتاج، أتاه منها ما يقوي إيمانه، ويسد حاجته، ويكون مَن هو أكمل ولاية لله منه مستغنيا عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك؛ لعلو درجته، وغناه عنها لا لنقص ولايته؛ ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة، بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدي الخلق، ولحاجتهم، فهؤلاء أعظم درجة".

(٤) في (ج)، استدرك كلمة: (غَسْلَ) في الهامش.

(٥) الذَقَن: بفتح الذال المعجمة، والقاف: مجمع اللحيين. انظر: الصحاح ٥/ ٢١١٩، مادة: (ذقن)، وشرح سنن أبي داود للعيني ٦/ ٧٠

(٦) في سنن أبي داود: "فَغَسَّلُوهُ".

(٧) وتمامه عند أبي داود: "دُونَ أَيْدِيهِمْ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَّلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ".

(٨) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث رواه أبو داود[(١)] مسندًا إلى عائشة[(٢)].

الثانية: فيه معجزة للنبي ﷺ، وكرامة للصحابة رضي الله عنهم.

الثالثة: قيل: الحكمة في وجه غسْلِهِ في القميص[(٣)] أن النَّبي ﷺ كان قال

(١) أخرجه أبو داود في السنن (كتاب الجنائز، باب: في ستر الميت عند غسله، ٣/ ٥٠٢، ح: ٣١٤١) -ومن طريقه الدِّينَوَرِي في المجالسة وجواهر العلم ٢/ ١١، والبيهقي في دلائل النبوة ٧/ ٢٤٢، وابن عبد البر في التمهيد ٢٤/ ٤٠٠-، وأخرجه أيضا الطيالسي في مسنده ٣/ ١٢٠، وإسحاق في مسنده ١/ ٥٢٧- ومن طريقه ابن حبان ١٤/ ٥٩٥-، وأحمد في مسنده ٤٣/ ٣٣١، وابن أبي الدنيا في الهواتف ص١٩، وابن الجارود في المنتقى ص٢٦٣، وأبو يعلى ٧/ ٤٦٧، والحاكم في المستدرك ٣/ ٥٩ -وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٣٨٧-، وابن البخاري في مشيخته ٣/ ١٩٦٤ كلهم من طرق عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يحيى بن عبَّاد، عن أبيه عبَّاد بن عبد الله بن الزبير، قال: سمعت عائشة به.
وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن إسحاق، وهو ابن يسار، أبو بكر المطَّلبي مولاهم، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب ص٥٤٦، ت: ٥٧٢٥: إمام المغازي، صدوق يدلِّس.
وقد صرّح بالسماع في رواية أبي داود، وأحمد، وابن الجارود، وغيرهم، فانتفت شبهة التدليس.
وعند الطيالسي، وأبي يعلي بدون ذكر الأب: عبَّاد بن عبد الله بن الزبير.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي.
وقال البيهقي في دلائل النبوة: وهذا إسناد صحيح.
وقال النووي في خلاصة الأحكام ٢/ ٩٣٥: رواه أبو داود بإسناد حسن.
وقال المناوي في كشف المناهج والتناقيح ٥/ ٢٣٥: ورجاله موثقون.
وحسنه الألباني في الإرواء ٣/ ١٦٢
وذكره معلقا ابن هشام في السيرة النبوية ٤/ ٣١٣ من طريق ابن إسحاق به.
وأخرجه بنحوه ابن سعد في الطبقات الكبير ٢/ ٢٤٠ عن محمد بن عمر، حدثني مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، عن عيسى بن مَعْمَر، عن عباد بن عبد الله عن عائشة به.
وإسناده ضعيف جدا من أجل شيخه محمد بن عمر، وهو: الواقدي، متروك الحديث، وأيضا مصعب بن ثابت، وعيسى بن مَعْمَر ضعيفان.

(٢) في ج: زيادة (رضي الله عنها)، وقد تقدَّم ترجمتها في الحديث السابق.

(٣) ذكر بعض شراح الحديث أنه من خصائص النبي ﷺ، وغيره كان يجرد من الثياب مع ستر العورة. انظر: المنتقى شرح الموطأ ٢/ ٣، وشرح سنن أبي داود للعيني ٦/ ٧٠

لعليّ ﷺ: «اغْسِلْنِي، ولا يغسلني غَيْرُكَ، فإنَّهُ لا يَرَى أَحَدٌ عَوْرَتِي إلا طُمِسَتْ عَيْنَاهُ». ذكره القاضي في الشفاء[(١)].

(٧/ ٤٦٥٦) عن[(٢)] ابن المُنْكَدِر[(٣)] «أَنَّ سَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْطَأَ الجيْشَ بأَرْضِ الرُّومِ أَوْ أُسِرَ، فَانْطَلَقَ هَارِبًا [يَلْتَمِسُ الجيْشَ، فَإِذَا هُوَ بِالأَسَدِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الحَارِثِ، أَنَا مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ مِنْ أَمْرِي كَيْتَ وكَيْتَ، فَأَقْبَلَ الأَسَدُ لَهُ بَصْبَصَةٌ، حَتَّى قَامَ إِلى جَنْبِهِ، كُلَّمَا أَسْمَعَ[(٤)] صَوْتًا أَهْوَى إِلَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَمْشِي إِلَى جَنْبِهِ حَتَّى بَلَغَ الجيْشَ، ثُمَّ رَجَعَ الأَسَدُ][(٥)]».

(١) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ ص١١١، ولفظه في الشفا: عن علي ﷺ: "أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ لا يُغَسِّلَهُ غَيْرِي؛ فَإِنَّهُ لا يَرَى أَحَدٌ عَوْرَتِي إِلَّا طُمِسَتْ عَيْنَاهُ".
وحديث علي ﷺ أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير ٢/ ٢٤٢، والبزار في مسنده ٣/ ١٣٥ -واللفظ له-، والعُقيلي في الضعفاء ٥/ ١٧٢ -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ٢٤٦-، والبيهقي في دلائل النبوة ٧/ ٢٤٤ كلهم من طرق عن كَيْسان أبو عمر، عن يزيد بن بلال، قال: قال علي: "أَوْصَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنْ لاَ يُغَسِّلَهُ أَحَدٌ غَيْرِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَرَى عَوْرَتِي إِلاَّ طُمِسَتْ عَيْنَاهُ، قَالَ عَلِيٌّ: فَكَانَ الْعَبَّاسُ، وَأُسَامَةُ يُنَاوِلاَنِي الْمَاءَ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ".
وهذا إسناد ضعيف من أجل كيسان، وهو القَصَّار، أبو عمر الفزاري مولاهم، قال عنه ابن حجر في التقريب ص٥٤٠، ت: ٥٦٧٧: ضعيف، وأيضا شيخه يزيد بن بلال، وهو ابن الحارث الفزاري، قال عنه ابن حجر في التقريب ص٦٩٥، ت: ٧٦٩٦: ضعيف، بل قال عنه البخاري كما في الضعفاء للعُقيلي ٦/ ٣١٢: فيه نظر.
قال ابن الجوزي: وهذا لا يصح، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال بعد ذكره للحديث ٣/ ٤١٨: هذا منكر جدا.

(٢) في (ج): (وعن).

(٣) هو: محمد بن المُنْكَدِر بن عبد الله بن الهُدَيْر القرشي التَّيْمي المدني، الإمام الحافظ، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر، من الثقات العبَّاد، قال مالك: كان ابن المُنْكَدِر سيِّد القراء، روى عن: أنس بن مالك، وسَفينة مولى رسول الله ﷺ، وابن عمر، وغيرهم، روى عنه: أسامة بن زيد الليْثي، وأيوب السَّخْتِياني، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم، مات بالمدينة سنة ثلاثين ومائة، أو إحدى وثلاثين ومائة. انظر: الطبقات الكبير ٧/ ٤٤٠-٤٤٤، وتهذيب الكمال ٢٦/ ٥٠٣-٥٠٩، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٣٥٣-٣٦١

(٤) كذا في (ج)، وفي مصابيح السنة ٤/ ١٢٨، وشرح السنة للبغوي ١٣/ ٣١٣: "سَمِعَ".

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث رواه الشيخ[(١)] مسندًا إلى سَفِينة[(٢)].

الثانية: في اللفظ: «أبو الحارث» كنية الأسد[(٣)]، «البَصْبَصَة»: تحريك الذنب تواضعًا وتمسكنًا وتذلّلا[(٤)]، «أهوى إليه»: أي: ذهب سريعًا[(٥)].

الثالثة: فيه معجزة للنبي ﷺ، وكرامة [لسفينة][(٦)].

---

(١) هو: البغوي، وقد تقدمت ترجمته في التمهيد، وأخرجه مَعْمَر في جامعه -المطبوع في آخر كتاب المصنف لعبد الرزاق- ١١/ ٢٨١- ومن طريقه اللالكائي في كرامات الأولياء ص١٥٢، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٤٦، والبغوي في شرح السنة ١٣/ ٣١٣- عن سعيد بن عبد الرحمن الجُحَشي، عن ابن المُنْكَدِر به.
وهذا حديث مرسل.
وأخرجه بنحوه الطبراني في المعجم الكبير ٧/ ٨٠، والحاكم ٣/ ٦٠٦، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/ ٤٥، والاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص٤٣٥ كلهم من طرق عن أسامة بن زيد، أن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان حدثه، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن سفينة به بنحوه.
وفيه أسامة بن زيد، وهو: الليثي مولاهم، قال عنه ابن حجر في التقريب ص١٢٤، ت: ٣١٧: صدوق يهم، وأيضا لم يثبت سماع ابن المُنْكَدِر من سفينة، ولذا قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/ ٧١٠: أن رواية ابن المُنْكَدِر، عن سفينة مرسلة.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
وأخرجه البزار في مسنده ٩/ ٢٨٥، والرُّوْياني في مسنده ١/ ٤٣٦، وأبو يعلى كما في المطالب العالية ١٦/ ٤٥٥، وأبو نُعيم في حلية الأولياء ١/ ٣٦٩ -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١١/ ٢٠٦- كلهم من طرق عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن سفينة به بنحوه.
وإسناد الحديث كسابقه إلا أنه لم يذكر محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان.

(٢) هو: سفينة مولى رسول الله ﷺ، قيل: كان اسمه مهران، وقيل، طهمان، وذكر ابن حجر واحدا وعشرين قولا في اسمه، وكان أصله من فارس فاشترته أم سلمة، ثم أعتقته، واشترطت عليه أن يخدم النبي ﷺ، يكنى أبا عبد الرحمن، وقال: سماني رسول الله ﷺ سفينة، وذلك أني خرجت معه، ومعه أصحابه يمشون، فثقل عليهم متاعهم، فحملوه عليَّ، فقال رسول الله ﷺ احمل فإنما أنت سفينة، فلو حملت يومئذ وقْر بعير ما ثقل عليَّ، توفي سفينة في زمن الحجاج. انظر: معجم الصحابة للبغوي ٣/ ٢٥٢-٢٥٦، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/ ٦٨٤-٦٨٥، والإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٣٨٧-٣٨٨

(٣) انظر: حياة الحيوان الكبرى ١/ ١٠

(٤) وإنما يفعل ذلك من طمع أو خوف. انظر: الصحاح ٣/ ١٠٣٠، مادة: (بصص)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٣١، مادة: (بصبص).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة ٦/ ١٦، مادة: (هوى)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٨٤، مادة: (هوا).

(٦) في الأصل: (للسفينة)، والمثبت من (ج).

(٨/ ٤٦٥٧) وعَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ قَالَ: «قُحِطَ[١] أَهْلُ الْمَدِينَةِ [قَحْطًا شَدِيدًا، فَشَكَوْا إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ: انْظُرُوا قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَاجْعَلُوا مِنْهُ كُوىً مِنَ[٢] السَّمَاءِ حَتَّى لاَ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ سَقْفٌ، فَفَعَلُوا، فَمُطِرُوا مَطَرًا حَتَّى نَبَتَتِ[٣] الْعُشْبُ، وَسَمِنَتِ الإِبِلُ حَتَّى تَفَتَّقَتْ مِنَ الشَّحْمِ، فَسُمِّيَ عَامَ الْفَتْقِ][٤]».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث رواه الدارمي[٥] مسندًا إلى أبي الجَوْزَاء، بفتح الجيم وسكون الواو، وبالزاء المعجمة.

---

(١) يقال: قُحِطَ المطر، وقَحَطَ إذا احْتَبَس، وانْقَطع، والقَحْط: الجَدْب، والمراد: أجدبت الأرض، ولم ينزل الغيث، فهلك الضرع، والزرع. انظر: الصحاح ٣/ ١١٥١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٧، مادة: (قحط).

(٢) كذا في (ج)، وفي سنن الدارمي ١/ ٢٢٧، وفي مصابيح السنة ٤/ ١٢٨ (إلى).

(٣) كذا في (ج)، وفي سنن الدارمي ١/ ٢٢٧، وفي مصابيح السنة ٤/ ١٢٨ (نَبَتَ).

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

(٥) أخرجه الدارمي في سننه في المقدمة ١/ ٢٢٧، والحربي في غريب الحديث ٣/ ٩٤٦ كلاهما من طريق أبي النعمان، حدثنا سعيد بن زيد، حدثنا عمرو بن مالك النُّكْري، حدثنا أبو الجَوْزَاء به. وهذا الأثر قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستغاثة في الرد على البكري ص٢٦٥: باطل، وأبان الألباني عن علله في كتابه التوسل ص١٤٠-١٤١، فقال: وهذا سند ضعيف لا تقوم به حجة لأمور ثلاثة:

أولها: أن سعيد بن زيد وهو: أخو حماد بن زيد فيه ضعف، قال فيه الحافظ في التقريب ص٢٨١، ت: ٢٣١٢: صدوق له أوهام، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ١٣٨: قال يحيى بن سعيد: ضعيف، وقال السعدي: ليس بحجة، يضعفون حديثه، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد لا يستمرئه.

وثانيها: أنه موقوف على عائشة، وليس بمرفوع إلى النبي ﷺ، ولو صح لم تكن فيه حجة؛ لأنه يحتمل أن يكون من قبيل الآراء الاجتهادية لبعض الصحابة مما يخطئون فيه ويصيبون، ولسنا ملزمين بالعمل بها.

وثالثها: أن أبا النعمان هذا هو محمد بن الفضل، يعرف بعارم، وهو وإن كان ثقة فقد اختلط في آخر عمره، وقد أورده الحافظ برهان الدين الحلبي حيث أورده في المختلطين -الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص٣٣٥- تبعا لابن الصلاح حيث أورده في المختلطين من كتابه المقدمة ص٣٩٢ و ص٣٩٦ وقال: "والحكم فيهم أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره، فلم يُدرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده" قلت -يعني الألباني-: وهذا الأثر لا يدرى هل سمعه الدارمي منه قبل الاختلاط أو بعده، فهو إذًا غير مقبول، فلا يحتج به. انتهى كلامه -رحمه الله-.

وأيضا يضاف على العلل السابقة أن فيه عمرو بن مالك النُّكْري، قال عنه ابن حبان في الثقات ٧/ ٢٢٨: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، وقال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٧٩٩: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، سمعت أبا يعلى يقول: عمرو بن مالك النُّكْري: كان ضعيفا، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ص٤٩٥، ت: ٥١٠٤: صدوق له أوهام.

الثانية: في ذكر أبي الجَوْزَاء: وهو أَوْس بن عبد الله الرَّبَعي البصري، قال في الكاشف[(١)]: أبو الجَوْزَاء الراوي عن عائشة، وصفوان بن عَسَّال، وعِدّةٍ، وعنه: قتادة، وأبو الأشهب، وعِدَّةٌ بلا واسطة، والجميع بالواسطة، ثقة، قُتل في الجَماجِم[(٢)].

الثالثة: في اللفظ: «الكُوى» [بالضم][(٣)]: جمع كُوَّة، وهي المنفذ في الجدار والسقف[(٤)]، «حتَّى تَفَتَّقَتْ»: أي: انشقَّتْ، وقيل: انتَفَخَتْ، وقيل: اتَّسعَتْ خَواصِرها من السّمن، و«عام الفَتْق» هو[(٥)] عام الخِصْب[(٦)].

الرابعة: قيل: الكشف عن قبر النبي ﷺ إنما كان لرؤية السماء إيّاها، وحصول المطر إنما كان[(٧)] لبكائها عليه،

(١) طمست كلمة (الكاشف) في نسخة: (ج)، ولم يظهر منها سوى حرفي: الألف، والفاء.

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢/ ١٣٩-١٤٠، وللاستزادة في ترجمته: انظر: الطبقات الكبير ٩/ ٢٢٢-٢٢٣، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٧١-٣٧٢، ويوم الجَماجِم ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية ١٢/ ٣١٨ و ١٢/ ٣٣٧: سنة اثنتين وثمانين، وسنة ثلاث وثمانين، والذهبي في العِبر في خَبر من غَبر ١/ ٩٦: سنة ثلاث وثمانين.
والجَماجِم: جمع جُمْجُمة، وهي القدح من الخشب وبذلك سمي دَيْر الجَماجِم؛ لأنه كان يعمل فيه الأقداح من الخشب، وقيل: غير ذلك، وهي بظاهر الكوفة على سبعة فراسخ منها. انظر: معجم ما استعجم ١/ ٥٧٣، ومعجم البلدان ٤/ ٣٣٨

(٣) سقط من الأصل: (بالضم)، والمثبت من (ج)، وفي مرقاة المفاتيح ١١/ ٢٣١: (كوى): بفتح الكاف، ويضم.

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ٢٤٧٨، ولسان العرب ٢٠/ ١٠١، مادة: (كوى).

(٥) في (ج): (وهو).

(٦) انظر: معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٧١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٠٩، مادة: (فتق).

(٧) في (ج): (كانت).

قال الله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ ﴿٢٩﴾﴾[(١)].

الخامسة: فيه معجزة للنبي ﷺ، [وكرامة][(٢)] لعائشة رضي الله عنها، ودليل لكمال علمها ومعرفتها.

(٩/ ٤٦٥٨) «وعَنْ سَعيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: «لَمَّا كَانَ أَيَّامُ الْحَرَّةِ[(٣)] لَمْ يُؤَذَّنْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولم يُقَمْ ثلاثًا[(٤)]،

(١) (سورة الدخان، آية: ٢٩). وانظر: المفاتيح في شرح المصابيح ٦/ ٢٧٢، وشرح مصابيح السنة لابن الملك الرومي ٦/ ٣٧٢، ومرقاة المفاتيح ١١/ ٢٣١، وزاد: الآية حكاية عن حال الكفار، فيكون أمرها على خلاف ذلك بالنسبة إلى الأبرار، وذكر غير ذلك، وقد تقدَّم ضعف الأثر، وبيان علله، وأنقل كلاما مهما من تلخيص كتاب الاستغاثة ١/ ١٦٣-١٦٤ لشيخ الإسلام ابن تيمية باختصار حيث قال: "وما رُوي عن عائشة -رضي الله عنها- من فتح الكُوة من قبره إلى السماء لينزل المطر، فليس بصحيح، ولا يثبت إسناده، وإنما نقل ذلك من هو معروف بالكذب، ومما يبين كذب هذا أنه في مدة حياة عائشة لم يكن للبيت كُوة، بل كان بعضه باقيا كما كان على عهد النبي ﷺ، بعضه مسقوف، وبعضه مكشوف، وكانت الشمس تنزل فيه كما ثبت في الصحيحين عن عائشة "أَن النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، والشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ بَعْدُ" (صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر ١/ ١٨٨، ح: ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦، وصحيح مسلم، كتاب المساجد، ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس ١/ ٣٥٦، ح: ٦١١)، ولم تزل الحُجْرة كذلك حتى زاد الوليد بن عبد الملك في المسجد ... وإلا فهي قبل ذلك كانت خارجة عن المسجد في حياة النبي ﷺ وبعد موته، ثم إنه بني حول حُجْرة عائشة التي فيها القبر جدار عال، وبعد ذلك جعلت الكُوة لينزل منها من ينزل إذا احتيج إلى ذلك؛ لأجل كنس، أو تنظيف، وأما وجود الكُوة في حياة عائشة فكذب بيِّن، ولو صح ذلك؛ لكان حجة ودليلا على أن القوم لم يكونوا يُقسمون على الله بمخلوق، ولا يتوسلون في دعائهم بميت، ولا يسألون الله به، وإنما فتحوا على القبر لتنزل الرحمة عليه، ولم يكن هناك دعاء يقسمون به عليه، فأين هذا من هذا".

(٢) في الأصل: (وكمال)، والمثبت من (ج).

(٣) هي: الأرض ذات الحجارة السود. انظر: الصحاح ٢/ ٦٢٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٦٤، مادة: (حرر).

(٤) كذا في الأصل، وفي (ج)، وفي سنن الدارمي ١/ ٢٢٩، ومصابيح السنة ٤/ ١٢٨: "لَمْ يُؤَذَّنْ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلاثًا، وَلَمْ يُقَمْ".

[وَلَمْ يَبْرَحْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ[(١)] الْمَسْجِدَ، وَكَانَ لاَ يَعْرِفُ وَقْتَ الصَّلاَةِ إِلا بِهَمْهَمَةٍ يَسْمَعُهَا مِنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ][(٢)]».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: هذا حديث رواه الدارمي[(٣)] مسندا إلى سعيد بن عبد العزيز.

الثانية: في ذِكْر سعيد، قال في الكاشف: سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخي، مفتي الشام وعالمها، الراوي عن: مكحول، وزياد بن أبي سَوْدة، وعطاء، وعنه: ابن مهدي، وأبو مُسْهِر، وأبو اليَمان بلا واسطة، والجميع بالواسطة، ثقة ثبت، قال أحمد: هو والأوزاعي عندي سواء، وكان بكّاءً،

(١) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ هو: ابن حَزْن بن أبي وهْب القرشي المخزومي، الإمام، العلم، أبو محمد المدني، سيد التابعين في زمانه، وكان زوج بنت أبي هريرة، وأعلم الناس بحديثه، وكان ممن بَرَّز في العلم والعمل، قال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أحدا أوسع علما من ابن الْمُسَيِّبِ، هو عندي أَجَلُّ التابعين، مات سنة أربع وتسعين. انظر: الطبقات الكبير ٧/ ١١٩-١٤٣، وتهذيب الكمال ١١/ ٦٦-٧٥، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٢١٧-٢٤٦

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

(٣) لم أقف على مَن أخرج هذا الأثر من هذا الوجه غير الدارمي في سننه ١/ ٢٢٧، قال: أخبرنا مروان بن محمد، عن سعيد بن عبد العزيز، قال: ..." .
وهذا الإسناد فيه: سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخي، وهو ثقة إمام إلا أنه اختلط قبل موته، ولم أقف على رواية مروان بن محمد هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ والإسناد على شرط مسلم، إلا أن سعيد بن عبد العزيز لم يسمع من سعيد بن الْمُسَيِّبِ، فهو أصغر من أن يدرك هذه الحادثة أو يسمع من سعيد بن الْمُسَيِّبِ، فهو منقطع.
وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير ٧/ ١٣٢ -واللفظ له-، وأبو نُعيم في دلائل النبوة ٢/ ٧٢٤ كلاهما من طريق عبد الحميد بن سليمان، عن أبي حازم قال: سمعت سعيد بن الْمُسَيِّبِ يقول: "لَقَدْ رَأَيْتنِي لَيَالِي الْحَرَّة، ومَا فِي المسْجِدِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ غَيْرِي، وإِنَّ أَهْلَ الشَّام لَيَدْخُلونَ زُمَرًا زُمَرًا يَقُولُون: انْظُرُوا إِلى هَذا الشَّيْخ المجنُونِ، ومَا يَأْتِي وَقْتُ صَلاةٍ إلا سَمِعْتُ أَذَانًا فِي القَبْرِ ثُمَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَقَمْتُ، فَصَلَّيْتُ، ومَا فِي المسْجِدِ أَحَدٌ غَيْرِي".
وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الحميد بن سليمان، وهو الخزاعي، الضرير، أبو عمر المدني، نزيل بغداد، وبه ضعفه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٢٨
وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير ٧/ ١٣٢، قال: أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني طلحة بن محمد بن سعيد، عن أبيه، قال: "كَانَ سَعِيدُ بنُ الْمُسَيِّبِ أَيَّامَ الْحَرَّة..." بنحوه.
وإسناده ضعيف جدا من أجل شيخه محمد بن عمر، وهو: الواقدي، متروك الحديث، وشيخه طلحة بن محمد بن سعيد بن الْمُسَيِّبِ، قال عنه أبو حاتم في الجرح والتعديل ٤/ ٤٧٦: لا أعرفه.
وضعَّف الألباني الأثر في مشكاة المصابيح ٣/ ١٦٧٧

فسُئل عنه فقال: ما قمتُ إلى صلاة[١] إلا مُثِّلتْ لي[٢] جهنم، عاش نيّفًا وثمانين سنة، ومات سنة سبع وستين ومائة[٣].

الثالثة: المراد[٤] بأيّام الْحَرَّةِ الوقعة الواقعة بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية من جهته، والأمير على ذلك الجيش كان مسلم بن عتبة[٥] الـمُرِّي، وكان في [ذي][٦] الحجّة من سنة ثلاث وستين، وعن قريب هلك يزيد[٧]. «الـهَمْهَمَة»: الدَّمْدَمَة وهي: الكلام الخفيّ الذي لا يُفهم[٨].

الرابعة: فيه دلالة على حياة النبي ﷺ في القبر[٩]، وفيه معجزة له ﷺ[١٠]، وكرامة لسعيد بن الْمُسَيِّب.

(١٠/ ٤٦٥٩) «وَقِيلَ لأَبِي العَالِيَةِ: «أَسَمِعَ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ عَنِ[١١] النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: خَدَمَهُ عَشْرَ سِنِينَ [وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ،

(١) في (ج): (الصلاة).

(٢) في (ج): (إليّ) بدل (لي).

(٣) انظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢/ ٤٨٩

(٤) في (ج): زيادة (في اللفظ المراد).

(٥) كذا في الأصل، وفي (ج)، والصواب: مسلم بن عُقبة.

(٦) سقط من الأصل: (ذي)، والمثبت من (ج).

(٧) للاستزادة في وقْعة الحرَّة، انظر: تاريخ الطبري ص١٠٢٤-١٠٢٨، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٦/ ١٢-١٧، والبداية والنهاية ١١/ ٦١٤-٦٣٢

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٧٦، مادة: (همهم)، ولسان العرب ١٦/ ١٠٦، مادة: (همم).

(٩) حياة النبي ﷺ في قبره حياة برزخية لا يعلم كنهها، وكيفيتها إلا الله سبحانه، وليست من جنس حياة أهل الدنيا، بل هي نوع آخر يحصل بها له الإحساس بالنعيم، ويسمع بها سلام المسْلم عليه عندما يرد الله عليه روحه ذلك الوقت. انظر: مجموع فتاوى ابن باز ٢/ ٣٨٦

(١٠) في (ج): بدون (ﷺ).

(١١) كذا في الأصل، وفي (ج)، وفي سنن الترمذي ٥/ ٦٨٣: (مِن).

وَكَانَ لَهُ بُسْتَانٌ يَحْمِلُ[(١)] فِي كُلِّ سَنَةٍ الفَاكِهَةَ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَ فِيهَا رَيْحَانٌ[(٢)] يجيءُ مِنْهُ رِيحَ الْمِسْكِ][(٣)]».

وفيه مسائل:

الأولى: في بيان الحديث: قال الترمذي[(٤)]: هذا حديث حسن غريب موقوف على أبي العالية.

الثانية: في ذِكْر أبي العَالِية: وهو رُفَيع بن مِهْران الرِّياحي، بضم الراء، وفتح الفاء على التصغير، قال في الكاشف: رأى الصدِّيقَ، والفاروق، وروى عنه، وعن أُبيّ، وعنه: عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، قالت حَفْصة بنت سيرين: سمعتُهُ يقول: قرأت القرآن على عمر ثلاث مرّات[(٥)].

الثالثة: في اللفظ: السائل عن أبي العَالِيَةِ هو: أبو خَلْدَة خالد بن دينار، وهو ثقة[(٦)].

(١) أي: يثمر، يقال: حملت الشجرة حمْلا، أخرجت ثمرتها. انظر: المصباح المنير ١/ ٢٠٨، والقاموس المحيط ٣/ ٥٢٩، مادة: (حمل).

(٢) هو نبت معروف، طيب الريح. انظر: الصحاح ١/ ٣٧١، مادة: (روح)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٢٨٨، مادة: (ريحان).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، والمثبت من (ج).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب المناقب، باب: مناقب أنس بن مالك ﷺ ٦/ ١٥٢، ح:٣٨٣٣) -ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة ٦/ ١٩٥، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/ ٣٥٥-، والطبراني في المعجم الكبير ١/ ٢٤٨، كلاهما من طريق أبي داود الطيالسي، عن أبي خَلْدَة، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي العَالِيَةِ: سَمِعَ أَنَسٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ... الحديث.
تنبيه: جاء تصحيف عند الطبراني: (أبو خالدة) بدل (أبو خَلْدَة)، وأيضا عند البيهقي في الدلائل: (عن أبي العالية، قَالَ: قُلْتُ لأبي العَالِية)، وهو خطأ، والصواب كما تقدم: (عن أبي خَلْدَة، قال: قُلْتُ لأَبِي العَالِيَةِ).
وقال ابن حجر في فتح الباري ١١/ ١٧٤: رجاله ثقات.
وقال الألباني في السلسلة الصحيحة ٥/ ٢٨٧: وإسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح.

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢/ ٤٠٦، وقال الذهبي: توفي سنة تسعين.

(٦) قال عنه الترمذي عقب الحديث: "وأبو خَلْدَة اسمه: خالد بن دينار، وهو ثقة عند أهل الحديث، وقد أدرك أنس بن مالك وروى عنه".

«قال: خدمه» أي: قال أبو العالية: خدم أنس النبي ﷺ عشر سنين، هو[١] جواب بنعم، أي: كيف لم يسمع، وقد خدمه عشر سنين[٢].

[**الرابعة**][٣]: في الفاكهة والريحان: معجزة للنبي ﷺ، وكرامة لأنس ﷺ.

قال أبو محمد النَّسَفي[٤]: زرتُ قبره ﷺ، كان يفوح منه ريح المسك والريحان[٥].

خاتمة: قال في كتاب المعاملات: سُئل أحمد بن حنبل[٦] وقيل: يا أبا عبد الله إن الصحابة لم يُروَ عنهم من الكرامة مثل ما روي عن الصالحين بعدهم؟ فقال: «إن إيمانهم كان قويًّا ما احتاجوا إلى زيادة يقوون بها، وغيرهم لم يبلغوا أولئك القرن في قوّة الإيمان، فقووا بإظهار الكرامات عليهم، والنبي ﷺ كالشمس لا يظهر النجوم عند ظهورها»[٧].

وقال الشيخ[٨] في أعلام الهدى: «ما نقل من أصحاب رسول الله ﷺ من الكرامة إلا القليل، ونُقل عن المشايخ أكثر من ذلك؛

---

(١) في (ج): (وهو).

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ١٢/ ٣٨١٢، وشرح مصابيح السنة لابن الملك الرومي ٦/ ٣٧٣-٣٧٤

(٣) في الأصل: (الخامسة)، وهو خطأ، والتصويب من (ج).

(٤) لعلَّه: عبد الله بن علي بن عبد الله، أبو محمد النَّسَفي، القاضي، المحدث، المعروف بالأَرْدبيلي، له الفوائد في الحديث، عاش في القرن الخامس الهجري تقريبا. انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص٢٦٨، ومعجم التاريخ ٢/ ١٤٠٦، وفي فهرس المخطوطات صُحِّف النَّسَفي إلى السفني.

(٥) في (ج): (والرياحين).

(٦) هو: الإمام الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حَنْبَل بن هلال بن أسد الشَّيْباني المرْوَزي، أحد الأئمة الأعلام، صاحب المسند، قال عنه الشافعي: خرجتُ من بغداد فما خلفتُ بها رجلا أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه، ولا أتقى من أحمد بن حنبل، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد. انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٩٠-١٠٤، وطبقات الحنابلة ١/ ٨-٤٣، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧-٣٥٨

(٧) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٣٣٣، والكواكب الدُّرية في تراجم السادة الصوفية ١/ ١٣، ولم يتبين لي مراد الشارح رحمه الله بكتاب المعاملات.

(٨) هو: العالم الزاهد شهاب الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله - وهو عَمُّويَه- القرشي التَّيْمي البَكْري السُّهْرَوَرْدي، الصوفي، صاحب كتاب عوارف المعارف، مات ببغداد سنة اثنتين وثلاثين وستمائة. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٧٣-٣٧٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٣٨-٣٤١، وطبقات الأولياء لابن الملقن ٢٢٦-٢٢٨

لأن الصحابة ببركة صحبته ﷺ تزكّت نفوسهم، وتنوّرت بواطنهم، فاستغنوا عن الكرامة»[(١)].

تكملة: قال الأستاذ أبو منصور[(٢)] في الأصول: «المعجزات والكرامات يتساويان في أنَّ كلا منهما خارقة للعادات ناقضة لها، غير أنَّ الفرق بينهما من وجوه:

أحدها: تسمية ما يدل على صدق الأنبياء معجزة، وتسمية ما يظهر على الأولياء كرامة، تمييزًا بينهما.

والثاني: أن صاحب المعجزة لا يكتم معجزته، بل يظهرها ويتحدَّى بها خصومه، ويقول: إن لم تصدقوني فأتوا بمثلها، وصاحب الكرامة مجتهد في كتمانها، ولا يدَّعي فيها، فإن اطلع الله تعالى بعض العباد عليها كان ذلك تنبيهًا له على حُسن حالة صاحب الكرامة، أو على صدق دعواه فيما يدَّعيه من الحالات.

والثالث: أن صاحب المعجزة مأمون التبديل، معصوم عن الكُفر والمعصية بعد ظهور المعجزة عليه، وصاحب الكرامة ليس بمأمون من تبدّل حاله، فإن بَلْعَام[(٣)] كان قد أوتي من الكرامات[(٤)] ما لم يؤتَ غيره، ثم خُتم له بالشقاوة[(٥)]»[(٦)].

---

(١) انظر: أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى، ورقة (١٠).

(٢) هو: العلامة البارع المُتفَنِّن الأستاذ عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي، أبو منصور البغدادي، الفقيه، الشافعي، الأصولي، صاحب كتاب الفرق بين الفِرَق، وغيرها من المؤلفات، كان ماهرا في فنون عديدة، توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة بإسفرايين. انظر: وَفَيات الأعيان ٣/ ٢٠٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٧٢-٥٧٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٣٦-١٤٥

(٣) كان من علماء بني إسرائيل، وكان مجاب الدعوة، يقدمونه في الشدائد، بعثه نبي الله موسى إلى ملك مَدْيَن يدعوه إلى الله، فأقطعه وأعطاه، فتبع دينه وترك دين موسى، وقيل: غير ذلك، قال ابن كثير: هو بَلْعَام ويقال بَلْعَم بن باعوراء، ويقال: ابن أَبَر، وذكر أقوالا أخرى في نسبه، وللاستزادة في خبره، انظر: تفسير الطبري ١٠/ ٥٦٦-٥٨٩، وتفسير القرآن العظيم ٦/ ٤٤٨-٤٥٦، (سورة الأعرف، آية ١٧٥-١٧٦).

(٤) في (ج): (من الكرامة).

(٥) في (ج): زيادة (والله أعلم بالصواب).

(٦) أصول الدين ص١٧٤-١٧٥

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأجوبة على أحاديث المصابيح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، -وهو مطبوع مع كتاب هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة لابن حجر-، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠هـ، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

الاستغاثة في الرد على البكري، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: د. عبد الله السهلي، دار المنهاج، ط. الأولى، ١٤٢٦هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت: ٤٦٣هـ، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، ط. الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، ت: ٦٣٠هـ، تحقيق: محمد البنا ومحمد عاشور ومحمود فايد، ط. الشعب.

الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ت: ٤٢٩هـ، طبع باستانبول، ط. الأولى، ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.

أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة، د. شوقي أبو خليل، دار الفكر، ط. الرابعة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

الأعلام، لخير الدين الزركلي، ت: ١٣٩٦هـ، دار العلم للملايين، ط. السابعة عشرة، ٢٠٠٧م.

الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لأبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل المعروف بسبط ابن العجمي، ت: ٨٤١هـ، وهو مطبوع مع نهاية الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لعلاء الدين علي رضا، دار الحديث، ط. الأولى، ١٩٨٨م.

الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لأبي عبد الله مُغْلَطاي بن قليط البَكْجَري، ت: ٧٦٢هـ، تحقيق: السيد عزت، وإبراهيم إسماعيل، ومجدي عبدالخالق، إشراف: محمد عوض، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.

الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: ٥٦٢هـ، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، وأكرم البوشي، توزيع: مكتبة ابن تيمية، ط. الثانية ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

الأنوار لعمل الأبرار، ليوسف بن إبراهيم الأردبيلي، تحقيق خلف المطلق، تقديم د. حسين العلي، دار الضياء، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي، ت: ١٢٠٥هـ، تحقيق: لجنة من المحققين، وزارة الإعلام في الكويت، ط. الثالثة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: ٣١٠هـ، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.

التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: ٢٥٦هـ، الناشر: الفاروق الحديثة.

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، المعروف بتاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. الثالثة، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، ت: ٥٧١هـ، تحقيق: محب الدين عمر العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، لعبد الله بن عمر البيضاوي، ت:٦٨٥هـ، تحقيق: أ.د محمد إسحاق إبراهيم، تقديم د. عبد الله الغنيمان، ط. الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

تحفة الأحوذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ت: ١٣٥٣هـ، خرج أحاديثه: عصام الصبابطي، دار الحديث، ط. الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، دار إحياء التراث العربي، المصحح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ١٤٧٤هـ.

تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: ٣١٠هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار ابن حزم، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشْت، دار الكتاب العربي، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة، ت: ٦٢٩هـ، تحقيق: شريف بن صالح التشادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط. الأولى، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على بالبكري، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: محمد عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، ط. الأولى، ١٤١٧ه.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت: ٤٦٣هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة ابن تيمية، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، اعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت: ٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

التوسل أنواعه، وأحكامه، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠هـ، تنسيق: محمد عيد، المكتب الإسلامي، ط. الخامسة، ١٤٠٤ه- ١٩٨٣م.

الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: ٣٥٤هـ، دار الفكر، طبع تحت مراقبة د. محمد عبد المعيد خان بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط. الأولى، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

الجامع الكبير المشهور بسنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: ٢٧٩هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ١٩٩٦م.

جامع معمر بن راشد، لأبي عروة معمر بن راشد الأزدي مولاهم، ت: ١٥٤هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، وهو مطبوع مع كتاب مصنف عبد الرزاق.

الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ت: ٣٢٧هـ، دار الكتب العلمية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط. الأولى ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: ٤٣٠هـ، دار الفكر، ط، ١٤١٦ه- ١٩٧٩م.

حياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدَّمِيري، ت: ٨٠٨هـ، دار مكتبة هلال، ط. الأولى، ٢٠٠٧م.

خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦هـ، تحقيق: حسين إسماعيل، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م.

الدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين ﷺ، لغالي محمد الأمين الشنقيطي، مؤسسة علوم القرآن، دار القبلة، ط. الثالثة ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، طبع تحت مراقبة د. محمد عبد المعيد خان بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط. الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: ٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد بن علي بن محمد عَلان الصديقي الشافعي، ت: ١٠٥٧ه، دار الكتب العلمية، ط. الثالثة.

زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزُّرعي المعروف بابن قيم الجوزية، ت: ٧٥١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الثامنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف، ط، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: ٢٧٥هـ، تعليق: عزت عبيد دعاس، دار الحديث، ط. الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

سنن الدارمي (مسند الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: ٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني، ط. الثانية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: ٤٥٨هـ، وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني، مكتبة ابن تيمية -مصورة-.

سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، أشرف على تحقيق الكتاب شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الحادية عشرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام الذهلي، ت: ٢١٨ه، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي.

السيرة النبوية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت: ٧٧٤هـ، تحقيق: د. مصطفى عبد الواحد، شركة القدس، ط. الثانية، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العَكري المشهور بابن العماد، ت: ١٠٨٩هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، ت: ٤١٨هـ، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، ط. الرابعة، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: ٥١٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤط، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، واسمه الكاشف عن حقائق السنن، للحسين بن عبد الله الطيبي، ت: ٧٤٣هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط. الثانية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

شرح العقيدة الواسطية، لمحمد الصالح العثيمين، خرج أحاديثه: سعد الصميل، دار ابن الجوزي، ط. السادسة، ١٤٢١هـ.

شرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هراس، راجعه: عبد الرزاق عفيفي، تعليق: إسماعيل الأنصاري، دار الثقافة، ط. الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

شرح العقيدة الواسطية، من تقريرات محمد بن إبراهيم الشيخ، ت: ١٣٨٩ه، كتبها: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ت: ١٤٢١هـ، أخرجها وأعدها للطبع: د. عبد المحسن بن محمد بن قاسم، ط. الأولى، ١٤٢٨ه.

شرح سنن أبي داود، لأبي العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان الرملي، ت: ٨٤٤ه، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الفلاح، ط. الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، ت: ٨٥٥هـ، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٢٠ه- ١٩٩٩م.

شرح مصابيح السنة، لمحمد بن عبد اللطيف الكرماني الرومي الحنفي، ت: ٨٥٤ه، تحقيق: لجنة من المحققين، بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، ط. الأولى، ١٤٣٣ه- ٢٠١٢م.

الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي البستي، ت: ٥٤٤هـ، تحقيق: عبده علي كوشك، وحدة البحوث والدراسات، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط. الأولى، ١٤٣٤ه- ٢٠١٣م.

الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ت: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم، ط. الثالثة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

صحيح ابن حبان، المسمى بالإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: ٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الثالثة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: ٧٣٩هـ.

صحيح البخاري، واسمه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: ٢٥٦هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب، ورقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وراجعه: قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ.

صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري، ت: ٢٦١هـ، دار ابن حزم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقيلي، ت: ٣٢٢هـ، تعليق: د. مازن السرساوي، دار ابن عباس، ط. الثانية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي عبد الله، وأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت: ٩٠٢هـ، دار الجيل، ط. الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

طبقات الأولياء، لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، ت: ٨٠٤هـ، تحقيق: نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، ط. الثالثة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى محمد بن الفراء، ت: ٥٢٦هـ، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة دارة الملك عبد العزيز، ط. ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، ت: ٧٧١هـ، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو.

طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، ت: ٨٥١هـ، اعتنى به: د. عبد العليم خان، رتب فهارسه: د. عبد الله الطباع، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، ت: ١٠١٤هـ، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، ط. الثانية، ١٩٧٩م.

طبقات الشافعية، لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، ت: ٧٧٢هـ، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

طبقات الفقهاء الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن العثماني القرشي، قاضي صفد، المتوفي نحو: ٨٠٠هـ، تحقيق: محيي الدين نجيب، دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد الزهري، ت: ٢٣٠هـ، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط. الثانية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٢م.

طبقات المفسرين، للأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: علي محمد عمر، دار النوادر، ط. ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي، ت: ٩٤٥هـ، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط. الثانية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنَروي، من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق: د. سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط. الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، وزارة الإعلام الكويتية، ط، ١٩٦٠م.

العقد المُذهب في طبقات حملة المذهب، لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، ت: ٨٠٤هـ، تحقيق وتعليق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٧ه- ١٩٩٧م.

العقيدة الواسطية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: علوي بن عبد القادر السقاف، الدرر السنية، ط. الأولى، ١٤٣٣هـ.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: ١٣٢٩هـ، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، ط. الأولى، ٢٠٠٩م.

غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ت: ٢٨٥هـ، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

الفتاوى الكبرى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق محمد عطا، ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، دار السلام، ط. الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، ت: ٧٩٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، ط. الأولى، ١٤٣٠ه.

فتح الودود في شرح سنن أبي داود، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، ت: ١١٣٨هـ، تحقيق: محمد زكي، مكتبة لينة، ط. الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية منهم، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ت: ٤٢٩هـ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية، ط. الخامسة. ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث، وضعه: محمد ناصر الدين الألباني، ت: ١٤٢٠هـ، اعتنى به وعلق عليه: مشهور حسن، مكتبة المعارف، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: ٨١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، ط. الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تقديم: محمد عوامة، تخريج النصوص: أحمد الخطيب، دار المنهاج، ط. الثانية، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

الكافي في علوم الحديث، لأبي الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي، ت: ٧٤٦هـ، شرحه وخرج أحاديثه ووثق نصوصه: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجاني، ت: ٣٦٥هـ، تحقيق: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، دار الفكر، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

كرامات الأولياء، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، ت: ٤١٨هـ، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، المكتبة الإسلامية، ط. الأولى، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ت: ١٠٦٧هـ، مكتبة الفيصلية.

كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، لأبي المعالي محمد بن إبراهيم السُّلمي المناوي، ت: ٨٠٣هـ، تحقيق د. محمد إسحاق، تقديم الشيخ: صالح اللحيدان، وكالة حجر الفلاسفة. ط. الثالثة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

الكواكب الدُّرية في تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى)، لزين الدين محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، ت:١٠٣١هـ، تحقيق: محمد أديب الجادر، دار صادر.

لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الخزرجي، ت: ٧٧١هـ، دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدِّيْنَوَرِي القاضي، ت: ٣٣٣هـ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، ط. الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: ٧٢٨هـ، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه: محمد، طبعت هذه الفتاوى في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لأبي عبد الله عبد العزيز بن عبد الله المعروف بابن باز، ت: ١٤٢٠هـ، إشراف: د. محمد الشويعر، مؤسسة الرسالة، ط. الثالثة، ١٤٢١هـ.

مختصر سنن أبي داود، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ت: ٦٥٦هـ، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد الفقي، الناشر: مكتبة السنة المحمدية، توزيع: مكتبة ابن تيمية، ط. الثانية، ١٣٩٩هـ.

المدخل إلى شرح السنة، إعداد: د. علي بن عمر بادحدح، دار الأندلس الخضراء، ط. الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري، ت: ١٤١٤هـ، المكتبة السلفية، وهي مصورة من طبعة الجامعة السلفية.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي بن سلطان محمد القاري، ت: ١٠١٤هـ، مكتبة ابن تيمية.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري الشهير بالحاكم، ت: ٤٠٥هـ، وفي ذيله تلخيص المستدرك للذهبي، دار الفكر، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

مسند أبي يعلى الموصلي، لأبي يعلى أحمد بن علي التميمي، ت: ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: ٢٤١هـ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

مسند إسحاق بن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المشهور بابن راهويه، ت: ٢٣٨هـ، دار التأصيل، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط. الأولى، ١٤٣٧ه- ٢٠١٦م.

مسند البزار، واسمه البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: ٢٩٢هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري الشافعي، دار الكتب العلمية، مكتبة العلوم والحكم، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

مسند الرُّوياني، لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، ت: ٣٠٧هـ، ضبطه وعلق عليه: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط. الثانية، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، ت: ٢٠٤هـ، تحقيق د. محمد التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي البستي، ت: ٥٤٤هـ، تحقيق: صالح الشامي، دار القلم، ط. الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

مشكاة المصابيح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ت: ٧٤١هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

مشيخة ابن البخاري، لأبي الحسن علي بن أحمد المقدسي المعروف بابن البخاري الحنبلي، ت: ٦٩٠ه، تخريج: أبو العباس أحمد بن محمد الحنفي المعروف بابن الظاهري، ت: ٦٩٦ه، تحقيق: د. عوض الحازمي، دار عالم الفوائد. ط، الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

مصابيح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت: ٥١٦هـ، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، ومحمد سمارة، وجمال الذهبي، دار المعرفة، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفَيُّومي، ت: ٧٧٠هـ، دار القلم.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، تنسيق: د. سعد الشثري، دار العاصمة، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، ت: ٦٢٦هـ، تقديم: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العلمي، ط. الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا بلوط، وأحمد طوران بلوط، دار العقبة، ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، ت: ٣١٧هـ، تحقيق: محمد الأمين الجكني، دار البيان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي السلفي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، ط. الثانية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، ليوسف إليان سركيس، ت: ١٣٥١هـ، مكتبة الثقافة الدينية.

معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، ت: ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، ت: ٤٨٧هـ، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب.

معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المعروف بالرازي، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط. ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، ت: ٣٩٥هـ، تحقيق أ.د عامر صبري، تقديم د. أحمد معبد، دار الرواد، ١٣٩٦ه-٢٠٠٥م.

المغانم المطابة في معالم طابة، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: ٨١٧هـ، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة، ط. الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

المفاتيح في شرح المصابيح، لمظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني، ت: ٧٢٧هـ، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، ط. الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

مقدمة ابن الصلاح واسمه علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، ت: ٦٤٣هـ، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر، ط. الخامسة عشرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

الملل والنِحل، وهو مذيل مع الفصل في المِلل والأهواء والنِحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، ت: ٥٤٨هـ، مكتبة السلام العالمية.

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: محمد عطا، ومصطفى عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، ت: ٤٧٤هـ، مطبعة السعادة، ط. الأولى، ١٣٣٢هـ.

المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، ت: ٣٠٧هـ، دار التأصيل، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط. الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، ط. الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

الميسر في شرح مصابيح السنة، لأبي عبد الله فضل الله بن الحسن التوربشتي، ت: ٦٦١هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط. الثانية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصابيح، -وهو مطبوع مع كتاب هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة لابن حجر- لأبي سعيد صلاح الدين بن خليل العلائي، ت: ٧٦١هـ، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

النكت على ابن الصلاح، لأبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، ت: ٧٩٤هـ، تحقيق أ.د زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي، دار الميراث النبوي، ط. الثانية، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ت: ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط. الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

هدية العارفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي، ت: ١٣٣٩هـ، طبع في استانبول، ط. الثالثة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

الهواتف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، المشهور بابن أبي الدنيا، ت: ٢٨١هـ، تحقيق: مجدي إبراهيم، مكتبة القرآن.

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل الصفدي، ت: ٧٦٤هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، توزيع: مؤسسة الريان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، لأبي الحسن علي بن أحمد السمهودي، ت: ٩١١هـ، مؤسسة التاريخ العربي، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خَلّكان، ت: ٦٨١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، ط. الخامسة، ٢٠٠٩م.

المخطوطات

أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى، لأبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله القرشي التَّيْمي البكري، ت: ٦٣٢هـ، نسخة محفوظة في مكتبة مكة برقم: (٨/ توحيد).

تراجم الأعلام

باب يُعنى بسير المحدثين والرواة ورحَلاتهم
ومعرفة جهودهم في الرواية والتأليف

الحافظ أبو العباس أحمد بن علي الأبّار (ت ٢٩٠هـ) وكتابه «حديث الزهري»

أ. محمد بن أنس السليم
باحث ماجستير
قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة
جامعة القصيم

د. محمد بن عبدالله السريّع
أستاذ مشارك
قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة
جامعة القصيم

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.2

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الحافظ أبا العباس أحمد بن علي الأبَّار (ت ٦٥٨هـ) من خلال دراسة سيرته العلمية وآثاره، مع التركيز على كتابه «حديث الزهري». اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي لتتبع نشأة الأبَّار ورحلاته وشيوخه وتلامذته ومكانته النقدية. وأظهرت النتائج أنه كان محدثًا واسع الرحلة مشهودًا له بالثقة والإتقان، وأن كتابه يمثل أثرًا نفيسًا حفظ مرويات الزهري، وأسهم في وصل المعلقات وكشف العلل وتقوية الروايات. وتبرز القيمة العلمية للكتاب في كونه مصدرًا حديثيًا معتمدًا، مما يؤكد مكانة الأبَّار وإسهامه في النقد الحديثي. والنسخة المحفوظة بجامعة النجاح الوطنية هي النسخة الوحيدة الباقية منه.

الكلمات المفتاحية:

الأبار؛ حديث الزهري؛ النقد الحديثي؛ المخطوطات الحديثية.

Abstract

Mohammed Anas Alsulaim

Master's researcher, **Department of** Sunnah and its sciences, **College of** Sharia, Qassim **University.**

Dr. Mohammed Abdullah Alsurayyi

Associate professor, **Department of** Sunnah and its sciences, **College of** Sharia, Qassim **University**.

This study examines al-Ḥāfiẓ Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿAlī al-Abbār (d. 290 AH) through an investigation of his scholarly life and works, with a special focus on his book "Ḥadīth al-Zuhrī." The study employs an inductive analytical method to trace al-Abbār's upbringing, journeys, teachers, students, and critical standing. The findings show that he was a widely traveled and trustworthy muḥaddith, known for his precision, and that his book constitutes a valuable contribution that preserved al-Zuhrī's reports while also strengthening their transmission and revealing hidden defects. The scholarly significance of the book lies in its status as a reliable hadith source, which underscores al-Abbār's role in hadith criticism. The manuscript preserved at An-Najah National University is the only surviving copy.

Keywords:

al-Abbār; Ḥadīth al-Zuhrī; Hadith Criticism; Hadith Manuscripts.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وجعل حفظ سنته ﷺ من تمام حفظ كتابه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد أقام لهذه الأمة أئمةً أعلامًا، حملوا سنة نبيهم ﷺ، فنقلوا المرويات، ونقدوا الأسانيد والمتون، فكانوا أمناء على ميراث النبوة، يذبون عنه التحريف، ويصونونه من الوهم والدس.

ومن هؤلاء الأئمة: الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار (ت ٢٩٠هـ)، أحد أعلام القرن الثالث الهجري، الذي قال فيه الخطيب البغدادي: «كان ثقة حافظًا متقنًا»[(١)]، ووصفه الذهبي بأنه «الحافظ المتقن الإمام»[(٢)]، فكان محل اتفاق الأئمة على حفظه وضبطه. وقد برزت عنايته بحديث محمد بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، الإمام الحافظ المشهور الذي عُدَّ من أوعية العلم، ودارت عليه أسانيد السنة النبوية، فجمع الأبار كتابًا جليلًا في مرويات الزهري، يكشف عن مكانة الزهري عند المحدّثين، واهتمامهم بجمعها ونقدها.

وتكمن **مشكلة هذا البحث** في أن شخصية الأبار -على جلالة قدره- لم تُدرس دراسة وافية تكشف عن منزلته بين الحفّاظ والنقاد، بل لم تتجاوز تراجم الأئمة له كلماتٍ موجزةً متفرقة، كما أن الجزء الحديثي الذي جمعه من أحاديث الزهري لم يحقق بعد، ولم يفرد بدراسة مستقلة، على الرغم من أهمية مادته العلمية وقيمتها. ومن هنا نشأت

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٥٠١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٣.

الحاجة إلى تسليط الضوء على الأبار من خلال ترجمته وإبراز منزلته، وعلى جمعه لحديث الزهري بالتعريف به وبيان قيمته العلمية.

وتبرز **أهمية هذا البحث** في أمور، من أبرزها:

١. أن الحافظ أبا العباس الأبار من الحفاظ المتقدمين الذين يجدر أن تبرز جهودهم ويعتنى بأسانيدهم.

٢. أن الكتاب الذي جمعه من حديث الزهري يعد من المصادر التي لم تحظ بعناية علمية كافية، مع أن الزهري من الأئمة الذين تدور عليهم الأسانيد، مما يضاعف أهمية دراسة ما جمعه الأبار.

٣. أن إبراز عناية الأئمة المتقدمين بجمع مرويات الزهري يسهم في كشف بعض جوانب خدمة السنة، ويعوض النقص الحاصل في تحقيق هذه النصوص المبكرة.

و**يهدف البحث** إلى:

١. إبراز شخصية الحافظ أبي العباس الأبار، وبيان منزلته العلمية في الرواية والنقد.

٢. التعريف بكتاب «حديث الزهري» الذي جمعه الأبار، وبيان قيمته العلمية وتداول العلماء له.

أما **حدود البحث**، فتنحصر في تناول الترجمة الموسعة للحافظ الأبار، وفي دراسة الجزء الأول من كتاب «حديث الزهري»، إذ هو كل ما وصل إلينا منه.

وبالنظر إلى **الدراسات السابقة**، فقد تتابعت البحوث والرسائل الجامعية حول الإمام الزهري ومروياته، غير أننا لم نقف على دراسة متخصصة في ما رواه الأبار من حديث الزهري، أو في شخصيته العلمية على نحو موسع، وإنما يذكره المترجمون له في عبارات موجزة، مما يجعل هذا البحث يسد ثغرة في بابه.

وستعتمد **منهجية البحث** على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بجمع المادة المتعلقة بالأبار وكتابه من المصادر الأصلية، ثم عرضها وتحليلها للخروج بصورة متكاملة عن حياته العلمية وجهوده، مع العناية بنصوص النقاد التي تبرز منزلته، وبيان حال كتابه ونسخة الجزء الأول منه.

وقد جاءت **خطة البحث** على النحو الآتي:

المقدمة: وتتضمن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه وخطته.

المبحث الأول: ترجمة الحافظ أبي العباس الأبّار، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.
- المطلب الثاني: مولده.
- المطلب الثالث: نشأته، وطلبه للعلم.
- المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الخامس: عبادته وصلاحه.
- المطلب السادس: منزلته في الرواية والنقد، وثناء العلماء عليه.
- المطلب السابع: آثاره العلمية.
- المطلب الثامن: وفاته.

المبحث الثاني: كتاب «حديث الزهري» للأبار وقيمته العلمية، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: اسم الكتاب.
- المطلب الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- المطلب الثالث: إسناد الكتاب.
- المطلب الرابع: أجزاء الكتاب.

- المطلب الخامس: القيمة العلمية للكتاب.
- المطلب السادس: منهج المؤلف في الجزء الأول من الكتاب.
- المطلب السابع: عدد أحاديث الجزء الأول وآثاره.
- المطلب الثامن: وصف نسخة الجزء الأول الخطية.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته.

والله نسأل التوفيق والسداد، والهداية إلى سبيل الرشاد.

المبحث الأول:
ترجمة الحافظ أبي العباس الأبار -رحمه الله-[١]

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو أحمد بن علي بن مسلم الأبَّار الخُيُوطي، أبو العباس النخشبي ثم البغدادي.

و«الأبَّار» -بفتح الهمزة وتشديد الباء المفتوحة- هي الأشهر في نسبته، وهي نسبة إلى عمل الإبر التي يخاط بها الثياب[٢]، وقيل: إلى تأبير النخل، وهو خطأ، نصَّ عليه إسماعيل بن محمد الأصبهاني -الملقب بقوام السنة- إذ قال: «كنت أستفيد من أبي سهل غانم بن محمد بن عبدالواحد الحافظ، وأتردد إليه في صغري، فلما كبرتُ وسافرت علمتُ أنَّ بعض ما استفدت وتعلمت من أبي سهل كان خطأ، منها أني سألته عن نسبة أحمد بن علي الأبار الذي يروي عنه دعلج بن أحمد السجزي، فقال لي: هذه النسبة إلى إبَار النخل، فإنه كان يؤبر النخل، ثم عرفتُ بعد ذلك أنه كان يُنسب إلى عمل الإبر»[٣].

ويقال في نسبته أيضًا: الخُيُوطي، نسبة إلى الخيوط، جمع الخيط

(١) أصول مصادر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥/ ٥٠١، تاريخ دمشق ٥/ ٧٢، تاريخ الإسلام ٦/ ٦٨٣، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٣.

(٢) انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤/ ٥.

(٣) الأنساب للسمعاني ١/ ٨٦.

الواحد، وقد نص ابن ماكولا والسمعاني أنَّ أبا العباس الأبار ممن يُنسب إلى هذه النسبة[١].

وأصل الأبار من مدينة نَخْشَب، وهي مدينة كبيرة من بلاد ما وراء النهر، تقع بين نهر جيحون ومدينة سمرقند، وعلى يسارها بخارى، ويقال لنخشب أيضًا: نَسَف[٢]، وهي اليوم من بلاد أوزبكستان.

والذي يظهر أن الأبار ليس بعربي، إذْ أصله من خراسان، والغالب على أهل خراسان القومية الفارسية، ويدل على ذلك أن الأبار لم يُنسب إلى أي قبيلة من قبائل العرب أصلًا ولا ولاءً[٣]، بل نُسب إلى صنعته وبلدته، مما يقوي أنه ليس عربيًّا، والله أعلم.

المطلب الثاني: مولده:

لم نقف على مَن حدَّد مولد الحافظ أبي العباس الأبار، ولكنهم أجمعوا على أن وفاته كانت سنة ٢٩٠هـ -كما سيأتي-، وقد قال الذهبي: «عاش نيفًا وثمانين سنة»[٤]، فيمكن تقريب مولده -إذن- بأنه في العقد الأول من القرن الثالث الهجري (٢٠١ - ٢١٠هـ). وهذا موائمٌ

(١) انظر: الإكمال لابن ماكولا ٣/ ٢٥٩، والأنساب للسمعاني ٥/ ٢٦٤. **تنبيه**: ترجم الذهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٢١ لأحمد بن علي الخيوطي، وقال: «عن ابن مبشر الواسطي، فذكر خبرًا موضوعًا»، فتعقبه ابن حجر في لسان الميزان ١/ ٥٤٣ بقوله: «وهذا رجل من كبار الحفاظ، وهو المعروف بالأبار...، والذي يظهر أن الحمل في الحديث على من دونه، ولم يستحضر المصنف أنه هو، وإلا فقد ذكره في تاريخ الإسلام وعظَّمه، وفي طبقات الحفاظ»، كذا قال الحافظ -رحمه الله-، والصواب أنه رجلٌ آخرُ متأخرٌ عن الأبار، وهو القاضي أبو الفرج أحمد بن علي بن جعفر بن محمد بن المعلى الخيوطي الواسطي، وشيخه ابن مبشر هو أبو الحسن علي بن عبدالله بن مبشر (ت ٣٢٦هـ)، ومع ذلك فالخيوطي الواسطي حافظٌ معروف موثق، والله أعلم. انظر: مناقب علي لابن المغازلي (٥، ١٥٧، ١٩٠، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٥٧، ٣٧٦، ٣٨٠، ٤٤٥، ٤٦٦)، سؤالات السلفي لخميس الحوزي ص٧١.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٥٠١، والأنساب للسمعاني ١٣/ ٦٠، ومعجم البلدان ٥/ ٢٧٦، ٢٨٥.

(٣) نُسب في موضع من مطبوع «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» إلى قبيلة تجيب، فوقع فيه: «التجيبي الأبار»، وهو تصحيف من «النخشبي» إلى «التجيبي»، فإن رسم الكلمتين متقارب، ولم يُنسب الأبار تجيبيًّا في غير هذا الموضع، وقد جاء على الصواب في مواضع أخرى من الكتاب نفسه. انظر: المعلم ص٢٠٥، ٢٢٢، ٤٨٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٤.

للنظر التاريخي، إذْ أقدم شيوخ الأبار وفاةً هو عمر بن سعيد الدمشقي (ت ٢٢٥هـ)، وهو ممن سكن بغداد وحدث بها[١]، فيكون سماعه منه في نحو العشرين من عمره.

المطلب الثالث: نشأته، وطلبه للعلم:

لم تُسْعِفنا كتب التراجم التي بين أيدينا بمعرفة تفاصيل نشأة الأبار وتوثيق سنوات حياته الأولى، غير أنه يمكن تلمُّس تلك الملامح من خلال النصوص المتناثرة المنقولة عنه، ومن خلال تتبع مسيرته العلمية طلبًا وسماعًا ثم تصنيفًا وتحديثًا وإملاء.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أننا لم نقف لوالد أبي العباس الأبار على ذكرٍ في مصادر ترجمته، ولا في أسانيده ومروياته، فيحتمل أن أباه كان من عامة الناس الذين ليس لهم اهتمام علمي، أو أنه توفي مبكرًا، وهو الأمر الذي يشير إليه قول جعفر بن محمد الخلدي الزاهد: «كان الأبار من أزهد الناس، استأذن أمه في الرحلة إلى قتيبة، فلم تأذن له، ثم ماتت، فخرج إلى خراسان، ثم وصل إلى بلخ وقد مات قتيبة، فكانوا يعزُّونه على هذا، فقال: هذا ثمرة العلم، إني اخترت رضا الوالدة»[٢]، فليس في هذه الحكاية ذكرٌ لأبيه، ولا أنه استأذنه في الرحلة لا في حياة أمه ولا بعد مماتها.

ويمكن من خلال نص جعفر الخلدي السابق ملاحظة عدة أمور فيما يتعلق بنشأة الأبار وطلبه للعلم، وهي كما يلي:

أولًا: أن الأبار رحل في طلب العلم كعادة الرواة والأئمة في ذلك الوقت، وأن أول رحلاته العلمية الواسعة كانت إلى خراسان، إذ كان

(١) انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣.

(٢) تاريخ الإسلام ٦/ ٦٨٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٣.

يتطلَّب السماع من قتيبة بن سعيد؛ لعلو إسناده وضبطه وإتقانه، فلما توفيت أمه أزمع السفر مباشرة وخرج إلى بلخ حيث كان قتيبة بن سعيد.

ثانيًا: أن بداية رحلته العلمية كانت في سنة وفاة قتيبة بن سعيد، وهي سنة أربعين ومائتين، مع احتمال أن يكون قد رحل قبل ذلك إلى مناطق قريبة من بغداد، وأن أمه منعته من الرحلة إلى قتيبة لبُعد المسافة إلى بلخ، بدليل أنه سمع من عدد من الشاميين ممن توفي قبل سنة ٢٤٠هـ، ولم نجد مَن ذكر أنهم سكنوا بغداد أو دخلوها وحدثوا بها، ومن هؤلاء: إسحاق بن سعيد بن الأركون القرشي الجمحي (ت ٢٣٣هـ)، وإبراهيم بن هشام الغساني (ت ٢٣٨هـ)، والعباس بن عثمان البجلي (ت ٢٣٩هـ)، وغيرهم، بل نصَّ ابن عساكر على أن الأبار سمع من هؤلاء بدمشق، لكنه نص أيضًا على أنه سمع بها كذلك من عمر بن سعيد الدمشقي الأعور[(١)]، وهذا مات قديما سنة ٢٢٥هـ، ويشكل عليه أن عمر بن سعيد سكن بغداد وحدث بها -كما سبق-، فيظهر أنه سمع منه بها لا بدمشق.

ثالثًا: أن نشأة الأبار كانت ببغداد، وأن نسبته إلى نخشب خراسان نسبةُ أصل، لا مولدٍ ونشأة، إذ لو نشأ هناك لأمكنه السماع من قتيبة بن سعيد في صغره، ولما منعته أمه من الرحلة إليه -فيما يظهر-.

ويشير إلى ذلك أيضًا أن الأبار عدَّ نفسَه بغداديًّا وهو في خراسان، فنقل الخلال عنه أنه قال: «سرنا في نهر بلخ أيامًا، وفنيَ زادُنا، فخرجت إلى نحو بُخارى أشتري طعامًا، فإذا رجل أشقر أحمر، فقال: يا فتيان، من أين أنتم؟ قلنا: من أهل بغداد...»[(٢)]، فانتساب الأبار إلى بغداد يدل على أن استقرار أهله بها كان قديمًا.

رابعًا: فقه الأبار في تقديم الفاضل على المفضول، والواجب على المسنون، فلا شك في فضل طلب العلم وأن صاحبه مأجور عند الله، إلا

(١) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/ ٧٢.

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٠١.

أن طلب العلم في الأصل في مرتبة تلي الفرائض كالصلاة وبر الوالدين وغيرها، فلم تحمل الأبارَ شهوةُ العلم على التقصير في حق والدته. كما يُلاحظ بره بأمه وقربه الشديد لها، وتعلق أمه به، إما لمحبته ورغبتها ببقائه عندها، أو لأنه كان يخدمها وينفق عليها إن لوحظت نسبته إلى عمل الإبر والخياطة، فلعلها كانت صنعته التي يتقوَّت بها وينفق منها على نفسه وأمه، أو أن أمه آثرت بقاءه عندها للأمرين كليهما.

خامسًا: مر أن أقدم ما يمكن تحقُّقه من سماع الأبار: سماعه من عمر بن سعيد الدمشقي، وأنه كان في نحو العشرين من عمره، وهذا يدل على أنه سمع الحديث في وقت مبكر نسبيًّا.

ويُلاحظ أن رحلة الأبار لم تقف عند بلخ فحسب، بل دخل غيرها من مدن خراسان وسمع من شيوخها، فقد صرح بأنه سمع من علي بن خشرم المروزي وأحمد بن عبدالله العتكي بمرو[(١)]، وروى عن بعض النيسابوريين والترمذيين، كما روى عن غير الخراسانيين، كروايته عن الشاميين والمصريين والحجازيين ممن لم نقف على مَن ذكر دخولَهم بغداد، فكل ذلك يدل على أن رحلته امتدَّت شرقًا وغربًا، واستغرقت وقتًا طويلًا.

وبعد هذه الرحلة العلمية الممتدة استقر المقام بأبي العباس الأبار في بغداد، وجلس للتصنيف والتحديث والإملاء حتى آخر حياته، يدل على ذلك قول أحمد بن جعفر الختلي: «أملى علينا أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار في شهر جمادى الآخرة من سنة ثمان وثمانين ومائتين...»[(٢)]، وإذا كانت وفاة الأبار سنة تسعين ومائتين -كما سيأتي- دل ذلك على أنه بقي للتحديث والإملاء حتى آخر سني حياته، رحمه الله رحمة واسعة.

(١) حديث الزهري (٧٠)، تاريخ بغداد ١٥/ ٥٥٩.

(٢) تاريخ بغداد ١٥/ ٥٠٥، وانظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي ص٣٠.

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن كثرة شيوخ الراوي تدل على سعة علمه وتبحره فيه وحرصه على الطلب وعلو الإسناد، وقد تتبعنا الشيوخ الذين روى عنهم الأبار من خلال أسانيده وتراجم من ترجم له، فبلغوا -فيما وقفنا عليه- (٣٠٩) شيوخ، منهم الثقات الحفاظ، ومنهم من لا بأس بروايته، ومنهم الضعفاء، ومنهم من دون ذلك. وهذا العدد من الشيوخ كبير بالنسبة إلى طبقة الأبار، ويظهر أنه يقلُّ حصوله لمثله من الرواة، وهذا يدلُّ دلالةً واضحةً على طول باع الأبار في العلم والطلب والرحلة.

وفيما يلي إحصائيات موجزة حول شيوخ الأبار:

- عدد الشيوخ الذين أخرج لهم في جزء «حديث الزهري» (٦٥) شيخًا.
- عدد الشيوخ الذين وافق فيهم أصحاب الكتب الستة (٢٠٨) شيوخ.
- عدد الشيوخ المحتج بهم[(١)] (٢٤٠) شيخًا.
- عدد الشيوخ الضعفاء ومن دونهم (٦٩) شيخًا.

وفيما يلي أبرز شيوخ الأبار، إذ يطول استقصاؤهم في هذا البحث:

١. إبراهيم بن سعيد الجوهري (ت ٢٥٠هـ).
٢. إبرهيم بن زياد البغدادي -لقبه سبلان- (ت ٢٢٨هـ).
٣. أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ).
٤. أحمد بن سعيد بن الدارمي (ت ٢٥٣هـ).
٥. أحمد بن عمرو بن السرح المصري (ت ٢٥٠هـ).
٦. أحمد بن منيع البغوي (ت ٢٤٤هـ).
٧. الحسن بن شجاع البخلي (ت ٢٤٤هـ).
٨. الحسن بن علي الخلال الحلواني (ت ٢٤٢هـ).
٩. الحسين بن حريث الخزاعي مولاهم (ت ٢٤٤هـ).

(١) يشمل الثقات والصدوقين.

١٠. زهير بن حرب النسائي، أبو خيثمة (ت ٢٣٤هـ).
١١. عباد بن موسى الختلي (ت ٢٣٠هـ).
١٢. عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي -دحيم- (ت ٢٤٥هـ).
١٣. عبيدالله بن عمر القواريري (ت ٢٣٥هـ).
١٤. عثمان بن أبي شيبة العبسي مولاهم (ت ٢٣٩هـ).
١٥. علي بن حجر المروزي (ت ٢٤٤هـ).
١٦. علي بن الجعد الجوهري (ت ٢٣٠هـ).
١٧. عمرو بن محمد الناقد (ت ٢٣٢هـ).
١٨. المثنى بن معاذ العنبري (ت ٢٢٨هـ).
١٩. محمد بن المنهال الضرير (ت ٢٣١هـ).
٢٠. محمد بن إدريس الحنظلي، أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ).
٢١. محمد بن رافع النيسابوري (ت ٢٤٥هـ).
٢٢. محمد بن عبدالرحيم القرشي العدوي -صاعقة- (ت ٢٥٥هـ).
٢٣. محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة اليشكري مولاهم (ت ٢٤١هـ).
٢٤. محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني (ت ٢٣٤هـ).
٢٥. محمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨هـ).
٢٦. محمود بن غيلان العدوي مولاهم (ت ٢٣٩هـ).
٢٧. مسدد بن مسرهد الأسدي البصري (ت ٢٢٨هـ).
٢٨. نصر بن علي الجهضمي (ت ٢٥٠هـ).
٢٩. هارون بن عبدالله السمسار الحمال (ت ٢٤٣هـ).
٣٠. هشام بن عمار الدمشقي (ت ٢٤٥هـ).
٣١. يحيى بن معين الغطفاني مولاهم (ت ٢٣٣هـ).
٣٢. يعقوب بن إبراهيم الدورقي (ت ٢٥٢هـ).

أما عن تلامذة الأبار الذين سمعوا منه ورووا عنه، فإن فيهم أيضًا

كثرةً، وفيهم الأئمة المصنفون الذين أفادوا منه وأكثروا من الرواية عنه في تصانيفهم، وسنكتفي بذكر أبرز الآخذين عنه فيما يلي:

١. إسماعيل بن علي الخُطَبي (ت ٣٥٠هـ).
٢. إسماعيل بن محمد الصفار (ت ٣٤١هـ).
٣. أحمد بن جعفر القطيعي (ت ٣٦٨هـ).
٤. أحمد بن جعفر بن سلم الختلي (ت ٣٦٥هـ)[(١)].
٥. أحمد بن سلمان النجاد (ت ٣٤٨هـ).
٦. أحمد بن عبدالله بن أبي العصام العدوي (ت ٣٤٦هـ).
٧. أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد، أبو سهل القطان (ت ٣٥٠هـ).
٨. أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال الحنبلي (ت ٣١١هـ).
٩. بكار بن أحمد بن بكار، أبو عيسى المقرئ (ت ٣٥٣هـ).
١٠. جعفر بن محمد بن الحكم الواسطي المؤدب (ت ٣٥٣هـ).
١١. دعلج بن أحمد السجزي (ت ٣٥١هـ).
١٢. سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ).
١٣. عبدالباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥١هـ).
١٤. علي بن حمشاذ النيسابوري (ت ٣٣٨هـ).
١٥. محمد بن إسحاق بن إبراهيم، أبو العباس السراج النيسابوري (ت ٣١٣هـ).
١٦. محمد بن أبي الحسين، أبو الفضل الهروي (ت ٣١٧هـ).
١٧. محمد بن خلف بن حيان -وكيع- (ت ٣٠٦هـ).
١٨. محمد بن عبدالله بن إبراهيم، أبو بكر الشافعي (ت ٣٥٤هـ).
١٩. محمد بن عمرو، أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ).
٢٠. مكرم بن أحمد البزاز (ت ٣٤٥هـ).
٢١. يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ).

(١) وهو راوي جزء «حديث الزهري»، وستأتي ترجمته -إن شاء الله- عند التعريف برواة الجزء في المطلب الثالث من المبحث الثاني.

المطلب الخامس: عبادته وصلاحه:

سمة العلماء الربانيين العمل بالعلم، والانتفاع به وتطبيقه، وألا يكون حبيس الصدر أو الأوراق، ويتضح من حكاية الأبار السالفة مع أمه مدى فقه الأبار، وتلمسه رضا الوالدة وتقديمه على العلم والرحلة فيه، وهذا ضرب من الفهم والفقه والعمل بالعلم، وهو من أجل العبادات، وكشف الأبار ذلك لما عُزِّي بوفاة قتيبة قبل أن يدركه بقوله: «هذا ثمرة العلم، إني اخترت رضا الوالدة»[(١)].

ومن علامات صلاح المرء الرؤيا الصالحة التي يراها أو ترى له، كما في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، عن النبي ﷺ أنه قال: «أيها الناس، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم، أو تُرى له»[(٢)]، وقد جاءت عن الأبار حكايةُ رؤيا رآها في منامه، تدل على ما تحدثه به نفسُه من العبادة، وما يكشف عن صلاح سريرته -نحسبه والله حسيبه-، قال: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فبايعته على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». قال الأبار: «فذكرت ذلك لأبي بكر المطوعي، فقال لي: لو رأيتُ هذا المنام ما بالَيتُ أن أُقتل». ولا ريب أن هذه الرؤيا التي رآها الأبار من المبشرات التي أخبر النبي ﷺ عنها.

كما أن الأبار مشهودٌ له بالزهد مع العبادة، ولا أدل على ذلك من أن يشهد له شيخ الزهاد في وقته جعفر الخُلدي في الحكاية المسوقة آنفًا، حيث صدَّرها بقوله: «كان الأبار من أزهد الناس...».

وبسبب قلة ما وصل إلينا من الحكايات المروية عن الأبار، وإيجاز المصنفين في ترجمته، لم يمكننا الوقوف كثيرًا على جانب عبادته في

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٣.
(٢) أخرجه مسلم (٤٧٩).

حياته، غير أنهم أثنوا عليه خيرًا في صلاحه وحسن مذهبه وطريقته، كما سيأتي في المطلب التالي.

المطلب السادس: منزلته في الرواية والنقد، وثناء العلماء عليه:

زخرت كتب السير والتراجم التي ترجمت لأبي العباس الأبار بإطرائه والثناء عليه وتوثيقه، وكان ذلك محل إجماع بينهم، فلم يُذكر بمطعن في عقيدته أو طريقته أو روايته، إلا أن ابن حزم قال فيه: «مجهول»[(١)]، وتولى ابنُ حجر مناقشته، فقال: «وهو الأبار الحافظ، وهذه عادة ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يجهله، ولو عبر بقوله: لا أعرفه، لكان أنصف، لكن التوفيق عزيز»[(٢)].

والثناءُ على أبي العباس الأبار ومدحُه قد صدر من أئمة أجلة، ونقاد كبار، كالدارقطني والخطيب وغيرهما، وتنوعت عباراتهم في ذلك، فوُصف بالحفظ والإتقان والإمامة وغيرها من الأوصاف الدالة على علو كعبه في الرواية والنقد، فالدارقطني وثقه لما سئل عنه[(٣)]، وقال الخطيب في حقه: «كان ثقة حافظًا متقنًا حسنَ المذهب»[(٤)]، وقال الذهبي: «الحافظ، المتقن، الإمام، الرباني، أبو العباس، أحمد بن علي بن مسلم الأبار، من علماء الأثر ببغداد»[(٥)]، وقال ابن حجر: «من كبار الحفاظ»[(٦)]، وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: «محدث بغداد، وكان ثقة،

(١) المحلى ٤/ ٢٩٥.
(٢) لسان الميزان ١/ ٥٥٤.
(٣) تاريخ بغداد ٥/ ٥٠١.
(٤) السابق.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٣.
(٦) لسان الميزان ١/ ٥٤٣.

فاضلًا، جامعًا، محصلًا، كاملًا»[(١)]، هذا بعض ما قيل في مدحه والثناء عليه وبيان ثقته وإتقانه وضبطه.

والناظر إلى ما حفظته لنا المكتبةُ الحديثيةُ مما رواه الأبار عن أشياخه أو بأسانيده عن الأئمة النقاد في الكلام عن الرواة ومروياتهم -التي يغلب على الظن أن الأبار أودعها «تاريخه» الذي حفل به الأئمة وأثنوا عليه، أو سواه من تصانيفه[(٢)]-، لم يستبعد أن تكون للأبار مشاركة في النقد، وأحكام نقدية توازي أحكام النقاد؛ بدليل أنه تكلم في وفيات الرواة تواريخَ وأماكن، واعتمد عليه مَن جاء بعده في ذلك[(٣)]، بَيْد أنَّا لم نقف على كلام له في أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، إلا ما ورد عنه أنه قال: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله، أترضى أبان بن أبي عياش؟ قال: لا»[(٤)]، وما تكلم به من التعريف بأسماء بعض الرواة، كما جاء عنه التصريح باسم أبي زائدة، واسم أبي ذر الحذاء[(٥)]، وغيرهما، ولا يَبْعد أن يكون تكلم بشيء من الجرح والتعديل في تاريخه الذي لم يصل إلينا.

ومما يكشف منزلة الأبار في النقد ويؤكدها كثرةُ سؤاله شيوخَه عن الرواة ووفياتهم وسماعاتهم، فإنه كان كثير السؤال لشيوخه[(٦)]، مما يدل على عنايته بالنقد ومعرفته بهذا الشأن، ويظهر ذلك جليًّا إذا ما نظرنا إلى دقة سؤالٍ سأله الأبارُ شيخَه عبدالحميد بن بيان، قال: «سألتُ عبدالحميد بن بيان عن إسحاق الأزرق، وكيف سمع من شريك؟ قال: سمع منه بواسط. قلت له: في أي شيء جاء إلى واسط؟ قال: جاء في

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣/ ٣٧٩.

(٢) سيأتي الكلام على آثاره العلمية في المطلب التالي إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٤١١، ١٢/ ٤٠٣، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٦٤/ ٣٣٢، وتاريخ الإسلام ٤/ ٩١٣.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ٤٠.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ١٦/ ١٧٥، والمؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف ١/ ٤٧٩.

(٦) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ٢٧٩، ٣/ ٢٨٧، وتاريخ بغداد ٧/ ١١٦، ١٥٧، ٩/ ٨.

كري الأنهار، فأخذ إسحاقُ كتابَه. قلت: أيما أكثر سماعًا عن شريك؛ إسحاق أو يزيد بن هارون؟ قال: إسحاق نحو من خمسة آلاف، ويزيد نحو من ثلاثة آلاف». ومثل هذه الأسئلة لا تصدر من مجرد راوٍ مبلغُ علمه أن يؤديَ ما سمع ويرويَ ما حفظ، بل تصدر من عارف حاذق مهتم بالنقد وأحوال الرجال ومروياتهم.

ونختم الكلام في بيان معرفة الأبار ونقده بعرض نقدين له يكشفان بوضوح عن ملكته النقدية، ومعرفته التامة بالرواة ومروياتهم وعلل الحديث ومظان خطئها:

أولهما: ما ذكره في حديث مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ شرب قائمًا، وعن يمينه أعرابي... الحديث[(١)]، إذ نبَّه إلى أن لفظة: «شرب قائمًا» خطأ في حديث الأوزاعي، مما يدل على استحضاره لطرق الحديث وألفاظه، وتنبهه إلى زيادات بعضها على بعض.

الثاني: ما نقله جعفر بن محمد بن الحكم الواسطي عن الأبار، قال: «قلت لهشام بن عمار: يا أبا الوليد، حدثكم صدقة، عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن أبي الدنيا، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاء إلى الجمعة فليغتسل»؟ فقال: نعم». قال الأبار: «ورأيت في حديث أهل حمص عن عمر بن قيس: «عن أبي الدرداء»، وأظنه التزق في كتابه فصار: «عن أبي الدنيا»»[(٢)].

ولا شك أن مثل هذا الفهم والتدقيق لا يكون إلا من ناقد لا ناقل، ولا يتفطن له إلا مَن قَويتْ معرفتُه ورسختْ قدمُه في علم الحديث ونقله ونَقَلَتِه، وهذا يؤكد أن الأبار يُعد من النقاد، وإن كان مقلًّا في باب النقد.

وقد حصلت للأبار قصة لطيفة مع رجل تكلم على أهل الحديث

(١) حديث الزهري (٨٣).

(٢) الكفاية في علم الرواية ص٢٤٥.

بسوء، يشير موقفُ الأبار فيها إلى حرصه على السنة وأهلها والذب عنها، قال: «رأيت بالأهواز رجلًا قد حف شاربه وأظنه قد اشترى كتبًا وتعبَّأ للفتيا، فذكروا أصحاب الحديث، فقال: ليسوا بشيء وليس يسوون شيئًا، فقلت له: إنك لا تحسن تصلي. قال: أنا؟ قلت: نعم، أيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا افتتحت ورفعت يديك؟ فسكت. فقلت له: فأيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا وضعت يديك على ركبتيك؟ فسكت. قلت: أيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟ فسكت. قلت: ما لك لا تكلم؟ ألم أقل لك إنك لا تحسن تصلي! أنت إنما قيل تصلي الغداة ركعتين والظهر أربعًا، فالزم ذا خيرًا لك من أن تذكر أصحاب الحديث، فلستَ بشيء ولا تحسن شيئًا»[(١)]. وتبين هذه القصة دفاعه وغيرته على سنة رسول الله ﷺ وأهلها.

المطلب السابع: آثاره العلمية:

لما كان الأبار في العلم بالمنزلة المذكورة آنفًا، كان أهلًا لأن يتصدر ويؤخذ عنه العلم، وأن يدخل في سلك التأليف والتصنيف.

ولقد صنَّف الأبار عدة مصنفات كما تفيده عبارات بعض من ترجم له، قال ابن عبدالهادي: «له تاريخ وتصانيف»[(٢)]، وقال الذهبي: «جمع وصنف وأرخ»[(٣)].

وقد وقفنا على أسماء عدة مصنفات له، لكنَّ شيئًا منها لم يصل إلينا غير جزءٍ من «حديث الزهري». وسنسوق ما وقفنا عليه من أسماء مصنفاته هنا، مع الإشارة إلى مصادر ذكرها، وهي كما يلي:

أولًا: الأمالي:

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/ ٧٤.
(٢) طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٤٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٣.

ذكره ابن المحب الصامت، قال: «... في الجزء الذي تَرْجَمَتُه: الأول والثاني من أمالي أحمد بن علي الأبار»[(١)]. ولم نقف على إسناد هذا الكتاب وزمن إملائه ومنهج المؤلف فيه، ولكن يمكن القول من خلال عبارة ابن المحب الصامت بأنه يقع في جزأين، وإذ سمي «الأمالي» فيحتمل أنه لا ينتظم وحدة موضوعية واحدة، وإنما هي مجالس يملي فيها المصنف من عوالي أسانيده أو فوائده وغرائبه.

ويحتمل أن هذا الكتاب هو المسمى في بعض المصادر: «حديث أحمد بن علي الأبار»[(٢)]، ويحتمل أنه غيره.

ثانيًا: التاريخ:

لعل تاريخ الأبار هو أشهر مصنفاته، وقد أشار إليه غير واحد ممن ترجم له، كالذهبي وابن عبدالهادي والسيوطي وغيرهم[(٣)]، وقال الذهبي لما ترجم للأبار: «له تاريخ مفيد رأيته»[(٤)].

وقد اعتمد الخطيب في «تاريخ بغداد» على تاريخ الأبار، فأكثر من النقل عنه، إذ نقل عنه (١٤٧) نصًّا[(٥)]، وذكره المالكي فيما ورد به الخطيبُ دمشقَ من الكتب[(٦)]، وكذلك اعتمد عليه أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح، فذكر في بداية كتابه أنه ينقل من تاريخ الأبار، وساق إسناده إلى مصنفه[(٧)]، ونقل عنه (٧٥) نصًّا، وممن اعتمد عليه أيضا ابنُ عساكر في تاريخ دمشق، فنقل عنه (١٣) نصًّا -على الأقل-[(٨)].

(١) صفات رب العالمين ٢/ ٧٩٦.

(٢) انظر: تكملة سير أعلام النبلاء ٣٠/ ٢٤٠، مشيخة القزويني ص٢٦٢، الدرر الكامنة ٣/ ٢١٨.

(٣) انظر: طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٤٥، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٤، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٨٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٤.

(٥) انظر: موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ص٣٥٨.

(٦) انظر: تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب ص١٣٢.

(٧) انظر: التعديل والتجريح ١/ ٢٧٨.

(٨) انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣/ ١٧٢٠.

ويروي هذا الكتاب عن الأبار تلميذه دعلج بن أحمد السجزي، وعنه: محمد بن أحمد بن رزق -الملقب بابن رزقويه-، ومحمد بن الحسين بن الفضل القطان، وعنهما أخذه الخطيب، وعن الخطيب أخذه أبو الوليد الباجي.

وتحمله ابن عساكر عن عبدالواحد بن إبراهيم بن القرة، عن أبي الحسن علي بن محمد بن الخطيب، عن محمد بن الحسين القطان، بسنده[(١)].

وبالنظر إلى المنقول عن الأبار في تاريخه نجد أن موضوعه يعنى بالجرح والتعديل عمومًا، من غير تقيُّدٍ بكتاب أو مجال معين، فهو يتكلم عن الرواة جرحًا وتعديلًا وذكرًا لوفياتهم، كما أن فيه إعلالا ونقدا، وأكثر ما فيه مما ينقله عن مشايخه الذين أكثر من سؤالهم عن الرواة ومروياته، أو مما يرويه من تلك الأحكام النقدية إلى قائليها بأسانيده.

ولا نعلم وجودًا للكتاب في وقتنا الحالي، ويدل كلام الذهبي على أنه كان موجودًا حتى القرن الثامن، أما الآن فهو في عداد الكتب المفقودة التي نسأل الله -عز وجل- بمنه وكرمه أن ييسر الوقوف عليها والإفادة منها.

ثالثًا: جمع حديث الزهري:

نص غير واحد من المصنفين على أن الأبار جمع حديث الزهري، وسيأتي الكلام عليه مبسوطًا -إن شاء الله- في المبحث الثاني من هذا البحث.

رابعًا: الرد على أبي حنيفة:

لما كان اعتقاد الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- مخالفًا لمعتقد أهل الحديث في بعض جوانبه، وكان منهجه في العلم مغايرًا لما اعتاد عليه

(١) السابق.

الناس في ذلك الوقت من قلة استعمال القياس والرأي، وكانت مدرسة أبي حنيفة مولعةً بفرض ما لم يقع المسائل، انبرى له جمع من العلماء فألفوا في الرد على عقيدته وطريقته، إما بمصنفات خاصة، أو ضمنوه في تواليفهم وتصانيفهم، كابن أبي شيبة الذي خصص كتابًا في مصنفه للرد على أبي حنيفة، والخطيب في تاريخ بغداد، وغيرهما.

ويبدو أن الأبار ممن سلك نهج هؤلاء العلماء، فألف في الرد على أبي حنيفة، بدليل اعتماد الخطيب وإكثاره في رده على أبي حنيفة من مرويات الأبار، ويدل على ذلك أيضًا ما أخرجه في تاريخه من طريق أحمد بن جعفر الختلي أنه قال: «أملى علينا أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار في شهر جمادى الآخرة من سنة ثمان وثمانين ومائتين، قال: ذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة: أيوب السختياني، وجرير بن حازم، وهمام بن يحيى...»، وهذا دليل قوي جدًّا على أن الأبار ألف في الرد على أبي حنيفة، وأملاه على تلامذته.

وليست هذه النقولات من تاريخ الأبار، بل هي من مصنف مستقل، يدل على ذلك أن أغلب هذه النقول -وعددها (٣٢) نقلًا- جاءت من رواية أحمد بن جعفر الختلي عن الأبار، ورواها عن أحمد بن جعفر الختلي محمدُ بن أحمد بن رزق -الملقب بابن رزقويه-، والحسنُ بن الحسين بن دوما النعالي. ولم يرو دعلج -راوي التاريخ- عن الأبار منها سوى (٣) نقول، وروى عمر بن جعفر الختلي عن الأبار منها نقلين.

فالذي يظهر من ذلك أنه مصنفٌ مختلف سمعه أحمد بن جعفر الختلي من الأبار، ويقوي ذلك أن الخطيب لم ينقل عن الختلي عن الأبار إلا في الرد على أبي حنيفة، ولم ينقل عنه في جرح الرواة أو تعديلهم أو ذكر وفياتهم أو علل أحاديثهم، مما يؤكد أن الذي يرويه أحمد بن جعفر الختلي مصنف مغاير لتاريخ الأبار.

وبما أن كتاب الأبار في الرد على أبي حنيفة لم يصل إلينا، ولا يعلم عن حاله في الوقت الحاضر، فإنا لا نعلم منهج مصنفه فيه، ولا حجم الكتاب وعدد المرويات فيه، مع إمكان الاستئناس بجمع تلك النصوص المبثوثة في تاريخ الخطيب وغيره مما رواه الختلي عن الأبار.

خامسًا: الفوائد:

ذكره ابن حجر في ترجمة جابر بن النعمان من «الإصابة»، إذ ساق له حديثًا سمعه من النبي ﷺ أنه قال: «مناولة المسكين تقي ميتة السوء»[(١)]، ثم قال: «هكذا رأيته في فوائد أبي العباس أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا علي بن هاشم، حدثنا ابن أبي فديك...» ثم ساق سنده، وقال عقبه: «هكذا وجدته في نسخة صحيحة من طريق السِّلَفي»[(٢)].

فدل ذلك على أن للأبار فوائد، وأنها من مسموعات السلفي، وأنها موجودة إلى عصر ابن حجر، ولم أر لها ذكرًا بعد ذلك، ويحتمل أن تكون هي الأمالي أو الحديث التي سبق ذكرها، فربما أملى الأبار هذه الفوائد الحديثية إملاء فصح أن تُسمى أماليَ وفوائدَ وحديثًا.

سادسًا: مسائل الإمام أحمد بن حنبل:

ترجم ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة للأبار، وقال: «جالس إمامَنا، وساءله عن أشياء»، ثم ذكر منها مسألةً واحدة، ونقلًا في قراءة الإمام أحمد في العصر خلف الإمام[(٣)]، وساق ابن مفلح المسألة المذكورة، فقال: «قولُ أحمد في رواية أحمد بن علي الأبار...»[(٤)].

فيظهر أن للأبار عدة مسائل غير ما سبق، سمعها من الإمام أحمد

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٦٤١، واقتصر ابن حجر على أول الحديث.
(٢) السابق.
(٣) طبقات الحنابلة ١/ ١٢٧.
(٤) الفروع ٩/ ١٤٩.

ورواها عنه، ويحتمل أنها نقلت عنه مشافهة، أو أنه جمعها في مصنف لم يصل إلينا. والله تعالى أعلم.

المطلب الثامن: وفاته:

ذكر إسماعيل الخُطَبي وأحمد بن جعفر الختلي تلميذا أبي العباس الأبار أنه توفي -رحمه الله- يوم الأربعاء النصف من شعبان سنة تسعين ومائتين (٢٩٠هـ)[(١)]، ولم نرَ من خالف في ذلك إلا ما ذكره حاجي خليفة من أنه توفي في رمضان من تلك السنة[(٢)]، ولعله وَهِمَ في ذلك؛ لأنه أحال في ترجمته إلى طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، والمثبت في طبقات الحنابلة -نقلًا عن إسماعيل الخطبي- أنه توفي في شعبان[(٣)]. والله تعالى أعلم.

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٥٠٢، تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/ ٧٥، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٤.
(٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١/ ١٨٣.
(٣) انظر: طبقات الحنابلة ١/ ١٢٧.

المبحث الثاني:
كتاب «حديث الزهري» للأبار وقيمته العلمية

المطلب الأول: اسم الكتاب:

جاءت تسمية الكتاب ضمن تسمية الجزء الذي وصل إلينا منه، إذ وقع على غاشية نسخته: «الجزء الأول من حديث الزهري»، وورد في طبقتين من طباق سماع الجزء: «الأول من حديث الزهري عن أنس -رضي الله عنه-».

وما ورد في الطباق موافق لواقع الجزء، فإنه بدأ بمقدمة فيها من روى عنه الزهري من الصحابة، ثم من أبناء الصحابة، ثم استقلت عامة الجزء بما رواه عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- فحسب.

إلا أننا لم نقف على من قصر أصل الكتاب على حديث الزهري عن أنس، بل من ذكر كتاب الأبار أطلقه في «حديث الزهري» جملةً، فيظهر أن التقييد الذي ورد في السماعات إنما نُظِر فيه إلى محتوى الجزء الأول فحسب .

والأصل في العنوانات ما يقيَّد على صدور الكتب ووجوهها، وهو المعتمد فيما يترجح لنا، والله أعلم.

المطلب الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلف:

ثبتت نسبة الكتاب إلى مؤلفه أبي العباس الأبار بأمور، منها الأدلة المستقلة ومنها القرائن العاضدة، وهي في غالبها مأخوذة من نسخة الجزء الأول التي وصلت إلينا، وأهم تلك الأمور هي:

أولا: ورود إسناد الجزء إلى مؤلفه بأوله، وهو إسناد متَّصل رواته

ثقات إلا واحدًا منهم تُكلم فيه بما لا يضر روايته لهذا الجزء، وسيأتي تفصيل ذلك في الطلب التالي.

ثانيا: أن نسخة الجزء منقولة عن أصل متفرع عن نسخة أحمد بن جعفر ابن سلم الختلي، راوي الكتاب عن الأبار، فهي نسخة وثيقة الصلة بابن سلم وبشيخه المؤلف.

ثالثا: اتفاق الشيوخ المروي عنهم في الجزء مع الشيوخ المعروفين للأبار.

رابعا: نصوص الأئمة والعلماء على أن الأبار جمع حديث الزهري، ونسبتهم هذا الجزءَ إليه في كتبهم، وفي السماعات المثبتة عليه، كما سيأتي في المطلب الخامس.

المطلب الثالث: إسناد الكتاب:

روى الجزءَ الأول من الكتاب -كما جاء في صفحة عنوانه، وبداية نصِّه- أبو الطاهر محمد المقرب بن عبدالرحمن بن مقرب التجيبي، عن محمد بن العماد الحراني، عن أبي القاسم يحيى بن ثابت بن بندار، عن أبيه أبي المعالي ثابت بن بندار البقال، عن الحسن بن الحسين بن دوما النعالي، عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن سلم الختلي، عن المصنف.

وقد أثبتت السماعات المنقولة على الجزء أنه انتشر عن ثابت بن بندار، فأخذه عنه جماعة سوى ابنه المذكور، منهم: الحافظ الثبت: المؤتمن بن أحمد الساجي (ت ٥٠٧هـ)، والحسين بن أحمد بن خسرو البلخي (ت ٥٢٦هـ)، وأحمد بن عبدالغني الباجسرائي (ت ٥٦٣هـ)، وغيرهم.

وإذْ كانت نسخة الجزء منقولةً عن أصلٍ نُقل عن خط المؤتمن

الساجي، وقد شُورِكَ الساجيُّ في روايته عن ثابت بن بندار، فسنكتفي بالترجمة لمدار رواية الجزء، وهو ثابت فمن فوقه، وذلك فيما يلي بإيجاز:

١. **ثابت بن بندار البقال:**

هو ثابت بن بندار بن إبراهيم البقال، أبو المعالي الدِّينَوري الأصل البغدادي، يعرف بابن الحمامي.

ولد سنة ٤١٦هـ، وروى عن ابن دوما وأبي علي بن شاذان، وعنه ابنه يحيى وأبو الفضل السلامي، وتوفي سنة ٤٩٨هـ. قال السمعاني: «كان صالحًا ثقة فاضلًا واسع الرواية»، وقال عبدالوهاب الأنماطي: «ثقة مأمون»، وقال ابن الجوزي: «كان ثقة ثبتًا صدوقًا»[(١)].

٢. **الحسن بن الحسين بن دوما النعالي:**

هو أبو علي الحسن بن الحسين بن العباس النعالي البغدادي، يعرف بابن دوما.

ولد سنة ٣٤٦هـ، وروى عن أحمد بن جعفر الخُتُّلي وأحمد بن يوسف بن خلاد، وعنه ثابت بن بندار والخطيب البغدادي، وتوفي سنة ٤٣١هـ. قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان كثير السماع، إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعَه...، ذكرت لمحمد بن علي الصوري جزءًا من حديث الشافعي كان حدثنا به ابن دوما، فقال الصوري: لما دخلت بغداد رأيت هذا الجزء، وفيه سماع ابن دوما الأكبر -يعني: أخاه أبا الحسن عليًّا- وليس فيه سماع أبي علي، ثم سمَّع فيه أبو علي لنفسه، وألحق اسمَه مع اسم أخيه»، ولذا قال فيه الذهبي: «ضعيف»[(٢)].

(١) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٧/ ٩٣، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ١/ ٢٦٧، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٨٠٢.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٥، تاريخ الإسلام ٩/ ٥٠٢، لسان الميزان ٣/ ٣٦.

وهذا التضعيف لا يؤثر على رواية ابن دوما لجزء الأبار، ولا يقضي بطعنٍ في ثبوته عن مؤلفه، وذلك للأمور التالية:

- أنه لا يسلَّم بأن إلحاق ابن دوما اسمه في السماع كان ادِّعاءً وكذبًا محضًا، وبذلك دافع ابن الجوزي عنه فقال: «ومن الجائز أن يكون قد عارضه بأصل فيه سماعه»[(١)]، وقال الشيخ المعلمي: «فمن الجائز أنهم كانوا يحضرونه مع أخيه ولم يكتبوا إسماعه لصغره، فرأى أنه كان مميزًا، وأن له حقَّ الرواية بذلك»[(٢)]، فيكون إلحاقُه اسمَه على مرتبتين محتملتين: أنه كان سامعًا جزمًا لكن كُتب سماعه في أصل آخر فنقله، أو أنه حضر سماع الجزء صغيرًا فلم يقيَّد سماعُه، لكنه رأى أنه سمعه فأثبت اسمَه.
- أنه لم يذكر عنه هذا الإلحاق إلا في ذلك الجزء الواحد من حديث أبي بكر الشافعي، وقال الخطيب: «في أشياء لم تكن سماعه»، ولو كان أمرًا مشتهرًا ظاهرًا لَمَا وقع تقليله بهذه الصفة. وما لم يرد نصٌّ يشكك في سماعه جزءَ الأبار من أحمد بن جعفر الختلي، فإن الأصل بقاء السماع حتى يثبت عدمه.
- أن وفاة أبي بكر الشافعي كانت سنة ٣٥٤هـ، وكانت وفاة أحمد بن جعفر الختلي سنة ٣٦٥هـ، فالإلحاق والادعاء -لو سُلِّم- لن يكون في سماع شيخٍ متأخر الوفاة أدرك ابن دوما من حياته ١٩ سنة، وإنما يحتمل أن يقع في الشيوخ القدماء كأبي بكر الشافعي الذي مات ولابن دوما ٨ سنوات فحسب.

ولذا يلاحظ أن الخطيب اعتمد على ابن دوما في رواية كتاب الأبار في الرد على أبي حنيفة، وهو يرويه عن الختلي عن الأبار -كإسناد كتابنا هذا-، مع أن الخطيب هو الذي أورد الطعن في ابن دوما

(١) المنتظم ١٥/ ٢٧٥.
(٢) التنكيل ١٠/ ٣٨٥-٣٨٦.

-كما سبق-، وكذلك أفاد ابن حجر العسقلاني من كتابنا -كما سيأتي- مع أنه نقل الطعن في ابن دوما.

• أن نقد أسانيد الكتب يختلف عن نقد المرويات، فأسانيد الكتب إنما تساق لاتصال السلسلة وتناقل الكتاب بطريق التحمل والأداء، وإن كان في بعض رواة الإسناد جهالة أو ضعف، لكن العمدة إنما هي على النقل من نسخة موثوقة النص، ليست مزورة ولا مختلقة ولا محرَّفة، وليس فيها إقحام وحذف وتلاعب، وليس هذا ما طُعن في ابن دوما لأجله، ولا اتُّهم بشيءٍ منه -بحمد الله-. قال الشيخ المعلمي متحدثًا عن الطعن في إسناد كتاب الرد على أبي حنيفة للأبار: «على أن المقال في ابن دُوما لا يضرُّ هاهنا، فإن كان الخطيب إنما يروي بذاك السند ما يأخذه من مصنَّف الأبار، والعمدة في ذلك على أن تكون النسخة موثوقًا بها، كما لو روى أحدنا بسندٍ له من طريق البخاري حديثًا ثابتًا في «صحيحه»، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون في السند إلى البخاري مطعون فيه...، والخطيب معروف بشدة التثبت، بل قد يبلغ به الأمر إلى التعنت، فلم يكن ليروي عن مصنف الأبار إلا عن نسخةٍ موثوقٍ بها بعد معرفته صحة سماع ابن دوما»[(١)].

وقد أثبتت قيود النسخة التي بين أيدينا -كما سيأتي في وصفها- أنها منقولةٌ عن أصل نُقل عن خط الحافظ المؤتمن بن أحمد الساجي، وهو نصَّ على أنه قابل نسخته بالأصل بخط ابن سلم، وابن سلم هو الراوي عن الأبار مباشرة، فتبين أن النسخة في غاية العلو وقوة الصلة بابن سلم، ثم بالأبار، وليس الإسنادُ إلا حليةً لها احتاجوا إليه لإمكان الرواية من الكتاب.

ثم إن عددًا من أحاديث الجزء رواهُ غير الختلي عن الأبار، فروى

(١) السابق.

الطبراني منها حديثين، وروى محمد بن داود بن مسعود حديثًا واحدًا، وعلَّق أبو الوليد الباجي روايةً عن المصنف هي في هذا الجزء. وكل ذلك يدل على انضباط مادة النسخة ونقل الكتاب عن الأبار، وعدم تأثير الكلام في بعض رواته في ذلك.

وأما ما ضُعِّف ابن دوما به فإنه لا يقضي برد ما يرويه، وإنما يوجب التثبت من سماعه له فحسب، بل إن دعوى إلحاقه اسمَه في سماعات بعض الأجزاء تتضمن في نفسها ثبوت تلك الأجزاء، إذ هي تدل على أنها أجزاء متداولةٌ معروفة ثابتة، فحُمل ابن دوما على إلحاق اسمه فيها أو ادعاء سماعها، ليكون من رواتها.

٣. أحمد بن جعفر الختلي:

هو أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم، أبو بكر الخُتُّلي[(١)] ثم البغدادي.

ولد سنة ٢٧٨هـ، وروى عن أبي العباس الأبار وأبي مسلم الكجي، وعنه ابن دوما والدارقطني، وتوفي سنة ٣٦٥هـ. قال ابن أبي الفوارس: «ثقة»، وقال الخطيب: «كان صالحًا ديّنًا مكثرًا ثقةً ثبتًا»، ووصفه الذهبي بـ«الحُجَّة»[(٢)].

المطلب الرابع: أجزاء الكتاب:

جاء عنوان الجزء واضحًا في أن أصل الكتاب مكوَّن من عدة أجزاء، لكن الذي وصل إلينا -حتى الآن- هو الجزء الأول منه فقط.

(١) الخُتُّلي: نسبة إلى الخُتّل، وهو إقليم يقع خلف نهر جيحون، وقيل: هي قرية على طريق خرسان بالنسبة للخارج من بغداد. وضبط ياقوت الحموي في معجم البلدان (الختل) بضم الخاء، وفتح التاء المشددة، بينما يضبطه أكثر المحدثين بضم الخاءِ والتاءِ المشددة. انظر: المسالك والممالك للاصطخري ص٢٨٧، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ٢/ ٩٥٠، والأنساب للسمعاني، ٥/ ٤٤، وتوضيح المشتبه ٢/ ٢٠١، وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص٢٩٠.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٥/ ١١٣، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٨٢.

ومما يقوي أنه يتألف من عدة أجزاء: ما سبق في بحث عنوان الجزء، من أنه يتضمن حديث الزهري عن أنس فحسب، والنصوص التي ذكرت كتاب الأبار أطلقت جمعه لحديث الزهري، مما يدل على أنه جمع ما رواه عن أنس وعن غيره[(١)].

ولم نقف على ما يدل أو يشير إلى حجم الكتاب أو عدد أجزائه، والله المستعان.

المطلب الخامس: القيمة العلمية للكتاب:

أشار غير واحد من أهل العلم إلى أن الأبار جمع حديث الزهري، واستفادوا منه في مصنفاتهم، فنقلوا منه بعض النقول مشيرين إليه ومخرجين منه.

فممن نص على جمعه حديث الزهري: الذهبي، وابن ناصر الدين الدمشقي، وابن حجر العسقلاني. قال الذهبي في ترجمة الأبار: «جَمَع حديث الزهري»[(٢)]، ووصل البرماويُّ وابنُ حجر والسخاويُّ معلَّقًا في صحيح البخاري بإسنادٍ من هذا الجزء[(٣)]، وأفاد منه أيضًا ابن ناصر الدين الدمشقي[(٤)].

وما تقدم من إشارة المصنفين لهذا الجزء، وذكره في مصنفات الأبار، واستفادتهم منه في التخريج ووصل المعلقات، يدل على عناية العلماء وحفاوتهم به، مراعين بذلك منزلة مؤلفه في الرواية والنقد، وأهمية هذا الجزء في مادته ومضمونه.

---

(١) وقد جمعنا ما رُوي عن الأبار من حديث الزهري في المصادر، فوجدنا منها أحاديث للحسين بن علي، وعائشة، وأم سلمة، وابن عمر، وأبي هريرة، رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٤.

(٣) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للبرماوي ٣/ ٣٣٩، تغليق التعليق لابن حجر ٢/ ٢٥٠، هدى الساري لابن حجر ص٢٦، فتح المغيث للسخاوي ٤/ ٧.

(٤) انظر: جامع الآثار في السير ومولد المختار ٣/ ٤٨٤، ٥٠٨.

ومن أوجه عناية العلماء بهذا الجزء: ما كان من تداوله بين المحدثين في مجالسهم، وكثرة سماعه وإسماعه، فقد وقعت في النسخة التي وصلت إلينا منه -فحسب- خمس عشرة طبقة سماع، ما بين أصيلة ومنقولة، فيها ما يزيد على أربعين نفسًا في أماكن مختلفة وأقطار شتى، فسُمِع ببغداد ودمشق والقاهرة، وأول سماع مثبت فيه هو سماع ثابت بن بندار من الختلي سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وآخر سماع مثبت بالمسجد الأقصى سنة عشر وثمانمائة.

كما تَبرُز القيمة العلمية للجزء بما فيه من أحاديث مسندة شارك الأبارُ فيها أصحابَ الكتب الستة التي دارت عليها رحى عناية المحدثين بما يروونه عن شيوخهم، فهو فيها يؤدي أغراض المستخرجات في المتابعة والتوثيق وغير ذلك، فضلًا عما فيه من آثار لم نجدها في غير هذا الجزء[(١)]، وأحاديث زوائد على الكتب الستة[(٢)]، وطرقٍ وَصَلتْ معلقاتٍ لم نقف على وصلها إلا فيه[(٣)]، أو أشارت إلى علل لبعض الأحاديث[(٤)]، أو عضدت أحاديث[(٥)]،

(١) كما في الحديث (٨٧) وهو أثر حماد بن سلمة: يحبون أن يستنصتوا للسائل حتى يفرغ من كلامه. وفي الحديث (٩٠) وهو أثر لمحمد بن النضر الحارثي في الصبر على الابتلاء.

(٢) كما في حديث (١٦): «أكثر أهل الجنة البله»، وحديث (٦٥): «مثل المريض إذا برأ وصح من مرضه...»، وحديث (٧٩): «يا بلال، قد بلغت، من شاء فليصل...»، وحديث (٨٤): «من سره أن يسلم فليلزم الصمت».

(٣) كما وقع في الحديث (٢) إذ أسند الأبار رواية خالد بن ذؤيب عن الزهري قال: رأيت ابن عمر يمشي أمام الجنازة، وهذه الرواية علقها الدارقطني في العلل (١٢/ ٢٨٦)، وابن عبدالبر في التمهيد (٦/ ٤٤٣)، ولم نقف عليها موصولة إلا عند الأبار.

(٤) كما وقع في الحديث (٤٣) إذ أخرج الأبار رواية الحميدي عن ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه عن الزهري في وليمة صفية -رضي الله عنها-، وفيه نص ابن عيينة على أنه لم يحفظ هذا الحديث عن الزهري. وأخرج في الحديث (٩١) طريق يونس بن يزيد عن الزهري في صلاة النبي ﷺ على الخمرة، مرسلًا، وفيه بيان أن الزهري لم يسمعه من أنس.

(٥) كما وقع في الحديث (٩٧) إذ أخرج الأبار طريق أبي زرعة الحجري عن يونس بن يزيد، في حديث المشي أمام الجنازة، وفيه متابعة لمحمد بن بكر البرساني على أحد الوجهين عن يونس، فأفادنا هذا الطريق بأن الوهم من يونس لا من البرساني. وأخرج في الحديث (١٠١) طريق عبيدالله بن أبي زياد الرصافي، عن الزهري، عن أنس، في قصة وفاة النبي ﷺ، وفيه متابعة لمعمر بن راشد في أحد الوجهين عنه، وهذا مؤثر في حفظ الوجهين عن الزهري. وانظر: الأحاديث (٣، ٧٤، ١٠٠).

أو زادت من صحة أحاديث مشهورة[(١)]، كما أن في الجزء أيضًا ألفاظًا وروايات أوضحت غامضًا أو فسرت مبهمًا أو حلَّتْ مشكلًا[(٢)]، وكل ذلك قد ظُفر به من خلال هذا الجزء النفيس الذي بين أيدينا.

ولا غرو أن يُتداول هذا الجزء، ويكون محل اهتمام المحدثين والمسندين، وأن يتهافت إليه الرواة والمجيزون، لما فيه من عوالي الأسانيد، والغرائب والفوائد، إضافة إلى منزلة مؤلفه ومكانته العلمية والنقدية التي سبق بيانها.

المطلب السادس: منهج المؤلف في الجزء الأول من الكتاب:

من خلال دراسة الجزء دراسةً متأنيةً يمكن رصد بعض ملامح منهجية المؤلف فيه، وهي تتلخص في ما يلي:

- تصرف المؤلف أحيانًا بألفاظ الحديث، ويترجح بالنظر إلى متابعات المؤلف أن التصرف منه، فمثلًا في حديث سُنين بن أبي جميلة أنه خرج مع النبي ﷺ عام الفتح، وقعت الرواية عند المؤلف: «أسلم يوم الفتح»، وكذلك في حديث المنبوذ الذي وجده سنين على عهد عمر بن الخطاب ﷺ، لما رآه عمر مقبلًا قال: «عسى الغُوَيْر أَبْؤُسًا»، وهو مثل معروف، لكن المؤلف لم يذكره وقال بدلا منه: «فلما رآه مقبلًا ضرب له مثلًا»، وهذا التصرف بالألفاظ عند المؤلف قليل جدًّا.

(١) كما وقع في الحديث (١٥) إذ أخرج الأبار طريق أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب في حديث النظر من خلف الباب، وفيه تقوية للطرق الأخرى عن ابن وهب، ولم نقف على هذا الطريق إلا في الجزء. وأخرج في الحديث (٢٧) طريق يزيد بن زريع عن معمر، في شرب النبي ﷺ اللبن وقوله: «الأيمن فالأيمن»، ولم نقف على طريق يزيد إلا في هذا الجزء، وفيه تقوية للطرق الأخرى عن معمر. وانظر: الحديث (٢٤).

(٢) كما وقع في الحديث (٧٤) إذ أخرج الأبار من طريق الزهري قوله: دخلت على أنس بالشام وهو مريض يبكي، وفيه زيادة بيان في حال أنس وكونه كان مريضًا. وأخرج في الحديث (٨٨) أثر الحسن في الابتلاء بالسؤال، وفي لفظه تعيين وقت ذلك بما بين المغرب والعشاء. وقد أورد الأبار أحاديث طوالًا لا تخلو من فائدة في سياقاتها، كحديث عبدالله بن عمرو مع الرجل الذي شهد له النبي ﷺ بالجنة (٣١)، وحديث مقاسمة الأنصار أموالهم مع المهاجرين (٩٦)، وحديث المعراج بطوله (١٢٤).

• تقطيع المؤلف للحديث الواحد، فمثلًا في حديث نهي النبي ﷺ عن الانتباذ في الدباء والمزفَّت، نجد أن المؤلف قطعه، فذكر نهي النبي ﷺ عن الانتباذ في المزفت في حديث، ونهيه ﷺ عن الانتباذ في الدباء في حديث آخر بمثل الإسناد، وهذا التصرف والتقطيع من المؤلف أيضًا قليل غير ظاهر.

• اقتصار المؤلف على سرد الأحاديث من غير تعليق أو نقد، سوى ما ذكره عند حديث مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ شرب قائمًا، وعن يمينه أعرابي... الحديث[1]، قال المؤلف عنده: «وليس هذا من حديث الأوزاعي»، وأما ما سوى ذلك فسرد مجرد.

وأما ترتيب المصنف لكتابه هيكلًا ومادةً، فإن المتأمل للجزء يجده في الجملة حسن الترتيب، واضح التقسيم، مترابط الموضوعات، متماسكًا في وحداته، وإيضاح ذلك بما يلي:

• صدّر المؤلفُ الجزءَ ببيان مَن رآه الزهري من أصحاب النبي ﷺ.

• ثم ساق مرويات الزهري عنهم التي تدل على صحبتهم ﷺ، إما بتصريحهم بصحبة النبي ﷺ ورؤيتهم له، أو حكاية ما يدل على صحبتهم له ﷺ كحكاية واقعة حضروها وكانت زمن النبي ﷺ.

• ثم ذكر المؤلف مَن روى الزهريُّ عنه من أبناء الصحابة ﷺ.

• ثم بدأ المؤلف بسرد أحاديث الزهري عن أنس مبتدئًا ذلك بقوله: «أول حديثه عن أنس بن مالك».

• ثم عقد المؤلف في أثناء ذلك بابًا ذكر فيه روايات الزهري عن بعض أبناء الصحابة الذين صرح برواية الزهري عنهم في بداية الجزء.

• ثم عاد لاستكمال سرد أحاديث الزهري عن أنس بقوله:

(١) الحديث (٨٣).

«ومن حديث الزهري عن أنس بن مالك»[(١)].

• لم يتضح منهج المؤلف في ذكره لأحاديث الزهري عن أنس، أو تكراره للأحاديث في مواضع من الجزء، فنجد أن المؤلف لم يراع موضوع الحديث أو غيره مما جرت عادة المصنفين بمراعاته. إلا أنه يمكن القول بأن المؤلف في بعض المواضع راعى علو إسناده فيما يرويه، فقدَّم عوالي أسانيده على غيرها عند ذكره لأكثر من إسناد للحديث الواحد.

المطلب السابع: عدد أحاديث الجزء الأول وآثاره:

مجموع ما ذكره المؤلف من الأحاديث والآثار مع التكرار (١٣٩) حديثًا وأثرًا، المرفوع منها (١٢٩)، والأحاديث الموقوفة والآثار (٩)، والأحاديث المكررة (٥٤)، فيكون مجموع الأحاديث والآثار من غير المكرر (٨٥) حديثًا وأثرًا، والله تعالى أعلم.

المطلب الثامن: وصف نسخة الجزء الأول الخطية:

تحتفظ مكتبة جامعة النجاح الوطنية بنابلس في فلسطين بالنسخة اليتيمة لهذا الجزء، والذي وقع ضمن مجموعٍ أوَّلُه الجزء الأول والثاني من مسند أنس بن مالك ﷺ للحافظ أبي جعفر محمد بن الحسين الحُنيني (ت ٢٧٧هـ)، ثم جزء حديث الزهري للأبار، وآخر المجموع الجزء السادس من حديث أبي محمد شيبان بن فروخ الأبلي[(٢)].

(١) في أثناء سرد المؤلف لأحاديث الزهري عن أنس تحديدًا بعد الإسناد الخامس والثمانين ذكر المؤلف خمسة آثار في الزهد والرقاق لا علاقة لها بموضوع الجزء، ولم يتضح لنا مناسبتها لموضوع الجزء، ثم عاد لأحاديث الزهري عن أنس -ثانيةً- بقوله: «ومن حديث الزهري عن أنس».

(٢) حصلنا على مصورة المجموع من موقع الجامعة الإلكتروني على الشبكة العالمية، ولم يتبين لنا رقم حفظ المخطوط في المكتبة.

والنسخة كاملة الأوراق، إلا أن في بعض أوراقها شريط ترميم غطى مواضع يسيرة يمكن استدراكها في الغالب.

وتقع النسخة في ١٥ ورقة (٣٠ وجهًا)، ومسطرتها العامة ٢٣ سطرًا تقريبًا، ويبلغ متوسط الكلمات في السطر الواحد حوالي ١٤ كلمة، وخط النسخة تعليق عادي، وهو جيد مقروء، والناسخ ملتزم بنهاية الأسطر غالبًا إلا ما يضطر فيه إلى تعليق بالحواشي، وهي قليلة نادرة.

واسم الناسخ غير ظاهر على النسخة، فيحتمل أنه لم يُقيَّد عليها، أو أنه كتب لكنه مُحي.

وقد جاء في خاتمة النسخة نقلٌ للسماعات الموجودة على أصولها، وهي توضح تلك الأصول وتبين تسلسل نقل الجزء، فجاء بعد ختام النص:

«آخر الجزء من الأصل بخط ابن سلم. قوبل فصح. وفيه سماع ثابت بن بندار بقراءة ابن عهد في سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة. نقلت هذا الجزء جميعه من خط المؤتمن بن أحمد بن [...] الساجي، وفي آخره بخطه ما مثاله: بلغت من أوله سماعًا من الشيخ أبي المعالي ثابت بن بندار بقراءة أبي القاسم عبدالله بن محمد بن أحمد الرويدشتي، وسمع الشيوخ: أبو عبدالله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، والشريف أبو تمام محمد بن هبة الله بن محمد بن أبي موسى الهاشمي، وأبو الغنائم أحمد بن محمد بن أحمد المؤدب، وأبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن برهان الوكيل، وأبو محمد أحمد بن علي بن حمزة، وأبو القاسم يحيى ابن الشيخ أبي المعالي ثابت بن بندار، وأبو الفرج محمد بن محمد بن الطير القصري. وذلك في شهر [...] في سنة تسع وثمانين وأربعمائة، في منزل الشيخ بقطيعة العجم. نقله كما شاهده ابن الـ[..]ـا[...]».

وقد غطي الاسم الأخير بشريط الترميم، ويحتمل أن يكون: «ابن الظاهري»، فيكون هو ناقل جميع ما سبق، وهو كاتب أصل الناسخ، ومن خطه نقل.

وقد صرَّح كاتبُ أصل الناسخ بأنه نقل الجزء من خط الحافظ المؤتمن بن أحمد الساجي (ت ٥٠٧هـ)، ونقل سماعَ الساجي كاملًا من ثابت بن بندار، ونقل قبل ذلك خاتمةَ نسخة الساجي، وهي تصرح بموضع نهاية الجزء الأول «من الأصل بخط ابن سلم»، وأن نسخته -أي: الساجي- قوبلت بأصلها فصحت. وابن سلم هو أحمد بن جعفر ابن سلم الختلي (ت ٣٦٥هـ)، راوي الكتاب عن الأبار، فتبيَّن أن أصله هو المصدر الأعلى للنسخة، ومن خطه نقل وعليه قابل المؤتمنُ الساجي، ثم من خطه نقل ابن الظاهري -أو سواه-، وعن خطه نُسخت النسخة التي وصلت إلينا[(١)].

وابن الظاهري هو الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري الحلبي ثم المصري (ت ٦٩٦هـ)، وهو أحد المحدِّثين المشهورين بالعناية بالأجزاء والكتب، والتخريج للمحدثين وجودة الانتخاب، مع دين وخلق وزهد ووقار، وقد نص تلميذه الذهبي على أنه «أفاد الطلبة وأعانهم بكتبه وأجزائه»، وأنه استفاد من أجزائه وكتبه واعتمد عليها في السماع[(٢)].

وقد تبيَّن لنا بمقارنة الخطوط أن عنوان الجزء، وعددًا من تعليقات ضبط النص ومقابلته على الحواشي، هي بخط ابن الظاهري نفسه، فيحتمل -من مجموع ما سبق- أنه أفاد الناسخَ بهذا الجزء من مكتبته

(١) على النسخة بخط محمد بن علي بن أيبك السروجي (ت ٧٤٤هـ) سماعات أخرى منقولة عن الأصل، وهي سماعات متقدمة على ثابت بن بندار، فالذي يظهر أن السروجي نقلها كذلك من أصل ابن الظاهري.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ١٥/ ٨٣٤-٨٣٥.

فنسخه، ثم قابله معه وصححه له -رحمه الله-. وهذا يعطي أن النسخة مكتوبة في أواخر القرن السابع تقديرًا.

ومن أبرز الظواهر الكتابية في النسخة:

- حذف ألف المد من بعض الأسماء نحو: «خلد»، «سفين»، وذلك على قواعد المتقدمين في الإملاء.
- التزام الصلاة والسلام على النبي ﷺ كاملة من غير اختصار.
- كتابة «حدثنا» من غير اختصار في بداية السند، ثم يختصرها الناسخ أثناء الإسناد بالاختصارات المعروفة نحو: «ثنا»، «أبنا».
- تمييز بداية كل حديث بمد الحاء من كلمة «حدثنا».
- تمييز الأسماء التي يسردها المصنف في قائمة تعداد، وذلك بتفريقها على ثلاثة أعمدة.
- والنسخة في مجملها كثيرة الإعجام، قليلة السقط والسهو، ويتضح ذلك من التصحيحات المثبتة على المواضع المشكلة التي جاءت برمز «صح» فوق الكلمات المشكلة أو على الحاشية مما يؤيد أنها كذلك وقعت في الأصل المنقول عنه.

كما زادت القيمة العلمية للنسخة بما عليها من تعليقات وتوضيحات واستدراكات على متون الأحاديث وأسماء الرواة أُثبتت على الحاشية بالإشارة إليها بعلامة اللحق أو التضبيب فوق موضع الاستدراك، والتي بعضها بخط الناسخ، وبعضها بخط ابن الظاهري كما تقدم.

نماذج من النسخة الخطية

صفحة العنوان

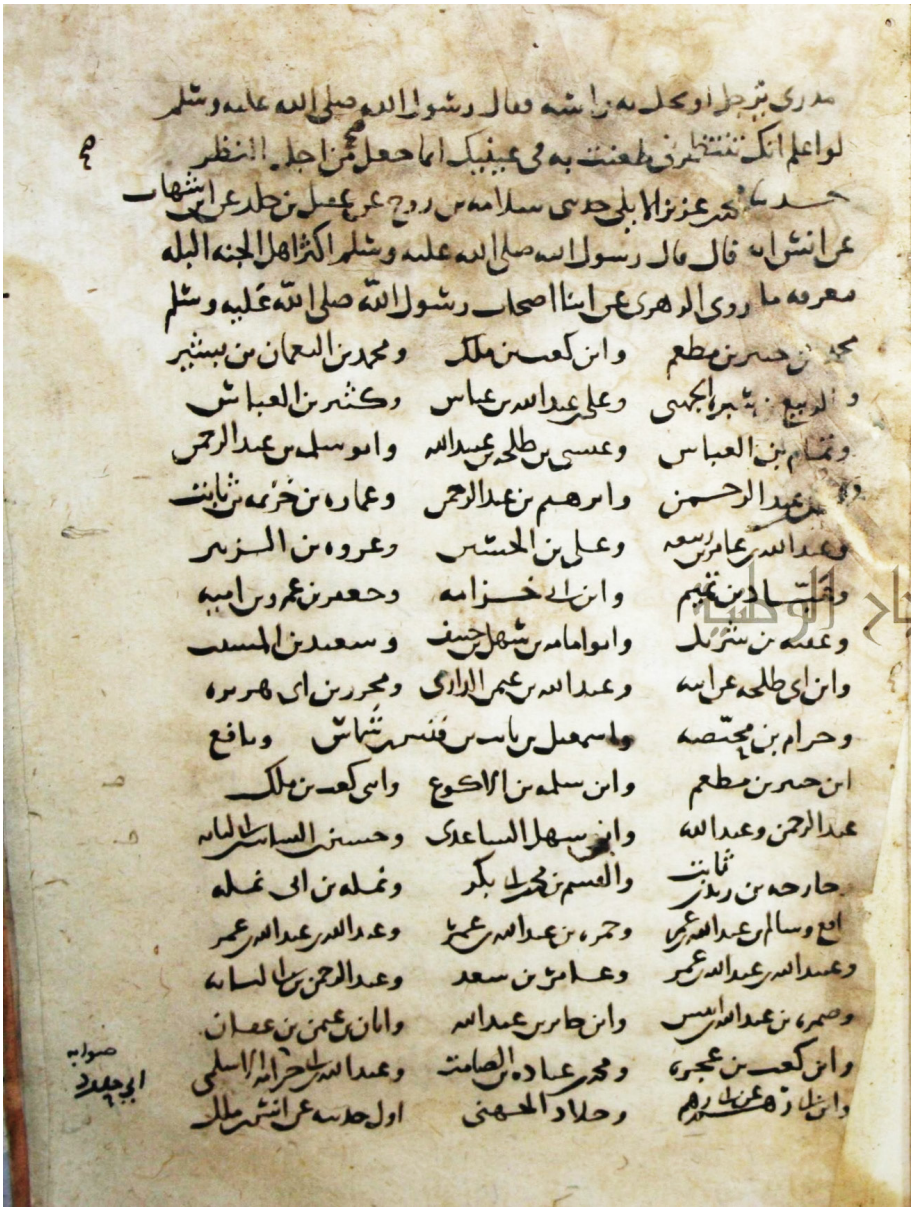

نموذج من النص

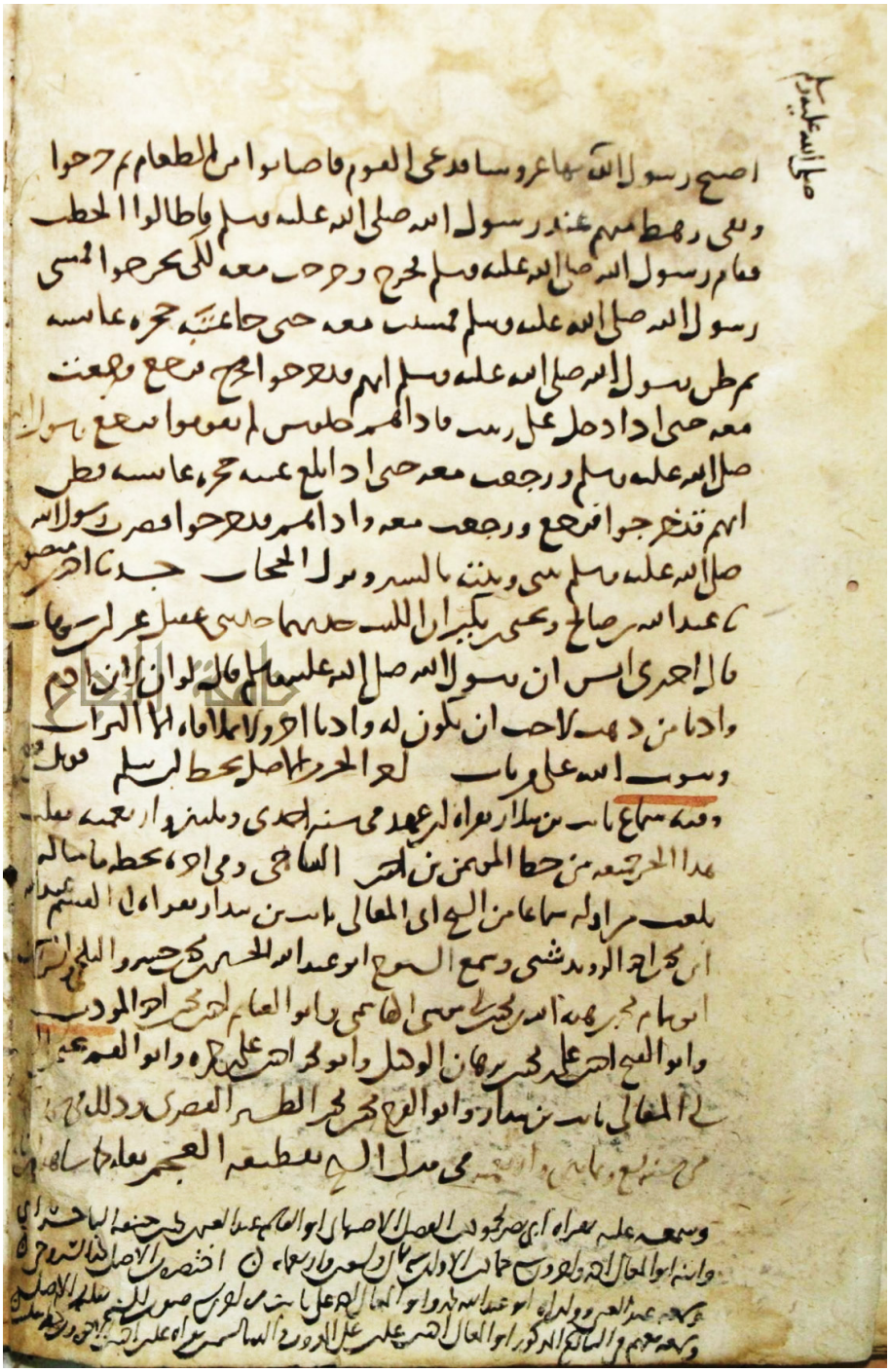

خاتمة النسخة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فقد استعرض هذا البحث حياة الحافظ أبي العباس أحمد بن علي الأبار (ت ٢٩٠هـ) وجهوده العلمية، والتعريف بكتابه في جمع مرويات الإمام الزهري، وأمكن من خلال ذلك الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات، نبرزها كما يلي:

أولًا: أهم النتائج:

١. تبيّن أن الحافظ أبا العباس الأبار من الحفّاظ البارزين في القرن الثالث، وقد أجمع النقاد على ثقته وإتقانه، وظهر ذلك جليًّا في روايته ونقده، مما يثبت مكانته العلمية الحديثية.

٢. أن الأبار عُني بروايات الإمام الزهري عناية خاصة، فجمع كتابًا خاصًّا بها، وهو شاهد على استمرار الاهتمام بمرويات الزهري في القرون المبكرة، نظرًا لكونه أحد أوعية العلم ومدارات السنة النبوية.

٣. أن النسخة الخطية الوحيدة الباقية من كتاب الأبار تمثل الجزء الأول فحسب، وهي محفوظة في مكتبة جامعة النجاح بنابلس (فلسطين).

٤. أن الجزء يشتمل على (١٣٩) حديثًا وأثرًا -باحتساب المكرر-، معظمها مرفوع وبعضها موقوف، وقد ساهم العديد منها في وصل بعض المعلقات، وكشف بعض العلل، وتقوية بعض الروايات، مما يعزز قيمة الجزء العلمية مصدرًا حديثيًّا معتمدًا.

٥. أن الأبار رتَّب الجزء بطريقة واضحة، تعكس منهجيته في التصنيف، وإن كان راعى في مواضع علو الإسناد، وأدرج أحيانًا آثارًا لا تتصل مباشرة بموضوع الجزء.

ثانيًا: أهم التوصيات:

١. العناية بجمع تراث الأبار، وتتبُّع ما تبقى من مؤلفاته وأجزائه الحديثية إن وُجدت في مكتبات العالم.

٢. استكمال دراسة جزء «حديث الزهري» وأحاديثه وآثاره دراسةً تحقيقيةً موسعة، تليق بمكانة المؤلف وقيمة الكتاب.

٣. تشجيع الباحثين على دراسة جهود المحدثين في جمع روايات الأئمة الكبار مثل الزهري، والمقارنة بين مادتها ومناهجها.

٤. الاهتمام بتتبع أثر الأبار فيمن روى عنه أو استفاد من مؤلفاته، لإبراز بصمته في مسار النقل والنقد الحديثيين.

٥. سد الثغرات المعرفية حول الشخصيات العلمية الحديثية، خصوصًا من لم تتوفر له تراجم كافية، وذلك اعتمادًا على الاستقراء والتحليل، دون الاكتفاء بما يرد في المصادر التاريخية.

٦. الإفادة من هذا الجزء وغيره من المصنفات الجزئية في الكشف عن مناهج النقاد المتقدمين.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

المصادر والمراجع

الأبار، أحمد بن علي، حديث الزهري (الجزء الأول)، تحقيق محمد بن أنس السليم، رسالة ماجستير في قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة، جامعة القصيم، ١٤٤٧هـ.

الإصطخري، إبراهيم بن محمد، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.

الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح، تحقيق أبو لبابة حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

البرماوي، محمد بن عبدالدائم، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، تحقيق مجموعة باحثين، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

البشاري المقدسي، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٠٩م.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، مناقب الإمام أحمد، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق محمود الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تغليق التعليق، تحقيق سعيد عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق مجموعة باحثين، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، هدى الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.

ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، تحقيق عبدالغفار البنداري، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ مدينة السلام (بغداد)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تقييد العلم، تحقيق يوسف العش، إحياء السنة النبوية، بيروت، د.ط، د.ت.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبدالله السورقي وآخر، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف، تحقيق أبي عاصم الشوامي، دار الذخائر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٤٤هـ.

ابن خلفون، محمد بن إسماعيل، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تحقيق عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

الدارقطني، علي بن عمر، المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

الدعجاني، طلال بن سعود، موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة باحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، وتكملته ضمن طبعة دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

السلفي، أحمد بن محمد، سؤالات السلفي لخميس الحوزي، تحقيق مطاع الطرابيشي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

السمعاني، عبدالكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق عبدالرحمن المعلمي وآخرين، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢-١٤٠٢هـ.

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

الصامت، محمد بن عبدالله ابن المحب، صفات رب العالمين، تحقيق عمار تمالت، دار الخزانة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ.

ابن عبدالهادي، محمد بن أحمد، طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوشي وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

ابن العماد، عبدالحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

العمري، أكرم ضياء، موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

القزويني، عمر بن علي، مشيخة سراج الدين القزويني، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨١-١٣٨٦هـ.

المالكي، محمد بن أحمد، تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب، تحقيق محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي وآخرين، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ (ضمن: آثار المعلمي).

ابن المغازلي، علي بن محمد، مناقب علي بن أبي طالب، تحقيق تركي الوادعي، دار الآثار، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

ابن مفلح، محمد بن مفلح، الفروع، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبدالله، توضيح المشتبه، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبدالله، جامع الآثار في السيرة ومولد المختار، تحقيق نشأت كمال المصري، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

ابن نقطة، محمد بن عبدالغني، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق مجموعة باحثين، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ.

ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

النقد الحديثي

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات
وبيان أوهام الرواة.

روايةُ الإمام الأوزاعيِّ
عن يحيى بن أبي كثير في صحيح البخاري
-جمعًا وتخريجًا ودراسة-

د. خالد بن محمد الثبيتي
أستاذ مشارك
قسم علوم الحديث
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.3

ملخص البحث

يدرس هذا البحث رواية الإمام الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في «صحيح البخاري» جمعًا وتخريجًا ودراسة، وفق منهج المحدِّثين في نقد الأسانيد، مع الوقوف على مدى دقة الأوزاعي في النقل، وتقييم موقف البخاري من هذه الروايات.

توصل البحث إلى:

١. **أخرج البخاري ثلاثة عشر حديثًا من هذا الطريق**، ولجميعها متابعات قوية، مما ينفي تفرد الأوزاعي بها.

٢. **لم تقتصر هذه الأحاديث على البخاري**، بل شاركه فيها مسلم وأصحاب الكتب الستة، مما يعزز صحتها.

٣. **لا يعني تقديم بعض النقاد لهشام الدستوائي وغيره على الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير تضعيف رواياته**، بل يشير إلى تفاوت الدرجات بين الرواة.

٤. **أشار المحدِّثون إلى أنَّ احتراق كتب الأوزاعي واعتماده على الحفظ أدى إلى بعض الأخطاء**، إلا أنَّ متابعة رواياته في الصحيحين تثبت دقتها.

٥. **دقة الإمام البخاري في انتقاء الأحاديث الصحيحة**، مما يؤكد على أهمية دراسة منهج المحدِّثين، وعدم الاغترار بالشبهات المثارة حول الصحيحين، وتعزيز البحث النقدي في علم الحديث.

الكلمات المفتاحية:

الأوزاعي - يحيى بن أبي كثير - البخاري - العِلَّة - الاختلاف - روايات - الترجيح.

Abstract

Dr. Khalid bin Muhammad Al-Thubaiti
Department of Hadith Sciences
College of the Noble Hadith
Islamic University – AL Madinah AL Munawwarah**.**

This study examines the narrations of Imām al-Awzāʿī from Yaḥyā ibn Abī Kathīr in Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, through collection, verification, and analysis, following the methodology of the ḥadīth critics in scrutinizing chains of transmission. It focuses on the accuracy of al-Awzāʿī's transmission and evaluates al-Bukhārī's stance on these narrations.

The research concludes that al-Bukhārī recorded thirteen ḥadīths through this route, all of which are supported by strong corroborations, thereby ruling out al-Awzāʿī's sole transmission of them. Moreover, these narrations were not confined to al-Bukhārī; they were also reported by Muslim and the compilers of the remaining four canonical books, which further affirms their authenticity.

Although some critics gave precedence to Hishām al-Dustuwāʾī and others over al-Awzāʿī in narrating from Yaḥyā ibn Abī Kathīr, this does not imply weakness in his narrations; rather, it reflects varying degrees of reliability among transmitters. It has also been noted by the critics that the burning of al-Awzāʿī's books and his reliance on memory led to certain errors, yet the inclusion and corroboration of his reports in both Ṣaḥīḥ al-Bukhārī and Ṣaḥīḥ Muslim demonstrate their accuracy.

The study highlights al-Bukhārī's precision in selecting sound reports and underscores the significance of examining the methodology of the early ḥadīth scholars. It further recommends caution against doubts raised concerning the Ṣaḥīḥayn and calls for the reinforcement of critical research in ḥadīth studies.

Keywords:

al-Awzāʿī – Yaḥyā ibn Abī Kathīr – al-Bukhārī – hidden defect (ʿillah) – disagreement – narrations – preference (tarjīḥ).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

وبعد:

تُعدُّ دراسة علل الرواية والتحقق من صحة الأسانيد من أبرز القضايا التي عُني بها المحدِّثون، والتي وضعوا لها قواعد تكشف عدالة الرواة وضبطهم، واتصال الرواية، والفروق بين الناقلين.

ومما أثار اهتمام النقاد في هذه القضية: رواية الإمام الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، فقد وردت عنهما جملة من الأحاديث التي وقع فيها اختلاف بين المحدِّثين، فوثّقها بعضهم، وأشار آخرون إلى وقوع بعض الأوهام فيها.

وتُمثّل هذه الدراسة تحليلًا نقديًا لرواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في «صحيح البخاري»، لثلاثة عشر حديثًا من هذا الطريق، تُوبع الأوزاعي وشيخُه في جميعها، مما ينفي تفرده.

وبالرغم من ذلك فقد أشار بعض المحدِّثين -كالإمام أحمد وابن معين والبخاري- إلى وقوع الأوزاعي في أخطاء عند النقل عن يحيى بن أبي كثير بعد احتراق كتبه، مما جعله يروي من حفظه، فكان ذلك سببًا لبعض التصحيفات مثل: قلب اسم «أبي المهلب» إلى «أبي المهاجر».

وفضّل بعض النقاد -كالإمام أحمد وأبو زرعة- رواية هشام الدستوائي على رواية الأوزاعي عن يحيى؛ لدقته في الضبط.

ويهدف هذا البحث إلى استقراء هذه الروايات وتحليلها وفق منهج المحدِّثين؛ للوقوف على مدى تأثير احتراق كتب الأوزاعي على دقة

روايته، وتقييم موقف الإمام البخاري من إخراج أحاديثه في صحيحه، مما يسهم في فهم المنهج النقدي ويؤكد دقة انتقاء الأحاديث في «صحيح البخاري».

مشكلة الدراسة:

ما مدى دقة نقل الإمام الأوزاعي عن الإمام يحيى بن أبي كثير؟

وما الأسس التي اعتمد عليها الإمام البخاري في إخراج أحاديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيحه، رغم الانتقادات حول هذا الإسناد؟

أسباب اختيار البحث وأهميته:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في مجال علم الحديث؛ لمناقشته إحدى القضايا النقدية الدقيقة المتعلقة بتوثيق الأسانيد ومنهجية المحدثين في تصفية الروايات.

وتتجلى أهمية البحث في الآتي:

١. **تعميق الفهم لمنهج المحدّثين الأوائل.**

٢. **تسليط الضوء على منهج الإمام البخاري** في انتقاء الأحاديث، وموقفه من الروايات التي نُوقش رواتها في سياقات أخرى.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة حول هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، التحليلي، الوصفي، والنقدي، من خلال استقراء «صحيح البخاري» وجمع روايات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، وتحليلها تحليلاً نقديًا من حيث الأسانيد والمتون، ومقارنة طرق أدائها، وتحديد الاختلافات والإشكالات، ودراسة آراء

النقاد في دقة نقل الأوزاعي؛ لتقييم مدى ثبوت رواياته وفق معايير النقد الحديثي.

خطة البحث:

تكوَّن البحث من مقدمةٍ ومبحثين:

المقدمة، وفيها: مشكلة البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

المبحث الأول: بيان حال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير، وفيه مطالب:

- **المطلب الأول:** ترجمة الأوزاعي ويحيى بن أبي كثيرٍ.
- **المطلب الثاني:** أقوال المعدِّلين لرواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.
- **المطلب الثالث:** أقوال المجرِّحين لرواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.
- **المطلب الرابع:** عملُ المحدِّثين مع مَنْ تُكُلِّم في بعض مشايخه.

المبحث الثاني: روايات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في «صحيح البخاري»، وفيه: بيان الأحاديث التي أخرجها البخاري من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:
بيان حال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير

المطلب الأول: ترجمة الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير

أ- ترجمة الأوزاعي[(١)]: عبد الرَّحْمَن بن عَمْرِو بنِ يُحْمَدَ، شيخُ الإسلام، وعالمُ أهل الشَّام، أبو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ، وُلد في زمن الصحابة عام ٨٨، وتُوفِّي مرابطًا عام ١٥٧.

روى عن: عطاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ، وعَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، ومَكْحُوْلٍ، وقَتَادَةَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَخَلْقٍ كَثِيْرٍ مِنَ التَّابِعِيْنَ، وَغَيْرِهِم.

(١) أحمد بن محمد الكلاباذي، "رجال البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد". المحقق: عبد الله الليثي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ)، (٦٧٠)، محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير". (حيدر آباد - الدكن، الهند: دائرة المعارف العثمانية)، ٥: ٣٢٦، مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الكنى والأسماء". المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ)، (٢٢٩٤)، محمد بن خلف وكيع، "أخبار القضاة". تحقيق: عبد العزيز المراغي. (ط١، القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٦٦ه، صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن - الرياض)، ٣: ٢٠٧، محمد ابن حبان البُستي، "مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار". تحقيق وتعليق: مرزوق علي ابراهيم. (ط١، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ)، (١٤٢٥)، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، "تاريخ دمشق". المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ٣٥: ١٤٧، جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: د. بشار عواد معروف. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ه)، ١٧: ٢٠٧، محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام". تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. (ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م)، ٤: ١٢٦، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢ه)، ٧: ١٠٧، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". المحقق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. (ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ)، (٣٢٧٨)، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد البجاوي. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢ه)، (٤٩٢٩)، أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، "جامع التحصيل في أحكام المراسيل". المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ط٢، بيروت، لبنان: دار عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)، (٤٤٦)، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، "الوافي بالوفيات". المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ)، ١٨: ١٢٣، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب". المحقق: محمد عوامة. (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ)، (٣٩٦٧).

رَوَى عنه: ابن شهابٍ الزُّهْرِيُّ، ويحيى بن أبي كثير -وهما من شُيوخه-، وشُعْبَةُ، والثَّوْرِيُّ، ومالك، وابن المبارك، وخَلْقٌ كثير.

ب- ترجمة يحيى بن أبي كثيرٍ[(١)]: هو الإمامُ الحُجَّةُ الحافظُ يحيى بن أبي كثيرٍ الطائيُّ مولاهم اليَمَامِيُّ، تُوفِّي سنة ١٢٩، وقيل بَقِي حتى سنة ١٣٢، قال الذهبي: «والأول أصح»، وهو أحد الأعلام.

روى عن: أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، وأبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن، وعِكْرِمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وعِدَّةٍ، وروى مرسلًا عن جابر بن عبد الله، وأبي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ رضي الله عنهم. وروى عن الأَوْزَاعِيِّ - وهو تلميذُه -.

وروى عنه: ابنه عبدُ الله، ومَعْمَرٌ، وَالأَوْزَاعِيُّ، وحربُ بنُ شَدَّادٍ، وشَيْبَانُ النَّحْوِيُّ، وَهَمَّامُ بنُ يَحْيَى، وأَبَانُ بنُ يَزِيْدَ، وَخَلْقٌ.

المطلب الثاني: أقوال المعدِّلين لرواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير

يُعَدُّ الأوزاعي من أصحاب يحيى بن أبي كثيرٍ، وهو مُقَدَّمٌ على كثيرٍ من أصحابه، على الرغم من الكلام في روايته عنه.

ومن ذلك قول الإمام أحمد: سَمِع الأوزاعي من يحيى بن أبي كثير باليمامة[(٢)].

---

(١) الكلاباذي، "رجال البخاري"، (١٣٤٩)، البخاري، "التاريخ الكبير"، ٨: ٣٠١، ابن حبان، "مشاهير علماء الأمصار"، (١٥٣٧)، المزي، "تهذيب الكمال"، ٣١: ٥٠٤، الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٣: ٥٥٦، الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٦: ٢٧، الذهبي، "ميزان الاعتدال"، (٩٦٠٧)، العلائي، "جامع التحصيل"، (ص١١١، ٢٩٩)، مُغْلطاي بن قليج الحنفي، "إكمال تهذيب الكمال". تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٢٢هـ)، ١٢: ٣٥٥، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي. (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ)، (٦٣)، ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (٧٦٣٢).

(٢) أحمد بن حنبل الشيباني، "العلل ومعرفة الرجال" رواية: عبد الله. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ)، (٥١٦).

وقد خرج الأوزاعي في بعث اليمامة، فأَتَى مسجدَها فصلَّى، وكان يحيى بن أبي كثير قريبًا منه، فقال له: ينبغي لك أنْ تبادر البصرة لعلك تُدرك الحسن وابنَ سِيرين، فتأخذ عنهما، فانطلقَ الأوزاعيُّ إليهما، فوجدَ الحسنَ قد مات، ووجد ابن سِيرين حيٌّ فدخل عليه الأوزاعيُّ فعادَه، ومكثَ أيامًا ومات، ولم يسمع منه[(١)].

وحكى عبدُ الرَّزاق أَنَّ أولَ مَن صنَّفَ الكتبَ: ابنُ جُريج، وصنفَ الأَوزاعيُّ -حين قَدِم على يحيى بن أبي كثير- كُتُبَه[(٢)].

ومما يدل على تقدُّم الأوزاعي في رواية يحيى بن أبي كثيرٍ: تقديم ابن معينٍ له على غيره من أصحاب يحيى بن أبي كثيرٍ.

فقد قيل ليحيى بن مَعين: الاختلاف الذي جاء عن يحيى بن أبي كثير، هو منه أَو من أصحابه؟ فقال: من أصحابه؛ قيل له: مَن أحبّ إِلَيك في يحيى بن أبي كثير؟ قال: الأَوزَاعي، وهِشَام الدَّسْتُوائي؛ قيل له: فأَبَان بن يَزيد؟ قال: وأَبَان بن يَزيد ليس به بأسٌ؛ قيل له: شَيبان؟ قال: هو صحيح الكتاب عن يحيى بن أبي كثير؛ قال ابن معين: وعلي بن المُبَارك في يحيى ليس به بأسٌ[(٣)].

وقد ذكرَ ذلك الدوري في روايته عن ابن معين، وحكاه ابن محرز في

(١) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٧: ١١١.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، مصور من طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٩٦هـ-١٣٧١هـ)، ٥: ٢٦٦، أبو أحمد ابن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. (ط١، بيروت-لبنان: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ١: ٢٤١.

(٣) يحيى ابن معين، "تاريخ ابن معين (رواية الدوري)". المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ)، (٥٢٧٩).

روايته أيضًا، ثم حكى ابن محرز بعده عن علي ابن المديني قوله: ما أحد أَرْوى عن يحيى بن أبي كثير من هشام والأوزاعي[(١)].

كما ذَكَر الإمامُ أحمدُ أصحابَ يحيى بن أبي كثير، وقال: هشامٌ يرجع إلى كتاب، والأوزاعيُّ حافظٌ، وذَكَرَ غيرهما.

وحَكَى أبو زُرْعَة الدمشقيُّ أَنَّهُ سأَلَ أحمدَ ابن حنبل عن أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ فقال: هشامٌ، فقال أبو زُرْعَةَ: ثم مَن؟ قال أحمدُ: ثم أَبَان، فقال أبو زُرْعَةَ: ثم مَن؟ فذَكَرَ آخرَ؛ فقال له أبو زُرْعَةَ: فالأوزاعي؟ فقال أحمدُ: الأَوزاعيُّ إمامٌ[(٢)].

فأثنى على الأوزاعي بالإمامة، ولم يطعن في روايته عن يحيى بن أبي كثير.

المطلب الثالث: أقوال المُجَرِّحين لرواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير

ذكرت التراجمُ أنَّ كُتُبَ الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ قد احترقتْ، وأَنَّه لم يكتبها مرةً أخرى، وإنَّما حَدَّثَ بما حَفِظَ منها قبل احتراقها.

يقول الأوزاعيُّ: مات أبي وأنا صغيرٌ، فذهبتُ ألعب مع الغِلمان، فمرَّ بنا فلانٌ -وذَكَرَ شيخًا جليلًا من العرب- ففرَّ الصبيانُ حين رأوه، وثبتُّ أنا، فقال: ابن مَن أنت؟ فأخبرته، فقال: يا ابن أخي: يرحم الله أباك.

فذهبَ بي إلى بيته، فكنتُ معه حتى بلغتُ، فأَلْحَقَني في الديوان، وضربَ علينا بَعْثًا إلى اليمامة، فلما قَدِمْناها ودخلنا مسجد الجامع

(١) يحيى ابن معين، "معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين"، رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز. المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ)، (٥٦٤ - ٥٦٧) (١٦٠٤).

(٢) ابن عدي، "الكامل"، ١: ٢٤٠.

وخرجْنا، قال لي رجلٌ من أصحابنا: رأيتُ يحيى بن أبي كثيرٍ معجبًا بك، يقول: ما رأيتُ في هذا البعث أهدى من هذا الشاب.

قال الأوزاعيُّ: فجالستُه، فكتبتُ عنه أربعة عشر كتابًا، أو ثلاثة عشر، فاحترقت كلها[(١)].

كذلك ذَكَرَ أبو داود عن أحمدَ قولَه: زَعَمُوا أَنَّ كُتُبَهُ عن يحيى بن أبي كثيرٍ قد ضاعتْ.

وحكى أبو داود عن الوليد بن مُسْلِمٍ أَنَّهُ قد احْتَرَقَتْ كُتُبُ الْأَوْزَاعِيِّ فقيل له: يا أبا عَمْرٍو: نُسْخَتُهَا عند ابنِ الأَسْوَدِ؟ فقال الأَوْزَاعِيُّ: نُحَدِّثُ بما حَفِظْنَا منها.

وحكى عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيِّ قال: سمعتُ بعضَ مشايخنا من أهل العلم يقول: احترقَ لِلْأَوْزَاعِيِّ ثلاثةَ عَشَرَ قُنْدَاقًا[(٢)] عن يحيى بن أبي كثيرٍ[(٣)].

ولذلك قدَّم الإمامُ أحمدُ هشام الدستوائي وغيره على الأوزاعيِّ في يحيى بن أبي كثيرٍ.

وقال الإمام أحمدُ: أَكْثَر مَن في يحيى بن أبي كثيرٍ من أهل البصرة: هشام الدستوائي وحرب بن شداد وأبان وشيبان -ثبت في كل المشايخ - وهمام، وقال: هؤلاء أثبت من الأوزاعي[(٤)].

وقال المَرُّوذيُّ: قلت له -يعني لأحمدَ-: فتعرف عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى

(١) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٧: ١١٠.

(٢) القُنْدَاق: صحيفة الحساب. ينظر: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق: جماعة من المختصين. (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ)، ٢٦: ٣٤٢. وسيأتي في سؤالات الآجُرِّي بالغين، وفيه: «والغيداق: الطومار».

(٣) أحمد بن حنبل الشيباني، "مسائل الإمام أحمد"، رواية أبي داود. المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله. (ط١، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ)، (١٩٥٢ - ١٩٥٤).

(٤) أحمد بن حنبل الشيباني، "مسائل الإمام أحمد"، رواية: ابنه صالح، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٣٣هـ)، (١٠٢٠).

الله عليه وسلم: (متى كنتَ نَبِيًّا)؟ فقال الإمام أحمدُ: هذا منكرٌ، هذا من خطأ الأوزاعي، هو كثيرًا ما يُخطئ عن يحيى بن أبي كثير، كان يقول: عن (أبي المهاجر)، وإنما هو (أبو المهلب)[١].

وقال ابنُ مَعِين: الذي يَروي الأَوزَاعيُّ عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قِلابة عن أبي المُهَاجِر؛ إنما هو أبو المُهَلَّب، ولكن الأَوزَاعي قَلَبَ كُنيَتَهُ، والذي يروي عن أَبي المُهَلَّب أَثبَت من الأَوزَاعيّ[٢].

وأضاف له البخاريُّ خطأً آخر مع هذا الخطأ، فحكى البخاريُّ روايةَ هشامٍ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المليح: كنا مع بُريدةٍ في غزوة.

قال البخاريُّ: وقال الأوزاعي: عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المُهاجر، ثم قال البخاريُّ: والأول أصح، يعني: روايةَ هشامٍ عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المليح.

وحكى البخاريُّ بأَنَّ الأوزاعي قد رَوَى أيضًا عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المُهاجر.

ثم قال البخاريُّ: ولا يصح عن أبي قلابة عن أبي المهاجر شيء[٣].

وذَكَرَ أبو داود روايةَ الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، وقال: هو أبو المهلب.

وقال: «احترق للأوزاعي اثنا عشر غيداقًا، عن يحيى بن أبي كثير، كلما قال الأوزاعي عن أبي المهاجر فهو أبو المهلب.

---

(١) أحمد بن حنبل الشيباني، "العلل ومعرفة الرجال"، رواية المرُّوذِيِّ وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس. (ط١، بومباى – الهند: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ)، (٢٦٨)، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، "المنتخب من العلل للخلال". انتخاب: موفق الدين ابن قدامة المقدسي. المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٣هـ)، (١٠٥).

(٢) ابن معين، "التاريخ" رواية الدوري، (٥٣٣٠).

(٣) محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير". تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، ومحمود النحال. (الرياض: دار الناشر المتميز)، ٧: ٥٤٨ (رقم: ٨٩١٢).

والغيداق: الطومار.

قال أبو داود: لما احترقت كتب الأوزاعي، قال: نُحَدِّث منها ما حَفِظْنا»[(١)].

وقال مُهَنَّا: سألتُ أحمدَ عن حديثٍ رواه أبو قَتَادَةَ الْحَرَّانِيُّ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن مكحولٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ: «**أُتِيَ بِتُرْسٍ فِيهِ تِمْثَالُ عُقَابٍ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ فَأَذْهَبَهُ اللهُ**»، قال أبو قَتَادَةَ: فقلتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: أَسَمِعْتَهُ منه؟ قال: أَوْ رَجُلٌ، فقال أحمدُ: ليسَ بصحيحٍ عن مكحولٍ، قلتُ: أَتَرَاهُ من قِبَلِ الأَوْزَاعِيِّ؟ قال: ينبغي.

قلتُ: تَرَاهُ دَلَّسَ عليه؟ قال: لا أَدْرِي، بعضُهم يقولُ: الأَوْزَاعِيُّ عن خُصَيْفٍ، وبعضُهم يقولُ: الأَوْزَاعِيُّ عن عبد الرَّحْمَنِ بن القاسمِ عن أبيه، وليسَ صحيحًا»[(٢)]، وهذا خطأ آخر غير ما سبق.

وسأَلَ ابنُ أبي حاتمٍ أبا زُرْعةَ في حديث يحيى بن أبي كثير مَنْ أحبهم إليك هشام أو الأوزاعي؟ فقال أبو زُرْعَةَ: هشامٌ أحبّ إِلَيَّ؛ لأنَّ الأوزاعي ذهبت كتبه.

فسأَلَ ابنُ أبي حاتم أباه وأبا زُرعة: مَن أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قالا: هشامٌ، فقال لهما: والأوزاعي؟ قالا: بعده[(٣)].

كذلك سأَلَ أبو حاتمٍ الرازيُّ عليَّ ابنَ المديني: مَن أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ فقال ابنُ المديني: هشامٌ الدستوائي، فقال أبو حاتمٍ: ثم مَن؟ قال: ثم الأوزاعي وحسين المعلم[(٤)].

وذَكَرَ له الدارقطنيُّ خطأً آخر غير ما سبق، فذكرَ حديثًا اختُلِفَ فيه

(١) أبو داود السجستاني، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل". تحقيق: محمد علي قاسم العمري. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ)، (١٥٩٤).

(٢) ابن قدامة المقدسي، "المنتخب من العلل للخلال"، (١٠٥، ١٠٦).

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ٦١.

(٤) المصدر السابق، ٣: ٥٢، ١٦٧.

على يحيى بن أبي كثيرٍ، ثم قال: وقولُ الأوزاعيِّ وهمٌ، ولم يذكر أحدٌ من أصحاب يحيى في حديثه عكرمة غير الأوزاعي، وهو معروف عن عكرمة[١].

المطلب الرابع: عملُ المحدِّثين مع مَنْ تُكُلِّم في بعض مشايخه

ذكر المحدثون من القواعد الحديثية: أن يكون الراوي ثقة عدلًا ضابطًا، وأن يكون شيخه كذلك، لكن رواية الراوي عن شيخه فيها كلام.

وقد ذَكَرَ ابنُ رجبٍ[٢] عددًا من الرواة الثقات قد ضُعِّفَ حديثهم في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو مع بعض الشيوخ، وعدَّ منهم جماعةً.

وقال ابنُ مفلح[٣]: «فصلٌ في خطأ الثقات وكونه لا يَسْلَم منه بَشَرٌ»، وذَكَرَ أمثلةً من ذلك.

لأجل هذا قَبِل النُّقَّاد روايات المختلطين قبل اختلاطهم، وقَبِلوا روايات أصحابهم الذين أخذوا عنهم قبل الاختلاط، وردُّوا روايات مَن أخذ عنهم بعد اختلاطهم.

ويدل ذلك على طريقة العلماء في قبول روايات الثقات إلَّا ما أخطأوا فيه .

ويُعْرَف من خلال المتابعات، فمَن غلب على حديثه أنْ يُتابعه عليه الثقات دَلَّ ذلك على ضبطه لحديثه، ومَن غلب عليه عدم المتابعة كان ساقط الحديث.

---

(١) علي بن عمر الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. (ط٣، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٤هـ)، (٤٠٩١).

(٢) زين الدين عبد الرحمن ابن رجب، "شرح علل الترمذي". المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. (ط١، الزرقاء – الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٧٣٣.

(٣) محمد بن مفلح المقدسي، "الآداب الشرعية والمنح المرعية". (عالم الكتب)، ٢: ١٤١.

وقد ذَكَرَ ابنُ حبان أَنَّ مَن غلبَ على حديثه قِلَّة متابعة الثقات، والانفراد عن الأثبات بما لا يُشبه حديث الثقات؛ صار ساقط الاحتجاج به[(١)]؛ لأن المتابعة تدلّ على ضبط الراوي لحديثه، وأنَّه حجةٌ قد حَفِظَ حديثَه؛ لأجل هذا قَبِل أهل العلم روايات الأوزاعي التي حَفِظَها عن يحيى بن أبي كثيرٍ، وردُّوا الأخطاء التي وقع فيها الأوزاعي في رواياته عن يحيى.

وتجنَّب العلماء هذه الأوهام ونبهوا عليها كما سبقت أمثلتها في المطلب السابق، وقَبِلَوا رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ فيما تحقَّق لهم أنه قد تُوبِع عليه ولم يُخطئ فيه.

ومن خلال تتبع روايات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ في «صحيح البخاري»؛ تَبَيَّن أَنَّه قد أخرج ثلاثة عشر روايةً من طريق الأوزاعي عن يحيى، وأنه قد تُوبِع في هذه الروايات على روايتها عن يحيى: فتابَعَه شيبان وغيره من أصحاب الأوزاعي المعروفين بحِفْظ حديثه وروايته، وستأتي الإشارة لذلك في المبحث التالي.

فدلَّت هذه المتابعات على حِفْظ الأوزاعي لهذه الروايات، وأنها سَلِمَتْ من الوهم أو الخطأ.

(١) أبو حاتم محمد ابن حبان البستي، "المجروحون". المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ط١، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ)، ٢: ٤٨٦.

المبحث الثاني:
روايات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في «صحيح البخاري»

الحديث الأول

قال الإمامُ البخاريُّ[١]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلاَ يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ، وَلاَ يَتَنَفَّسْ فِي الإِنَاءِ».

أ- روايات الحديث:

رواه البخاريُّ في ثلاثة أبواب:

الأول: «بابٌ: لا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ»، وأَوْرَدَ الحديث بهذا اللفظ.

الثاني: «باب النَّهْيِ عَنْ الِاسْتِنْجَاءِ بِاليَمِينِ»، ورواه البخاريُّ[٢] من طريق هشام الدَّسْتُوَائِيُّ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ بإسناده، ولفظه: «**إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَنَفَّسْ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الخَلاَءَ فَلاَ يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلاَ يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ**».

الثالث: «بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الإِنَاءِ»، ورواه البخاريُّ[٣] من طريق شَيْبَانَ، عن يحيى بإسناده، ولفظه: «**إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَنَفَّسْ**

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، (١٥٤).

(٢) "صحيح البخاري"، (١٥٣)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، (٢٦٧)، ومحمد بن عيسى الترمذي، "الجامع الكبير = سنن الترمذي". تحقيق: بشار عواد معروف. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م)، (١٨٨٩) وقال: حَسَنٌ صحيحٌ، وأحمد شعيب النسائي، "السنن الصغرى = المجتبى". المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ)، (٢٥، ٤٧).

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٥٦٣٠).

فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَمْسَحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ».

ب- الإسناد:

اتفق عليه الأوزاعيُّ وهشام وشيبان، ووافقهم جماعةٌ عن يحيى بن أبي كثير؛ منهم:

١. همام، ومن طريقه أخرجه مسلم[(١)].
٢. أيوب السِّخْتِيَانِيُّ، ومن طريقه أخرجه مسلمٌ[(٢)].
٣. أبان، ومن طريقه أخرجه أبو داود[(٣)].
٤. مَعْمَر، ومن طريقه أخرجه الترمذي[(٤)].
٥. أبو إسماعيلَ القَنَّاد، ومن طريقه أخرجه النسائي[(٥)].

جـ- المتن:

اتفقوا على لفظ النهي عن التَّنَفُّس في الإناء، واختلفوا في لفظ الاستنجاء، فقال شيبان وهشام وهمام وأبانُ: «**فلا يَتَمَسَّح بيمينه**»، وقال الأوزاعيُّ: «**ولا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ**»، وروايتُه هذه مُفَسِّرة للتمسُّح الوارد في رواية شيبان وغيره.

وتوافق رواية أيوب معنى رواية الأوزاعي، وفيها: «**نَهَى أَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ**»، فالنهي عن الاستطابة يعني النهي عن الاستنجاء، وكلاهما يُفسِّر المعنى المراد من رواية شيبان وغيره.

وأما قوله ﷺ في رواية الأوزاعيِّ: «**فلا يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بيمِينِهِ**»، فقد وردت

(١) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٦٧)، والنسائي، "السنن"، (٤٨).
(٢) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٦٧).
(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داود". المحقق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد. (بيروت: دار الفكر)، (٣١).
(٤) الترمذي، "سنن الترمذي"، (١٥).
(٥) () الترمذي، "سنن النسائي"، (٢٤).

في رواية هشام بلفظ: «**فلا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ**»، ونحوه في رواية أيوب وأبانَ ومَعْمَر، وفي رواية شيبان بلفظ: «**فلا يَمْسَحْ**»، وفي رواية همام بلفظ: «**لا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بيَمِينِهِ وهو يبولُ**».

د- الترجيح:

دلَّ ذلك كله على حِفْظ الأوزاعيِّ لروايته عن يحيى، وقد تُوبع عليها الأوزاعيُّ.

كما دلَّ وعلى أهمية لفظها لفَهْم المراد من الروايات الأخرى للحديث.

الحديث الثاني

قال الإمام البخاري[١]: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ»، وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أ- روايات الحديث:

رواه البخاريُّ في «بابِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ»، وابن ماجه[٢]، من طريق الأوزاعيِّ، وفيه: الخُفَّيْن والعِمَامَة.

ورواه[٣] أيضًا من طريق شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بإسناده، بلفظ: «**رَأَى النَّبِيَّ**

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٢٠٥).

(٢) محمد بن يزيد ابن ماجه، "سنن ابن ماجه". المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء الكتب العربيَّة)، (٥٦٢).

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٢٠٤). وكذلك رواه أحمد بن حنبل الشيباني، "مسند الإمام أحمد بن حنبل". بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ)، (١٧٢٤٦) من طريق شيبانَ في الخُفَّيْن فقط.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ»، دون ذكر العِمامة، ثم قال: «وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبَانُ، عَنْ يَحْيَى».

ب- الإسناد:

اتفق عليه الأوزاعيُّ وشيبان، ووافقهما على روايته عن يحيى بإسناده كلٌ مِنْ:

١. حربُ بنُ شَدَّاد، ومن طريقه أخرجه النسائي[(١)]، وعَلَّقَهُ البخاريُّ عقب رواية شيبانَ السابقة.

٢. أبان، ومن طريقه أخرجه أحمد[(٢)]، وقد سبقت إشارة البخاريِّ إلى روايته عقب الحديث.

٣. علي بن مبارك، ومن طريقه أخرجه أحمد[(٣)].

وخالفهما: مَعْمَرٌ، فرواه عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي سَلَمَةَ، عن عمرو بن أُمَيَّةَ، قال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ**».

هكذا رواه عبد الرزاق[(٤)]: حدثنا مَعْمَرٌ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن أبي سَلَمَةَ، عن عمرِو بن أُمَيَّةَ، ولَمْ يَقُلْ: عن جعفرِ بن عمرو بن أُمَيَّةَ عن أبيه، فسقطَ جعفر، ورواه عن أُمَيَّةَ بلا واسطةٍ.

وقد رُوِيَ نحوه عن الأوزاعيِّ فيما ذَكَرَه ابنُ أبي حاتمٍ، قال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمدُ بن كثيرٍ المصيصيُّ، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عمرو بن أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، قال:

(١) أحمد شعيب النسائي، "السنن الكبرى". المحقق: حسن شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، (١٢٥)، النسائي، "سنن النسائي المجتبى"، (١١٩).

(٢) الشيباني، "مسند أحمد"، (١٧٦١٩) (٢٢٤٧٨).

(٣) الشيباني، "مسند أحمد"، (١٧٢٤٧).

(٤) عبد الرزاق بن همام الصنعاني، "المصنف". المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، (٩٤)، الشيباني، "مسند أحمد"، (١٧٦١٥)، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن الأعرابي، "معجم ابن الأعرابي". تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني. (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ)، (١٤٤٢).

«**رأيتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يمسحُ على الخُفَّيْنِ والعِمَامَة**»، فقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «إنما هو: أبو سَلَمة عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم»[(١)]، وهي الرواية التي أخرجها البخاريُّ في «صحيحه».

جـ- المتن:

ورد في رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ ذكر العمامة.

ورواه جماعةٌ عن يحيى بن أبي كثير بإسناده مقتصرًا على الخُفَّيْن فقط، منهم: معمرٌ، وعلي بن المبارك، وأبان، وشيبان، حرب بن شداد، وقد سبقت رواياتهم.

وتابع جعفرُ بن عمرو الضَّمْرِيُّ يحيى بن أبي كثير على روايته عن أبي سَلَمَةَ بالخُفَّيْن فقط.

وأخرجه -من هذا الطريق- أحمد[(٢)] بإسناده عن ابنِ إسحاقَ قال: حدثني جعفرُ بنُ عَمْرِو بن جعفرَ بن عَمْرو بن أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ عن أبي سَلَمَةَ بن عبدِ الرحمن عن جعفرِ بن عمرو بن أُمَيَّةَ عن أبيه.

د- الترجيح:

من جهة الإسناد: روى البخاريُّ الحديثَ من طريق الأوزاعيِّ بإسناده.

وظهر من خلال التخريج السابق أنَّه إسنادٌ محفوظٌ صحيحٌ، وأنَّ أبا حاتم الرازيّ قد رجحه على رواية مَعْمَرٍ.

من جهة المتن: زاد الأوزاعيُّ فيه: العمامةَ، ولم يذكرها أبانُ وغيره.

---

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، "علل الحديث". المحقق: فريق من الباحثين بإشراف د. الحميد، ود. الدريس. (ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ)، (١٧٩).

(٢) الشيباني، "مسند أحمد"، (١٧٢٤٤) (٢٢٤٨٣).

واختلفَ رواةُ «الصحيح» في روايةِ مَعْمَرٍ، فلم يذكر أغلب الرواة العمامة، وذَكَرَها أبو ذَرٍّ في روايته عند البخاريِّ كما أفاد ابن حجرٍ[(١)].

وسبقتْ روايةُ مَعْمَرٍ دون ذِكْر العِمَامَة، والتي يقول فيها ابنُ حجرٍ: «ورواية مَعْمَرٍ قد أَخْرَجَهَا عبدُ الرَّزَّاق في مُصَنَّفِه عن مَعْمَرٍ بدون ذِكْرِ العِمَامَة؛ لكنْ أَخْرَجَهَا ابنُ مَنْدَهْ في (كتاب الطهارة) له من طريق مَعْمَرٍ بإثباتها، وأَغْرَبَ الأَصِيلِيُّ -فيما حَكَاهُ ابنُ بَطَّالٍ- فقال: ذِكْرُ العِمَامَة في هذا الحديث من خطأ الأَوْزَاعِيِّ لأَنَّ شَيْبَانَ وغيره رَوَوْهُ عن يحيى بدونها فوجَبَ تَغْلِيبُ رواية الجماعة على الواحدة»[(٢)].

وليس كذلك؛ لأسباب:

١. أنَّ الأوزاعي إمام كبير، فزيادته من زيادة الثقات.

٢. أنَّه فقيهٌ عارفٌ بالألفاظ، وهذا ما يُقَوِّي قوله على قولِ غيره من غير الفقهاء.

٣. أنَّه واسع الرواية، فيمكنه أنْ يزيد على غيره.

٤. أنَّ هذه الزيادة قد ثبتتْ عنه من وجوه عند البخاري وغيره، كما ثبتت في رواية مَعْمَرٍ في «الصحيح» من رواية أبي ذَرٍّ، وفي غير «الصحيح» عند ابن منده، كما سبق في كلام ابن حجرٍ.

٥. أنَّ البخاري قد أخرجه في «صحيحه»، وسَبَقَه شيخه الدارميُّ فأخرجه في «سُنَنِه»، وعندما سُئِلَ الدارميُّ: تأخذُ به؟ قال: «إِي واللهِ»[(٣)]، ويعني ذلك تصحيحه له.

فالرواية صحيحةٌ محفوظةٌ للأوزاعيِّ عن يحيى، ولها شواهد من وجوه أخرى، منها:

---

(١) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". رقم كتبه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١: ٣٠٨.

(٢) ابن حجر، "فتح الباري"، ١: ٣٠٨.

(٣) عثمان بن سعيد الدارمي، "سنن الدارمي". تحقيق: فواز أحمد، وخالد السبع. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، (٧٣٧).

١. ما أخرجه مسلمٌ[١] من حديث بِلالٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ».

٢. وما أخرجه مسلم[٢] أيضًا من حديث الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ».

الحديث الثالث

قال البخاريُّ: «بابُ مَنْ أَخَفَّ الصَّلاَةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ» ثم قال في أوله[٣]: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، قال: أَخْبَرَنَا الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ، قال: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عن يحيى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أَبِي قَتَادَةَ، عن أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ، عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي لأَقُومُ فِي الصَّلاَةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلاَتِي كَرَاهِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

قال البخاري تعقيبًا عليه: «تَابَعَهُ: بِشْرُ بنُ بَكْرٍ، وابنُ المُبَارَكِ، وبَقِيَّةُ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ».

أ- روايات الحديث:

١. روايةُ بِشْر بن بَكْرٍ عن الأوزاعي: رواها البخاريُّ[٤]، وأبو داودَ[٥]، وابن ماجه[٦].

٢. روايةُ ابنِ المبارك عن الأوزاعي: رواها أحمد[٧]، والنسائي[٨].

---

(١) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٧٥).
(٢) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٤٧).
(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٠٧).
(٤) المصدر السابق (٨٦٨).
(٥) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٧٨٩).
(٦) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٩٩١).
(٧) الشيباني، "مسند أحمد"، (٢٢٦٠٢).
(٨) النسائي، "السنن الكبرى"، (٩٠١)، النسائي، "المجتبى"، (٨٢٥).

وتابعهم: عُمَرُ بنُ عبد الواحد عن الأوزاعيِّ به، ومن طريقه أخرجه أبو داود[١]، وابن ماجه[٢].

ب- الترجيح:

روى الحديثَ: الوليد بن مسلمٍ عن الأوزاعيِّ، وكان الوليد عالمًا بحديث الأوزاعيِّ.

وقال مروان بن محمدٍ: «إذا كتبتَ حديثَ الأوزاعيِّ عن الوليدِ بن مسلمٍ فما تُبَالي مَن فاتَك»، وقال: «كان الوليد بن مسلم عالمًا بحديث الأوزاعيِّ»[٣].

وتكلَّم الدارقطنيُّ وغيره في روايته عن الأوزاعيِّ[٤].

وقال الذهبيُّ: «البخاريُّ ومُسْلِمٌ قد احْتَجَّا به، ولَكِنَّهُمَا يَنْتَقِيَانِ حديثَه، ويَتَجَنَّبَانِ ما يُنكَرُ له»[٥].

وقد أُمِنَ بمتابعة بِشْرِ بن بَكْرٍ له عن الأوزاعي عند البخاري، والمتابعات الأخرى عند غيره.

كما أنَّ له شواهداً، منها ما رواه البخاري عقبه[٦] من حديث أنسِ بنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: «**إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ**».

(١) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٧٨٩).
(٢) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٩٩١).
(٣) المزي، "تهذيب الكمال"، ٣١: ٩٣.
(٤) المصدر السابق (٣١/ ٩٧).
(٥) (١٠) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٩: ٢١٦.
(٦) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٠٨ - ٧١٠).

الحديث الرابع

قال البخاريُّ[١]: «بَابُ إِذَا أَسْمَعَ الإِمَامُ الآيَةَ»، ثم قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ بِأُمِّ الكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَصَلاَةِ العَصْرِ، وَيُسْمِعُنَا الآيَةَ أَحْيَانًا وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى».

أ- روايات الحديث:

تُوبع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثيرٍ عند البخاري في «صحيحه»، وعند غيره.

ب- الإسناد:

تابَعَهُ كلٌّ من:

١. هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، ومن طريقه أخرجه البخاريُّ[٢] عن المَكِّيِّ بن إبراهيمَ، وأخرجه[٣] أيضًا عن أبي نُعَيْمٍ، وأخرجه أبو داود[٤] من طريق يحيى -يعني القطان-، والنسائي[٥] من طريق معاذ بن هشام، وابن ماجه[٦] من طريق يزيدَ بن هارونَ، جميعهم عن هشامٍ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، بإسناده.

٢. شَيْبان بن عبد الرحمن النَّحْوِيُّ، ومن طريقه أخرجه البخاري[٧] عن أبي نُعَيْم عن شيبان عن يحيى بن أبي كثيرٍ بإسناده.

---

(١) المصدر السابق (٧٧٨).

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٦٢).

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٧٩).

(٤) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٧٩٨).

(٥) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٥٠).

(٦) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٨٢٩).

(٧) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٥٩).

٣. هَمَّام بن يحيى، ومن طريقه أخرجه البخاري[(١)] عن موسى بن إسماعيلَ، ومسلمٌ[(٢)] وأبو داود[(٣)] من طريق يزيدَ بن هارونَ، جميعهم عن همامٍ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ بإسناده.

٤. الحجاج الصَّوَّاف، ومن طريقه أخرجه مسلمٌ[(٤)]، وأبو داود[(٥)]، والنسائي[(٦)]، وابن ماجه[(٧)] من طريق ابن أبي عَدِيٍّ عن الحجاج -يعني الصَّوَّاف- عن يحيى بن أبي كثيرٍ بإسناده.

٥. أبانُ بن يزيدَ العطَّار، ومن طريقه أخرجه أبو داود[(٨)] من رواية يزيدَ بن هارونَ، والنسائي[(٩)] من طريق عبد الرحمن بن مهدي، جميعهم عن أبان عن يحيى بن أبي كثيرٍ بإسناده.

٦. أبو إسماعيل إبراهيم بن عبد الملك، ومن طريقه أخرجه النسائي[(١٠)] عن يحيى بن أبي كثيرٍ بإسناده.

٧. مَعْمَر بن راشد: أخرجه عبد الرزاق[(١١)] عن مَعْمَر عن يحيى بن أبي كثيرٍ بإسناده.

جـ- المتن:

رواية الأوزاعي التي أخرجها البخاري: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٧٦).
(٢) مسلم، "صحيح مسلم"، (٤٥١).
(٣) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٧٩٩).
(٤) مسلم، "صحيح مسلم"، (٤٥١).
(٥) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٧٩٨).
(٦) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٥٢).
(٧) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٨١٩).
(٨) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٧٩٩).
(٩) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٥١).
(١٠) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٤٨).
(١١) الصنعاني، "مصنف عبد الرزاق"، (٢٦٧٥).

كَانَ يَقْرَأُ بِأُمِّ الكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَصَلاَةِ العَصْرِ، وَيُسْمِعُنَا الآيَةَ أَحْيَانًا وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى».

فذَكَرَ في روايته:

١. القراءة بأُمِّ القرآن وسورة معها في الركعتين الأُولَيَيْن من الظهر والعصر، وتابَعَه على ذلك: هشامٌ وأبانُ، وتَابَعَهما همامٌ عند مسلمٍ وغيره.

لكن لفظ روايته ورواية شيبان عند البخاري: «**يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ**»، ففيها: «**سورتَيْن**» بدلاً من «**سورة**»، ووَافَقَهما الحَجَّاج الصَّوَّاف عند مسلمٍ والنسائيِّ، وأبانُ في روايةٍ عنه عند النسائي بلفظ: «**يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ**».

٢. «**يُسْمعهم الآية أحيانًا**»، وتابعه عليها: مَعْمَرٌ وهشامٌ وشيبان وأبان وهَمَّام وأبو إسماعيل.

٣. إطالة الركعة الأولى، وتَابَعَه على ذلك: شيبان وهشام وأبان وهَمَّام والحجاج وأبو إسماعيل.

كذلك تابعهم: مَعْمَرٌ، وزاد الإطالة في الأولى من الفجر أيضًا، وفي آخر روايته: «**فَظَنَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُدْرِكَ النَّاسُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى**».

ولم يذكر «**الفجر**» في روايته، وتابعه على ذلك: أبان، وهشامٌ من رواية المَكِّيِّ ومعاذٍ عنه، وخالفهم: مَعْمَرٌ وهَمَّام والحجاج وشيبان وأبو إسماعيل فذَكَروه في روايتهم، ووافَقَهم: هشامٌ مِن روايَتَي أبي نُعَيْم والقطان عنه.

د- الترجيح:

ظهر من روايات الحديث عند البخاري وغيره أَنَّه قد تُوبِع عليه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ.

وقد جَوَّد الأوزاعيُّ لفظَ روايتِه، ووافقَ غيرَه على ألفاظه.

ولا يُعارض قولُه في روايته: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ بِأُمِّ الكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَصَلاَةِ العَصْرِ**»؛ قول أبانَ وغيره السابق: «**يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ**».

فالمعنى المراد بقوله «**يقرأ بسورة**» أي: في كلِّ ركعةٍ، والمراد في قوله «**بسورَتَيْن**» أي: في الركعتَيْن، فيقرأ بسورةٍ في كلِّ ركعةٍ كما قال الأوزاعيُّ في روايته، ولا اختلاف بين الروايات هنا.

وقد ورد اللفظان عند البخاريِّ في رواية الأوزاعي: «**بِأُمِّ الكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ**»، وفي رواية شيبان وغيره: «**فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ**»، لاتِّفاق المعنى.

الحديث الخامس

قال البخاريُّ[1]: «بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ»، ثم قال: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بنُ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ.

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَبْدَ اللهِ، لا تَكُنْ مِثْلَ فُلاَنٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

وَقَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي العِشْرِينَ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يحيى، عن عُمَرَ بنِ الحَكَمِ بنِ ثَوْبَانَ، قال: حَدَّثَنِي أبو سَلَمَةَ مِثْلَهُ، وتَابَعَهُ عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ.

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (١١٥٢).

أ- روايات الحديث:

ذَكَرَ البخاريُّ الاختلاف على الأوزاعيِّ في هذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: عن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن عن عبدِ الله بن عَمْرٍو رضي الله عنهما، وقد روى هذا الوجه عن الأوزاعيِّ كلٌّ مِنْ:

١. مُبَشِّر بن إسماعيلَ، ومن طريقه أخرجه البخاري كما سبق.

٢. عبد الله بن المُبارك[(١)]، ومن طريقه أخرجه البخاري والنسائي[(٢)]، وقال النسائيُّ: «أَدْخَلَ بِشْرُ بنُ بَكْرٍ بينَ يحيى وبينَ أبي سَلَمَةَ عُمَرَ بن الحَكَم»، ثم أوردَ روايته كما ستأتي في الوجه الثاني.

٣. أبو معاوية، ومن طريقه أخرجه أحمد[(٣)].

٤. الوليد بن مسلم، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه[(٤)].

٥. محمد بن كثير المِصِّيصِيُّ، ومن طريقه أخرجه البزار[(٥)]، وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلَّا عبد الله بن عمرو، ولا نعلم رواه عن يحيى إلَّا الأوزاعي».

٦. عمر بن عبد الواحد، ومن طريقه أخرجه ابن حبان[(٦)].

٧. يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّيُّ، ومن طريقه أخرجه الطبراني[(٧)].

---

(١) وهو في عبد الله بن المبارك، "الزهد". المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (بيروت: دار الكتب العلمية)، (١٢١١).

(٢) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٣٠٥)، النسائي، "المجتبى"، (١٧٦٣).

(٣) الشيباني، "مسند أحمد"، (٦٥٨٤).

(٤) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (١٣٣١).

(٥) أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، "مسند البزار = البحر الزخار". المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وغيره. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٤-١٤٣٠هـ)، (٢٣٥٨).

(٦) أبو حاتم محمد ابن حبان البُستي (مؤلف الصحيح)، "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، ترتيب: المحقق: شعيب الأرنؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ)، (٢٦٤١).

(٧) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير". تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي. (جـ١٣، ١٤ من المعجم الكبير)، ١٣: ٣٨٠.

٨. أبو إسحاق الفزاري، ومن طريقه عَلَّقَه العلائي[(١)].

وجميعهم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سَلَمَةَ عن عبدِ الله بن عَمْرٍو، بدون زيادة في الإسناد.

الوجه الثاني: عن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن عَمْرِو بن الحَكَم بن ثوبانَ عن أبي سَلَمَةَ عن عبدِ الله بن عَمْرٍو، بزيادة عمرو بن الحَكَم بن ثوبان في إسناده بين يحيى بن أبي كثيرٍ وأبي سَلَمَةَ.

وقد روى هذا الوجه عن الأوزاعيِّ كلٌّ مِنْ:

١. ابنُ أبي العِشْرِين، ومن طريقه عَلَّقَهُ البخاريُّ؛ وأخرجه موصولًا: ابن أبي عاصم[(٢)].

٢. عمرو بن أبي سَلَمَةَ أبو حَفْصٍ التِّنِّيسيُّ، ومن طريقه عَلَّقَه البخاري؛ وأخرجه موصولًا: مسلمٌ[(٣)].

٣. بِشْر بن بَكْرٍ، ومن طريقه أخرجه النسائي[(٤)].

وجميعهم عن الأوزاعي عن يحيى عن عَمْرِو بن الحَكَم عن أبي سلَمَة عن عبدِ الله بنِ عَمْرٍو، بزيادة عَمْرِو بن الحَكَم في إسناده.

وذَكَرَ الدارقطنيُّ[(٥)] هذا الوجه، وقال: «زادوا رجلًا».

ب- الترجيح:

رواه البخاري من طريق الأوزاعي بدون زيادة في إسناده، ثم أشار للطرق التي زادتْ رجلًا.

---

(١) العلائي، "جامع التحصيل"، (ص ١٣٢).

(٢) ابن أبي عاصم، "الآحاد والمثاني". المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١١هـ)، (٨١١).

(٣) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).

(٤) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٣٠٦)، النسائي، "المجتبى"، (١٧٦٤).

(٥) علي بن عمر الدارقطني، "التتبع". المحقق: مقبل بن هادي الوادعي. (ط٣، صنعاء: دار الآثار، ١٤٣٠هـ)، (ص ١٥٣).

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ[١]: «الناسُ يقولون: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة؛ لا يُدْخِلون بينهم عُمَرَ، وأَحْسَبُ أَنَّ بعضَهم قال: يحيى عن محمدِ بن إبراهيم، عن أبي سَلَمَةَ، عن عبد الله، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم»، فلم يجزم بترجيح أحد الوجهين على الآخر.

وقال ابن حجر: «وزيادة عُمَرَ بن الحكم في هذا الإسناد من المَزِيد في مُتَّصِل الأسانيد بلا ريب؛ فإنَّ ابنَ المبارك ومُبَشِّر بن إسماعيل لم يُوصَفَا بالتدليس وقد صرَّحا في روايتهما بسماع الأوزاعي له من يحيى وبسماع يحيى من أبي سَلَمَةَ»[٢].

وقد أخرجه مسلمٌ بالزيادة، ولم يُخرجه بغيرها، وأخرجه البخاريُّ بدونها ثم أشار للوجه الآخر بالزيادة، وقد وقع التصريح بالسماع في الوجهين، فالظاهر أنه من المَزِيد في مُتَّصِل الأسانيد كما قال ابنُ حجرٍ.

وقد أخرجه البخاري[٣] بعده مباشرةً من وجهٍ آخر: بإسناده عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عنهما، قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟**» قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: «**فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمَتْ عَيْنُكَ، وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ**».

وقال البغوي: «حديث صحيح متفقٌ على صحَّتِه»[٤].

(١) ابن أبي حاتم، "علل الحديث"، (٣٤٤).

(٢) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، "تغليق التعليق". المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، الأردن: دار عمار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٤٣٢.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (١١٥٣).

(٤) الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة". تحقيق: الأرنؤوط، والشاويش. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، (٩٣٩).

الحديث السادس

قال البخاريُّ[١]: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الحَسَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

أ- روايات الحديث:

تُوبِع عليه شيخ الأوزاعي يحيى بن أبي كثيرٍ، فيما أخرجه أيضًا البخاري[٢]، وأبو داود[٣]، والترمذي[٤]، والنسائي[٥]، من طريق مالكٍ[٦]، عن عَمْرِو بنِ يَحْيَى المَازِنِيِّ، عن أبيه، قال: سَمِعْتُ أبا سعيدٍ الخُدْرِيَّ، قال: قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث.

وتابعهما كلٌّ مِنْ:

١. سفيان ابنُ عُيَيْنَةَ، ومن طريقه أخرجه مسلمٌ[٧]، والنسائي[٨].

٢. عبد العزيز بن محمدٍ الدراورديُّ، ومن طريقه أخرجه الترمذي[٩].

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٤٠٥).

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٤٤٧) (١٤٥٩) (١٤٨٤).

(٣) أبو داود، "سنن أبي داود"، (١٥٥٨).

(٤) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٦٢٧).

(٥) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٣٧).

(٦) وهو في مالك بن أنس الأصبحي، "الموطأ". المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. (ط١، أبو ظبي، الإمارات: مؤسسة زايد، ١٤٢٥هـ)، رواية يحيى.

(٧) مسلم، "صحيح مسلم"، (٩٧٩).

(٨) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٣٧).

(٩) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٦٢٦).

٣. سفيان الثوري، ومن طريقه أخرجه الترمذي[١]، والنسائي[٢].

٤. إبراهيم بن طهمان، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه[٣].

٥. شعبة، ومن طريقه أخرجه الترمذي[٤]، والنسائي[٥].

٦. يحيى بن سعيد الأنصاري، ومن طريقه أخرجه النسائي[٦].

٧. روح بن القاسم، ومن طريقه أخرجه النسائي[٧].

٨. وعُبيد الله بن عُمَرَ، ومن طريقه أخرجه النسائي[٨].

جميعهم عن عَمْرِو بن يحيى بإسناده.

وقد تُوبع عَمْرو بن يحيى على روايته عن أبيه، فتابعه كلٌّ مِنْ:

١. عُمَارة بن غَزِيَّة، ومن طريقه أخرجه مسلم[٩].

٢. محمد بن يحيى بن حَبَّانَ، ومن طريقه أخرجه الدارميُّ[١٠]، ومسلمٌ[١١]، والنسائي[١٢].

٣. محمد بن عبد الرحمن بن صَعْصَعَةَ، ومن طريقه أخرجه النسائي[١٣].

جميعهم عن يحيى بن عُمَارَة، به.

وقد تُوبِع يحيى على روايته عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، فتابعه كل مِنْ:

(١) (١٠) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٦٢٧).

(٢) (١١) السائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٣٧).

(٣) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (١٧٩٩).

(٤) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٦٢٧).

(٥) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٣٧) (٢٢٦٥) (٢٢٧٨).

(٦) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٣٨).

(٧) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٧٥).

(٨) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٧٨).

(٩) مسلم، "صحيح مسلم"، (٩٧٩).

(١٠) الدارمي، "سنن الدارمي"، (١٦٧٤).

(١١) مسلم، "صحيح مسلم"، (٩٧٩).

(١٢) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٦٤) (٢٢٧٤).

(١٣) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٦٤).

١. أبو الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ عن أبي سعيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه -به-، ومن طريقه أخرجه أبو داود[(١)] والنسائي[(٢)]، وقال أبو داود عقبه: «أبو الْبَخْتَرِيُّ لم يَسمعْ من أبي سعيدٍ».

٢. عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَةَ عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، ومن طريقه أخرجه مالكٌ[(٣)] عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعَةَ، عن أبيه عبد الله، به.

٣. عَبَّاد بن تميم، ومن طريقه أخرجه النسائي[(٤)].

ب- الترجيح:

ظهر من تخريج الحديث بأَنَّه تُوبِع عليه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، فقد رواه مالكٌ وغيره عن شيخ يحيى بن أبي كثير، كما ورد أيضًا من وجوه أخرى، وقال الترمذيُّ عقبه: «حَسَنٌ صحيحٌ».

الحديث السابع

قال البخاري[(٥)]: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، وَبِشْرُ بْنُ بَكْرٍ التِّنِّيسِيُّ، قَالاَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَادِي العَقِيقِ يَقُولُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الوَادِي المُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ».

(١) أبو داود، "سنن أبي داود"، (١٥٥٩).
(٢) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٧٧).
(٣) الأصبحي، "موطأ مالك"، رواية يحيى.
(٤) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٢٦٤) (٢٢٦٧) (٢٢٧٦).
(٥) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٥٣٤).

أ- روايات الحديث:

ورد للحديث وجهٌ آخر عن الأوزاعيِّ عند البخاريِّ[١] أيضًا عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بن إسحاقَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، به.

ورواه أبو داودَ[٢] من طريق مسكين عن الأوزاعيِّ -به-، وأشار لروايات أخرى عن الأوزاعي.

ورواه ابن ماجه[٣] من طريق محمد بن مصعب، والوليد بن مسلمٍ، كلاهما عن الأوزاعيِّ، به.

وقد تُوبع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثيرٍ، فتابعه:

علي بن المُبَارك عن يحيى بن أبي كثيرٍ -به-، ومن طريقه أخرجه البخاري[٤].

ب- الترجيح:

ثبت بأَنَّه تُوبع الأوزاعي على روايته عند البخاريِّ أيضًا.

الحديث الثامن

قال البخاري[٥]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَا عَبْدَ اللهِ، أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟**»، فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «**فَلاَ تَفْعَلْ صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ**

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٢٣٣٧).
(٢) أبو داود، "سنن أبي داود"، (١٨٠٠).
(٣) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٢٩٧٦).
(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٣٤٣).
(٥) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٩٧٥).

تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»، فَشَدَّدْتُ، فَشُدِّدَ عَلَيَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً قَالَ: «**فَصُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، وَلاَ تَزِدْ عَلَيْهِ**»، قُلْتُ: وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ؟ قَالَ: «**نِصْفَ الدَّهْرِ**»، فَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبِرَ: يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأعاده البخاري[(١)] في «الصحيح» مختصرًا، بالإسناد نفسه.

أ- روايات الحديث:

تُوبِع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثير، فتابعه كلٌ مِنْ:

١. شيبان، ومن طريقه أخرجه البخاري[(٢)]، ومسلم[(٣)].

٢. حُسَيْن المُعَلِّم، ومن طريقه أخرجه البخاري[(٤)].

٣. عكرمة بن عَمَّار، ومن طريقه أخرجه مسلمٌ[(٥)].

٤. أبو إسماعيل إبراهيم بن عبد الملك القَنَّاد، ومن طريقه أخرجه النسائي[(٦)].

وقد توبع يحيى بن أبي كثير على روايته عن أبي سَلَمَة، فتابعه:

ابن شهاب الزهري، ومن طريقه أخرجه البخاري[(٧)]، ومسلم[(٨)]، وأبوداود[(٩)]، والنسائي[(١٠)].

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٥١٩٩).
(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، (٥٠٥٤).
(٣) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، (٦١٣٤).
(٥) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(٦) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧١٢).
(٧) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٩٧٦) (٣٤١٨).
(٨) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(٩) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٢٤٢٧).
(١٠) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧١٣).

وقد تُوبِع أبو سَلَمَة على روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما -مطوَّلًا ومختصرًا- فتابعه كلٌّ مِنْ:

١. عَمْرو بن أَوْسٍ الثقفي، ومن طريقه أخرجه البخاري[(١)]، ومسلم[(٢)]، وأبو داود[(٣)]، وابن ماجه[(٤)].

٢. أبو العباس السائب بن فَرُّوخ الشاعر، ومن طريقه أخرجه البخاري[(٥)]، ومسلم[(٦)]، والترمذي[(٧)]، والنسائي[(٨)].

٣. سعيد بن المُسَيِّب، ومن طريقه أخرجه البخاري[(٩)]، ومسلم[(١٠)]، وأبو داود[(١١)]، والنسائي[(١٢)].

٤. مجاهد بن جبر، ومن طريقه أخرجه البخاري[(١٣)]، والنسائي[(١٤)].

٥. أبو المليح بن أسامة، ومن طريقه أخرجه البخاري[(١٥)]، ومسلم[(١٦)]، والنسائي[(١٧)].

٦. سعيد بن ميناء، ومن طريقه أخرجه مسلم[(١٨)].

---

(١) (١٠) البخاري، "صحيح البخاري"، (١١٣١) (٣٤٢٠).
(٢) (١١) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(٣) (١٢) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٢٤٤٨).
(٤) (١٣) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (١٧١٢).
(٥) البخاري، "صحيح البخاري"، (١١٥٣) (١٩٧٧) (١٩٧٩) (٣٤١٩).
(٦) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(٧) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٧٧٠).
(٨) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧٠٤) (٢٧١٨ - ٢٧٢٢).
(٩) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٩٧٦) (٣٤١٨).
(١٠) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(١١) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٢٤٢٧).
(١٢) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧١٣).
(١٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٩٧٨) (٥٠٥٢).
(١٤) (١٠) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧١٠) (٢٧١١) (٨٠١٢).
(١٥) (١١) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٩٨٠) (٦٢٧٧).
(١٦) (١٢) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(١٧) (١٣) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧٢٣).
(١٨) (١٤) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).

٧. أبو عياض عمرو بن الأسود، ومن طريقه أخرجه مسلم[(١)]، والنسائي[(٢)].

ب- الترجيح:

ظهر من تخريج الحديث عدم انفراد الأوزاعي به عن يحيى بن أبي كثير، وأنه تُوبِع على روايته عن يحيى، كما تُوبِع يحيى على روايته عن أبي سَلَمَة، وتوبع أبو سلمة على روايته عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وقد أخرج البخاري أغلب هذه المتابعات.

وقال الترمذي: «حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».

الحديث التاسع

قال البخاري[(٣)]: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلاَ يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلاَ يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلاَ تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ»، فَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ» فَقَامَ أَبُو شَاهٍ -رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ- فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»، قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ:

(١) (١٥) مسلم، "صحيح مسلم"، (١١٥٩).
(٢) (١٦) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٧١٥) (٢٧٢٤).
(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٢٤٣٤).

مَا قَوْلُهُ اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الخُطْبَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أ- روايات الحديث:

رواه مسلمٌ[١]، وأبو داود[٢]، والترمذي[٣]، والنسائي[٤]، وابن ماجه[٥]، من وجوه عن الوليد بن مسلمٍ، به.

وتُوبع الوليد على روايته عن الأوزاعي، فتابعه كلٌ مِنْ:

١. يحيى بن حمزة، ومن طريقه أخرجه النسائي[٦].

٢. إسماعيل بن عبد الله، ومن طريقه أخرجه النسائي[٧].

وتُوبع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثيرٍ، فتابعه كلٌ مِنْ:

١. شيبان، ومن طريقه أخرجه البخاري[٨]، ومسلم[٩].

٢. حرب بن شداد، ومن طريقه أخرجه الدارمي[١٠]، وأبو داود[١١].

ب- الترجيح:

تُوبِع الوليد عن الأوزاعي في الحديث، كما تُوبِع عليه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.

وذكر البخاري متابعة شيبان عن يحيى بن أبي كثير.

---

(١) مسلم، "صحيح مسلم"، (١٣٥٥).

(٢) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٢٠١٧) (٣٦٤٩) (٤٥٠٥).

(٣) الترمذي، "سنن الترمذي"، (١٤٠٥) (٢٦٦٧).

(٤) النسائي، "السنن الكبرى"، (٥٨٢٤) (٦٩٦٢).

(٥) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٢٦٢٤).

(٦) النسائي، "السنن الكبرى"، (٦٩٦٣).

(٧) النسائي، "السنن الكبرى"، (٦٩٦١).

(٨) البخاري، "صحيح البخاري"، (١١٢) (٦٨٨٠).

(٩) مسلم، "صحيح مسلم"، (١٣٥٥).

(١٠) الدارمي، "سنن الدارمي"، (٢٦٤٢).

(١١) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٤٥٠٥).

الحديث العاشر

قال البخاري[١]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلاَةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ، فَإِذَا قُضِيَ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثُوِّبَ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَقَلْبِهِ، فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا، حَتَّى لاَ يَدْرِيَ أَثَلاَثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ ثَلاَثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا، سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ».

أ- روايات الحديث:

رواه النسائي من طريق إسماعيل بن عبد الله بن سَمَاعَةَ عن الأوزاعي، به.

وقد توبع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثير، فتابعه:

هشامٌ -يعني الدستوائي-، ومن طريقه أخرجه الدارمي[٢]، ومسلمٌ[٣]، والنسائي[٤].

وتوبع يحيى بن أبي كثير على روايته عن أبي سَلَمَة، فتابعه كلٌ مِنْ:

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٣٢٨٥).
(٢) الدارمي، "سنن الدارمي"، (١٢٤٠) (١٥٣٥).
(٣) مسلم، "صحيح مسلم"، (٣٨٩).
(٤) النسائي، "السنن الكبرى"، (١١٧٧).

١. ابن شهاب الزهري، ومن طريقه أخرجه البخاري[١]، ومسلم[٢]، وأبو داود[٣]، والترمذي[٤]، والنسائي[٥]، وابن ماجه[٦].

٢. سلمة بن صفوان بن سَلَمَةَ، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه[٧].

كما تُوبع أبو سلمة على روايته عن أبي هريرة، فتابعه كلٌّ مِنْ:

١. الأعرج، ومن طريقه أخرجه البخاري[٨]، ومسلمٌ[٩]، وأبو داود[١٠]، والنسائي[١١].

٢. أبو صالح، ومن طريقه أخرجه مسلمٌ[١٢].

ب- الترجيح:

تُوبِع عليه الأوزاعي، كما تُوبِع عليه يحيى بن أبي كثيرٍ، وقال الترمذي: «حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».

الحديث الحادي عشر

قال البخاري[١٣]: حَدَّثَنَا أَبُو المُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٢٣٢).
(٢) مسلم، "صحيح مسلم"، (٣٨٩).
(٣) ابو داود، "سنن أبي داود"، (١٠٣٠، ١٠٣١).
(٤) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٣٩٧).
(٥) النسائي، "السنن الكبريط، (٥٩٦) (١١٧٦).
(٦) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (١٢١٦).
(٧) (١٠) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (١٢١٧).
(٨) (١١) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٢٢٢).
(٩) (١٢) مسلم، "صحيح مسلم"، (٣٨٩).
(١٠) (١٣) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٥١٦).
(١١) (١٤) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٦٤٦).
(١٢) (١٥) مسلم، "صحيح مسلم"، (٣٨٩).
(١٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٣٢٩٢).

ح وحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللهِ، وَالحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ حُلُمًا يَخَافُهُ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ».

أ- روايات الحديث:

رواه أحمد[١] عن أبي المغيرة ومحمد بن مصعب قالا: حدثنا الأوزاعي به.

ورواه النسائي[٢] من طريق أبي المغيرة به.

ورواه النسائيُّ[٣] أيضًا من طريق الوليد عن الأوزاعي به.

وقد توبع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثير، فتابعه:

عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، ومن طريقه أخرجه البخاري[٤].

ورُوي بإسناد آخر ليحيى بن أبي كثيرٍ، وفيه:

رواه عبد الله بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه -مثلما رواه الجماعة-.

ورواه أيضًا عبد الله بن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبيه يحيى عن أبي سَلَمَةَ عن أبي قَتَادَةَ.

وأخرجه البخاري[٥] عن مُسَدَّد عن عبد الله بن يحيى بن أبي كثيرٍ بالوجهين معًا.

(١) الشيباني، "مسند أحمد"، (٢٢٥٦٤).
(٢) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٦٦٦).
(٣) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٦٦٨).
(٤) البخاري، "صحيح البخاري"، (٦٩٨٦).
(٥) البخاري، "صحيح البخاري"، (٦٩٨٦).

وقد توبع يحيى بن أبي كثير على روايته عن أبي سَلَمَةَ عن أبي قتادةَ، فتابعه كلٌّ مِنْ:

١. عُبَيْد الله بن أبي جعفر، ومن طريقه أخرجه البخاري[١].

٢. يحيى بن سعيد يعني الأنصاري، ومن طريقه أخرجه أحمد[٢]، والبخاري[٣]، ومسلم[٤]، وأبو داود[٥]، والترمذي[٦]، والنسائي[٧]، وابن ماجه[٨].

٣. ابن شهاب الزهري، ومن طريقه أخرجه أحمد[٩]، والبخاري[١٠]، ومسلم[١١]، والنسائي[١٢].

٤. عبد رَبِّه بن سعيد، ومن طريقه أخرجه أحمد[١٣]، والبخاري[١٤]، و ومسلم[١٥]، النسائي[١٦].

٥. محمد بن إبراهيمَ، ومن طريقه أخرجه النسائي[١٧].

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٦٩٩٥).
(٢) الشيباني، "مسند أحمد"، (٢٢٦٣٥) (٢٢٦٤٤).
(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٥٧٤٧) (٦٩٨٤).
(٤) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٢٦١).
(٥) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٥٠٢١).
(٦) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٢٢٧٧).
(٧) النسائي، "السنن الكبرى"، (٧٥٨٠) (٧٦٠٨) (١٠٦٧٠) (١٠٦٧١).
(٨) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٣٩٠٩).
(٩) الشيباني، "مسند أحمد"، (٢٢٥٩٣) (٢٢٥٩٨).
(١٠) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٠٠٥).
(١١) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٢٦١).
(١٢) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٦٦٩).
(١٣) الشيباني، مسند أحمد"، (٢٢٥٨٣).
(١٤) البخاري، "صحيح البخاري"، (٧٠٤٤).
(١٥) مسلم، "صحيح مسلم"، (٢٢٦١).
(١٦) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٦٦٤).
(١٧) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٦٧٩).

ب- الترجيح:

تُوبِع الأوزاعي على روايته عن يحيى بن أبي كثي، وظهر فيه إسنادٌ آخر ليحيى عن أبي سَلَمَةَ، وقد تُوبِع على روايته عن أبي سَلَمَةَ.

وروى الإسنادين عن يحيى ابنُه عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وكذلك رواهما الأوزاعيُّ عن يحيى.

وقد تقدَّمت رواية الأوزاعي عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه.

أما رواية الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي قتادة، فقد رواها النسائيُّ[(١)] من طريق محمد بن كثيرٍ عن الأوزاعيِّ، وقال الترمذي عقب روايته: «وهذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ».

الحديث الثاني عشر

قال البخاري[(٢)]: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو، عَنْ أَشَدِّ مَا صَنَعَ المُشْرِكُونَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: رَأَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَوَضَعَ رِدَاءَهُ فِي عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ بِهِ خَنْقًا شَدِيدًا، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَفَعَهُ عَنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿٢٨﴾ [غافر: ٢٨].

(١) النسائي، "السنن الكبرى"، (١٠٦٦٧).
(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، (٣٦٧٨).

رواه البخاري[١] عن عَيَّاش بن الوليد، حدثنا الوليد بن مُسْلم، حدثني الأوزاعي به.

ورواه البخاري[٢] أيضًا عن علي بن عبد الله، حدثنا الوليد بن مسلم به.

أ- روايات الحديث:

توبع محمد بن إبراهيم التيمي على روايته عن عروة، فتابعه كلٌ مِنْ:

١. يحيى بن عروة بن الزبير، عن أبيه عروة به، ومن طريقه أخرجه أحمد[٣].

٢. هشام بن عروة، ومن طريقه أخرجه الطبراني[٤].

ب- الترجيح:

تُوبِع شيخ يحيى بن أبي كثيرٍ على روايته عن عروة، وهي أيضًا متابعة لرواية الأوزاعي عن يحيى.

الحديث الثالث عشر

قال البخاري[٥]: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلاَبَةَ الجَرْمِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ، فَأَسْلَمُوا، فَاجْتَوَوْا المَدِينَةَ «فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا» فَفَعَلُوا فَصَحُّوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا، وَاسْتَاقُوا الإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأُتِيَ

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٣٨٥٦).

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، (٤٨١٥).

(٣) الشيباني، "مسند أحمد"، (٧٠٣٦).

(٤) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط". المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين)، (٩١٠٠).

(٥) البخاري، "صحيح البخاري"، (٦٨٠٢).

بِهِمْ «فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا».

قال البخاري[١]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ، بإسناده.

ورواه النسائي[٢] من غير وجهٍ عن الأوزاعي، بإسناده.

أ- روايات الحديث:

تُوبع يحيى بن أبي كثير على روايته عن أبي قِلَابَةَ، فتابعه كلٌ مِنْ:

١. أيوب، ومن طريقه أخرجه البخاري[٣]، وأبو داود[٤]، والنسائي[٥].

٢. سَلْمَان أبو رجاء مولى أبي قلابة، ومن طريقه أخرجه البخاري[٦]، ومسلم[٧]، والنسائي[٨].

وتُوبِع أبو قلابة على روايته عن أنسٍ، فتابعه كلٌ مِنْ:

١. قتادة، ومن طريقه أخرجه البخاري[٩]، والترمذي[١٠]، والنسائي[١١].

٢. ثابت، ومن طريقه أخرجه البخاري[١٢]، والترمذي[١٣]، والنسائي[١٤].

---

(١) البخاري، "صحيح البخاري"، (٦٨٠٣).
(٢) السنن الكبرى (٣٤٧٤) (٣٤٧٥) (١١٠٧٨).
(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، (٢٣٣) (٣٠١٨) (٦٨٠٤) (٦٨٠٥).
(٤) أبو داود، "سنن أبي داود"، (٤٣٦٤).
(٥) النسائي، "السنن الكبرى"، (٣٤٧٦).
(٦) البخاري، "صحيح البخاري"، (٤١٩٣) (٤٦١٠) (٦٨٩٩).
(٧) مسلم، "صحيح مسلم"، (١٦٧١).
(٨) النسائي، "السنن الكبرى"، (٣٤٧٣).
(٩) البخاري، "صحيح البخاري"، (١٥٠١) (٤١٩٢) (٥٦٨٦) (٥٧٢٧).
(١٠) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٧٢).
(١١) النسائي، "السنن الكبرى"، (٢٩٠) (٣٤٨١) (٣٤٨٢) (٣٤٨٣).
(١٢) البخاري، "صحيح البخاري"، (٥٦٨٥).
(١٣) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٧٢).
(١٤) النسائي، "السنن الكبرى"، (٣٤٨٣).

٣. حُمَيْد الطويل، ومن طريقه أخرجه مسلم[١]، والترمذي[٢]، والنسائي[٣]، وابن ماجه[٤].

٤. سليمان التيمي، ومن طريقه أخرجه مسلم[٥]، والترمذي[٦]، والنسائي[٧].

٥. عبد العزيز بن صُهَيْب، ومن طريقه أخرجه مسلم[٨]، والنسائي[٩].

ب- الترجيح:

تُوبِع يحيى بن أبي كثير على روايته عن أبي قِلَابَةَ، كما تُوبِع أبو قلابة على روايته عن أنسٍ، وقد رواه البخاري من طريق أبي قِلَابَةَ وغيره عن أنسٍ.

(١) مسلم، "صحيح مسلم"، (١٦٧١).
(٢) الترمذي، "سنن الترمذي" (٧٢).
(٣) النسائي، "السنن الكبرى"، (٣٤٧٧) (٣٤٧٨) (٣٤٧٩) (٣٤٨٠).
(٤) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه"، (٢٥٧٨) (٣٥٠٣).
(٥) مسلم، "صحيح مسلم"، (١٦٧١).
(٦) الترمذي، "سنن الترمذي"، (٧٣).
(٧) النسائي، "السنن الكبرى"، (٣٤٩٢).
(٨) مسلم، "صحيح مسلم"، (١٦٧١).
(٩) النسائي، "السنن الكبرى"، (٧٥٢٦).

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج تؤكد دقة النقد الحديثي، والمنهجية الصارمة للإمام البخاري في اختيار الروايات الصحيحة، من خلال دراسة رواية الإمام الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في «صحيح البخاري»، وتحليل منهج الإمام البخاري في تخريج هذه الأحاديث.

ومن أبرز النتائج التي خلص إليها البحث:

أولًا: أخرج البخاري ثلاثة عشر حديثًا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، توبع الأوزاعي أو شيخه في جميعها، مما يدل على عدم تفرده بها، ولم تقتصر هذه الروايات على البخاري، وإنما وُجد لها شواهد ومتابعات عند مسلم وأصحاب الكتب الستة، مما يعزز صحتها وثبوتها.

ثانيًا: ثبت عدم الطعن في صحة نقل الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، مما يؤكد دقة المحدثين في نقلهم وتصحيحهم للروايات، وأهمية تتبع الطرق المختلفة للرواية، والتحقق من المتابعات والشواهد التي تدعم النصوص الحديثية.

ثالثًا: أكدت الدراسة على دقة منهج الإمام البخاري في صحيحه والتزامه الصارم بشروط الصحة في اختيار الروايات، مما يبرز مكانة الصحيح في علم الحديث، ويؤكد مصداقيته باعتباره أوثق مصادر السنة النبوية.

التوصيات:

١. **ضرورة تتبع الطرق الحديثية** عند دراسة أي إسناد، وعدم الاقتصار على الحكم العام دون استقراء شامل للروايات والمتابعات والشواهد.
٢. **عدم الاغترار بالشبهات المثارة حول السنة النبوية**، وخاصة ما يثار حول الصحيح.

٣. **التأكيد على أهمية البحث في مناهج المحدثين** من خلال الدراسات النقدية المتعمقة التي تبين دقة تصحيحاتهم، وتوضح طرق تعاملهم مع الروايات الحديثية وفق منهج علمي دقيق.

٤. **تشجيع الباحثين على دراسة الطبقات الحديثية**، ومعرفة تفاوت مراتب الرواة في الرواية، وأثر ذلك في قبول الأحاديث وردها، مما يعزز الفهم النقدي للنصوص الحديثية.

٥. **الاهتمام بتحليل الشواهد والمتابعات**، ودورها في تقوية أو تضعيف الروايات، من خلال تطبيق المناهج النقدية التي اعتمدها المحدثون الأوائل في تصحيح الأسانيد والمتون.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل». تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، مصور من طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند (١٣٩٦هـ - ١٣٧١هـ).

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، «علل الحديث». المحقق: فريق من الباحثين بإشراف د. الحميد، ود. الدريس. (ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ).

ابن أبي عاصم، «الآحاد والمثاني». المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة. (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١١هـ).

ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر، «معجم ابن الأعرابي». تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني. (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ).

ابن المبارك، عبد الله، «الزهد». المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن المنذر، «الأوسط». تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ).

ابن المنذر، «الأوسط». تحقيق: مجموعة من المحققين، راجعه: أحمد بن سليمان. (ط١، دار الفلاح، ١٤٣٠هـ).

ابن حبان، «صحيح ابن حبان = الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان».

ابن حبان، أبو حاتم محمد البُستي، «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، ترتيب: المحقق: شعيب الأرنؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي، «المجروحون». المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ط١، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ).

ابن حبان، محمد البُستي، «مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار». تحقيق وتعليق: مرزوق على ابراهيم. (ط١، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، «تقريب التهذيب». المحقق: محمد عوامة. (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، «تهذيب التهذيب». (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي. (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، «تغليق التعليق». المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، الأردن: دار عمار، ١٤٠٥هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، «فتح الباري شرح صحيح البخاري». رقم كتبه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، «لسان الميزان». المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م).

ابن راهويه، إسحاق، «مسند إسحاق بن راهويه». المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ١٩٩١م).

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن، «شرح علل الترمذي». المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. (ط١، الزرقاء – الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ).

ابن رجب، عبد الرحمن الحنبلي، «شرح علل الترمذي». المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ).

ابن سعد، محمد بن سعد، «الطبقات الكبرى». تحقيق: إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م).

ابن سعد، محمد بن سعد، «الطبقات الكبير». المحقق: علي محمد عمر. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م).

ابن عدي، «الكامل». المحقق: مازن محمد السرساوي. (ط١، الرياض – السعودية: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ).

ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، «الكامل في ضعفاء الرجال». تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. (ط١، بيروت–لبنان: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، «تاريخ دمشق». المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).

ابن عمار، «علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج». المحقق: علي بن حسن الحلبي. (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع).

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، «المنتخب من العلل للخلال». انتخاب: موفق الدين ابن قدامة المقدسي. المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٣هـ).

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، «المنتخب من العلل». المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله. (ط١، الرياض: دار الراية، ١٩٩٨م).

ابن ماجه، محمد بن يزيد، «سنن ابن ماجه». المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء الكتب العربيَّة).

ابن معين، أبو زكريا يحيى، «سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين». المحقق: أحمد محمد نور سيف. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ).

ابن معين، يحيى، «تاريخ ابن معين (رواية الدوري)». المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ).

ابن معين، يحيى، «معرفة الرجال عن يحيى بن معين»، رواية: أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحْرِز. تحقيق: محمد كامل القصار. (ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ).

ابن معين، يحيى، «معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين»، رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز. المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ).

ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، «الآداب الشرعية والمنح المرعية». (عالم الكتب).

أبو حاتم ابن حبان، «الثقات». تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان. (ط١، حيدر آباد الدكن الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ).

أبو داود، سليمان بن الأشعث، «سنن أبي داود». المحقق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد. (بيروت: دار الفكر).

أبو داود، سليمان بن الأشعث، «سنن أبي داود». تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي. (ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

أبو عوانة، «مسند أبي عوانة». المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٨م).

الأصبحي، مالك بن أنس، «الموطأ». المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. (ط١، أبو ظبي، الإمارات: مؤسسة زايد، ١٤٢٥هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، «التاريخ الأوسط». المحقق: تيسير بن سعد. (ط١، الرياض: دار الرشد، ١٤٢٦هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، «التاريخ الكبير». (حيدر آباد - الدكن، الهند: دائرة المعارف العثمانية).

البخاري، محمد بن إسماعيل، «التاريخ الكبير». تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، ومحمود النحال. (الرياض: دار الناشر المتميز).

البخاري، محمد بن إسماعيل، «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه». المحقق: محمد زهير الناصر. (ط١، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، «صحيح البخاري». المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، «مسند البزار = البحر الزخار». المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وغيره. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٤-١٤٣٠هـ).

البغوي، الحسين بن مسعود، «شرح السنة». تحقيق: الأرنؤوط، والشاويش. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، «السنن الكبير». المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات. (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤٣٢هـ).

الترمذي، محمد بن عيسى، «الجامع الكبير = سنن الترمذي». تحقيق: بشار عواد معروف. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م).

الترمذي، محمد بن عيسى، «سنن التِّرمذيِّ». المحقق: أحمد محمَّد شاكر، وأكمله آخرون. (ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٨هـ).

الترمذي، محمد بن عيسى، «علل الترمذي الكبير»، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي. المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ).

الحاكم، «المستدرك». (بيروت: دار المعرفة).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، «تاريخ بغداد». تحقيق: د. بشار عواد. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

الدارقطني، علي بن عمر، «التتبع». المحقق: مقبل بن هادي الوادعي. (ط٣، صنعاء: دار الآثار، ١٤٣٠هـ).

الدارقطني، علي بن عمر، «العلل الواردة في الأحاديث النبوية». تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. (ط٣، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٤هـ).

الدارقطني، علي بن عمر، «سنن الدارقطني». تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وآخرين. (ط١، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).

الدارمي، عثمان بن سعيد، «سنن الدارمي». تحقيق: فواز أحمد، وخالد السبع. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، «سير أعلام النبلاء». تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». المحقق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. (ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال». تحقيق: علي محمد البجاوي. (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد، «تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام». تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. (ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).

الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، «تاج العروس من جواهر القاموس». تحقيق: جماعة من المختصين. (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ).

السجستاني، أبو داود، «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل». تحقيق: محمد علي قاسم العمري. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ).

سنن الترمذي = الجامع الكبير.

الشيباني، أحمد بن حنبل، «العلل ومعرفة الرجال» رواية: عبد الله. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

الشيباني، أحمد بن حنبل، «العلل ومعرفة الرجال»، رواية المرُّوذِيِّ وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس. (ط١، بومباى – الهند: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ).

الشيباني، أحمد بن حنبل، «مسائل الإمام أحمد»، رواية أبي داود. المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله. (ط١، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ).

الشيباني، أحمد بن حنبل، «مسائل الإمام أحمد»، رواية: ابنه صالح، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٣٣هـ).

الشيباني، أحمد بن حنبل، «مسند الإمام أحمد بن حنبل». بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ).

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، «سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم». تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣١هـ).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، «الوافي بالوفيات». المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ).

الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، «المصنف». المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد، «المعجم الأوسط». المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين).

الطبراني، سليمان بن أحمد، «المعجم الكبير». المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية).

الطبراني، سليمان بن أحمد، «المعجم الكبير». تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي. (جـ ١٣، ١٤ من المعجم الكبير).

الطبراني، سليمان بن أحمد، «المعجم». تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني. (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ).

العجلي، أحمد بن عبد الله، «تاريخ الثقات». (ط١، دار الباز، ١٤٠٥هـ).

العقيلي، «الضعفاء». تحقيق: د. مازن السرساوي. (ط٢، مصر: دار ابن عباس، ٢٠٠٨م).

العُقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، «الضعفاء». المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل بالتعاون مع أبي الحداد. (ط١، دار التأصيل، ٢٠١٣م).

العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي، «جامع التحصيل في أحكام المراسيل». المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ط٢، بيروت، لبنان: دار عالم الكتب، ١٤٠٧هـ).

الفسوي، يعقوب بن سفيان، «المعرفة والتاريخ». المحقق: أكرم ضياء العمري. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).

القاسم بن سلام، «الطهور». حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان. (ط١، جدة – الشرفية: مكتبة الصحابة، سليم الأول – الزيتون: مكتبة التابعين، ١٤١٤هـ).

الكلاباذي، أحمد بن محمد، «رجال البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد». المحقق: عبد الله الليثي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ).

الكوسج، إسحاق بن منصور، «مسائل الإمام أحمد وابن راهويه»، رواية إسحاق بن منصور الكوسج. تحقيق: خالد الرباط - وئام الحوشي - جمعة فتحي. (السعودية: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ).

المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». تحقيق: د. بشار عواد معروف. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ه).

مُغْلطاي، ابن قليج الحنفي، «إكمال تهذيب الكمال». تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٢٢ه).

النسائي، أحمد شعيب، «السنن الصغرى = المجتبى». المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ).

النسائي، أحمد شعيب، «السنن الكبرى». المحقق: حسن شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، «الكنى والأسماء». المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، «المسند الصحيح = صحيح مسلم».

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، «صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ». تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

الهاشمي، سعدي بن مهدي، «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية». (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ).

وكيع، محمد بن خلف، «أخبار القضاة». تحقيق: عبد العزيز المراغي. (ط١، القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٦٦ه، صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن - الرياض).

الجرح والتعديل

باب يعنى ببيان معاني ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها
وتأثيرها على الراوي

وصف الراوي بـ «مليح النظم» في علم الجرح والتعديل

د. خيرية بنت عليٍّ بن سعيد القحطاني
أستاذ مساعد
قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.4

ملخص البحث

يتناول هذا البحث، الموسوم بـ «وصف الراوي بـ(مليح النظم) في علم الجرح والتعديل : دراسة تحليلية نقدية»، دلالة هذا الوصف في سياق علم الجرح والتعديل، **مستهدفًا بيان مدى تأثيره على تقييم الحديث** وصحته. يبدأ البحث بتمهيد يتضمن التعريف اللغوي والاصطلاحي لعبارة «مليح النظم»، ثم يعرض في مبحثه الأول موارد هذا الوصف في كتب الجرح والتعديل، مبرزًا أنه استُخدم غالبًا كمدح أدبي وبلاغي يعكس حسن البيان وجودة السبك، أما المبحث الثاني فيبحث أثر هذا الوصف على صحة الحديث، مستعرضًا شواهد تطبيقية تؤكد أن اقترانه بألفاظ التوثيق والضبط مثل «ثقة» و«حافظ» يعزز قوة الرواية، بينما يظلّ منفردًا مجرد مدح بلاغي لا يُبنى عليه حكم التوثيق. ويهدف البحث إلي : تحليل مفهوم وصف الراوي بـ«مليح النظم» في علم الجرح والتعديل، و**مقارنة وصف «مليح النظم» بأوصاف** أخرى مشابهة، وتقديم إسهام علمي جديد في دراسة أوصاف الرواة، وتزويد الباحثين والمهتمين بمرجع علمي متعمق.وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالاستقراء والمقارنة بين نصوص التراجم وأقوال النقاد. وتوصل البحث إلى أن وصف «مليح النظم» ليس مصطلحًا نقديًا مستقلًا، وإنما هو تعبير بلاغي يدل على جودة الأداء وحسن البيان، ولا يثبت به توثيق الراوي إلا إذا اقترن بأوصاف ضبطية معتبرة، ومع ذلك فإن حسن النظم يسهم في وضوح الرواية وسهولة حفظها، مما يقلل من احتمالية الخطأ والتحريف.

الكلمات المفتاحية: وصف الراوي، مليح النظم، الجرح والتعديل، التحليل النقدي، دراسة تحليلية .

Abstract

Dr. Khairiyyah bint Ali bin Sa'id Al-Qahtani
Department of Sunnah and Its Sciences
College of Shari'ah and Fundamentals of Religion
King Khalid University

This study, entitled "The Description of a Narrator as 'Muliḥ al-Naẓm' (Eloquent in Expression) in the Science of al-Jarḥ wa al-Taʿdīl: An Analytical Critical Study", examines the meaning and function of this description within the framework of narrator evaluation. The research analyzes its linguistic and technical definitions, traces its occurrences in the literature, and assesses its impact on the reliability of ḥadīth.Findings show that "Muliḥ al-Naẓm" was primarily used as a rhetorical compliment denoting eloquence and stylistic refinement, rather than as an independent critical term. When coupled with evaluative expressions such as "thiqah" (trustworthy) or "ḥāfiẓ" (expert memorizer), it reinforces the strength of the narration; when used alone, it carries no probative value for authentication. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by induction and comparison, and concludes that while eloquence does not establish reliability, it facilitates clarity and memorability, thus indirectly contributing to the preservation of ḥadīth.

Keywords: narrator description; elegant composition; al-jarh wa al-taʿdīl; critical analysis; analytical study.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على النبي محمد، قدوة العلماء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ...

فتُعدُّ دراسة الرواة وأوصافهم من أعظم مباحث علوم الحديث، إذ يقوم عليها تقييم صحة الأحاديث وثبوتها، ومن ثَمَّ فإن معرفة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل ضرورة لا غنى عنها لكل باحث في هذا المجال. ومن بين هذه الأوصاف، وصف الراوي بـ «مليح النظم»، وهو وصف لا زال بحاجة إلى دراسة دقيقة لتحديد دلالاته الدقيقة وموضعه ضمن سلم الجرح والتعديل. فهل هو مدح أم ذم؟ وهل له تأثير في تقييم الحديث؟.

يأتي هذا البحث ليملأ فجوة علمية في دراسة هذا الوصف الذي قلَّ ما عُني به في كتب الجرح والتعديل، على الرغم من ظهوره في بعض المصادر. وسنحاول من خلال هذا البحث رصد دلالات وصف «مليح النظم»، وتبيان موقف العلماء منه، ومقارنته بأوصاف أخرى، مع الاستفادة من الدراسات التي تناولت أوصاف الرواة بشكل عام. وستتم الدراسة من خلال جمع البيانات وتحليلها نقديًا.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

١ - تساعد الدراسة في فهم كيفية تقييم الرواة بناءً على أوصاف دقيقة وفريدة.

٢- تساهم في إثراء المكتبة العلمية بدراسة جديدة ومفصلة.

أهداف البحث :

١ - تحليل مفهوم وصف الراوي بـ«مليح النظم» في علم الجرح والتعديل.

٢ - بيان تأثير هذا الوصف على الرواية والراوي.

٣ - مقارنة وصف «مليح النظم» بأوصاف أخرى مشابهة.

أسئلة البحث :

١ - ما مفهوم وصف الراوي بـ«مليح النظم» في كتب الجرح والتعديل؟

٢ - ما تأثير هذا الوصف على الرواية والراوي ؟

٣ - كيف يختلف وصف «مليح النظم» عن أوصاف أخرى مثل «حسن الحديث» أو «عسر الحديث»؟

منهج البحث :

المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُجمع النصوص المتعلقة بوصف «مليح النظم» في كتب الجرح والتعديل، ويُحلل معانيها ومواقعها، والمنهج النقدي من خلال إبراز آراء الأئمة في هذا الوصف واستخداماتهم له .

حدود البحث :

الحد الزمني : التركيز على المصادر الأساسية قديما وحديثا وحتى عصرنا الحديث، والحد الموضوعي : وصف الراوي بـ«مليح النظم» فقط، مع مقارنة لأوصاف ذات صلة، والحد المكاني : المصادر العربية الإسلامية.

إجراءات البحث :

١ - استقراء وجمع النصوص التي اطلق فيها العلماء هذا الوصف..

٢ - تصنيف النصوص بحسب دلالاتها.

الدراسات السابقة :

١. ألفاظ الجرح والتعديل المختلف فيها بين المتقدمين والمتأخرين، الدكتور محمد بهاء النور عبد الرحيم عثمان، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، العدد ٣٢، ١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧م، **يتناول** البحث دراسة الألفاظ المختلف فيها بين المتقدمين والمتأخرين في الجرح والتعديل، وذلك ببيان دلالاتها ومراتبها، ومدى تأثيرها في الحكم على الرواة، مع التأكيد على ضرورة التثبت والتوازن في إطلاق أحكام الجرح والتعديل، وفق الضوابط الشرعية والعلمية، حفاظًا على صحة الحديث.

٢.وصف الراوي بـ«عسر الحديث»، ليلى بنت سعيد بن عبد الله السابر، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، ٣١ يناير ٢٠٢١م، **عرض** البحث مفهوم وصف الراوي بـ«عسر الحديث»، مع بيان أسبابه ودلالاته في علم الجرح والتعديل، ودراسة تطبيقية لعدد من الرواة الذين وُصفوا به. بيّنت الدراسة أن وصف «عسر الحديث» لا يعد ذمًا قاطعًا بل قد يشير إلى ضعف في النقل يتفاوت أثره على تقييم الحديث، كما عرضت أقوال العلماء بشأن هذا الوصف وتطبيقاته.

٣ . وصف الراوي بـ«حلو» و«أحلى» في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم/ عائشة بنت فراج العقلا، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية مج١ ع٣٣ (١٤٤٤ هـ، ٢٠٢٣ م) ص ١٠١٩-١٠٦٨- **يهدف** البحث إلى دراسة دلالة مصطلحي «حلو» و«أحلى» عند ابن أبي

حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، وتحديد المقصود بهما عند وصف الرواة. وقد خلصت الدراسة إلى أن «حلو الحديث» لا يدل بالضرورة على ثقة الراوي، بل يُطلق على الثقة وغيره. أما «أحلى»، فقد ورد في ثمانية مواضع، غالبها للمقارنة بين راويين، وفي موضعين دون مقارنة. كما أظهرت الدراسة أن ابن أبي حاتم وافق بقية النقاد في استخدام «أحلى» للموازنة بين الرواة.

تناولت الدراسات السابقة أوصاف الرواة في علم الجرح والتعديل من جوانب متعددة، حيث ركزوا على موانع الجرح والتعديل، مؤكدين ضرورة التوازن والضوابط الشرعية والعلمية في تقييم الرواة، وبينوا أن وصف «عسر الحديث»،ليس ذمًا قاطعًا بل ضعف متغير في النقل، أما دلالة أوصاف «حلو» و«أحلى» عند ابن أبي حاتم فهي لا تعبر دائمًا عن الثقة أو الذم المباشر، **يُضيف بحثنا** بعدًا جديدًا بالتركيز على وصف «مليح النظم»، الذي لم يحظ بدراسة مفصلة سابقًا، مع تحليل نقدي للنصوص الأصلية وتوضيح الفروق بينه وبين أوصاف أخرى كـ«حسن الحديث» و«عسر الحديث». كما يدرس أثر هذا الوصف على صحة الحديث من خلال تطبيقات عملية على رواة محددين، ليملأ فراغًا بحثيًا ويقدم إطارًا واضحًا لفهم هذا الوصف ضمن علم الجرح والتعديل، مما يخدم الباحثين والمهتمين في علوم الحديث.

خطة البحث :

التمهيد : التعريف بـ : مليح النظم : لغة واصطلاحا، وأهميته في علم الجرح والتعديل، وفيه :

أولا : تعريف مليح النظم : لغة واصطلاحا .

ثانيا : أهمية وصف «مليح النظم» في تقييم الرواة وصحة الحديث .

المبحث الأول : وصف الراوي بـ«مليح النظم»، وفيه.

المطلب الأول : ورود وصف «مليح النظم» في كتب الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: تفسير العلماء ومواقفهم من وصف «مليح النظم»

المبحث الثاني : أثر وصف «مليح النظم» على صحة الروايات، وفيه:

المطلب الأول: تطبيقات عملية على رواة وُصفوا بـ«مليح النظم».

المطلب الثاني: أثر وصف «مليح النظم» على صحة المرويات وثبوتها

الخاتمة : النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع .

التمهيد : التعريف بـ :
مليح النظم : لغة واصطلاحا، وأهميته في علم الجرح والتعديل :

يُعدُّ علمُ الجرح والتعديل أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة: وهذا العلم يعدُّ من الأهمية بمكان؛ ذلك أن الغرض من معرفته حفظُ سنَّة الرسول -ﷺ- فمن أهميته: إجماع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبرُ العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل؛ لذلك كان السؤال عن المخبِر من أهل العلم والمعرفة واجبًا محتمًا، وهو يعتني بوصف ضبط الرواة وعدالتهم وتحرير الألفاظ التي ترد بشأنهم[1]، ومن تلك الأوصاف ما يبدو في ظاهره تعبيرًا أدبيًّا، لكنه يحمل في اصطلاح النقاد- أحيانا- دلالة منهجية، ومن ذلك وصف الراوي بـــعبارة «مليح النظم».

وهذا الوصف يكشف جانبًا من شخصية الراوي وأدائه، ويُعين على فهم طريقته في النقل، مما قد يكون له أثر في تقويم مروياته.

(١) انظر: شهاب الدين أبو الفضل بن حجر العسقلاني، «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير». (ط١، دار الكتب العلمية،١٤١٩ه/ ١٩٨٩م)، ١ :٢٧ .

أولًا: تعريف «مليح النظم» لغة واصطلاحًا :

لغةً : المليح من الحُسن والجمال، ضد القبيح، يقال: «مَلُح الرجل» إذا حَسُن وجهه وكلامه، و«المليح» الجميل المحمود في أوصافه أو أفعاله[(١)]، وأما النَّظم، فهو التأليف والترتيب بين أجزاء الكلام على وجه متناسق[(٢)]، وذكر ابن منظور- رحمه الله- أن: النَّظْم في الأصل: التأليف والترتيب والاتساق، وأصله من جمع اللؤلؤ أو الخرز في خيط، ثم استُعمل لكل كلام أو أمرٍ مرتبٍ متناسق. ويُطلق على العقد المنظوم، وعلى طريقة الشيء ونظامه أي ملاكه واستقامته، ويُقال: «انتظم» إذا استقام واتصل بعضه ببعض، و«النظام» هو الخيط أو الرباط الذي تُجمع فيه الأشياء، ثم توسع فيه فصار يطلق على العادة المستمرة، والسيرة المنتظمة[(٣)].

اصطلاحًا : يظهر من خلال التتبع أن المصادر الحديثية والمعجمية لم تفرد - فيما وقفت عليه - عبارة «مليح النظم» بتعريف اصطلاحي محدد، وإنما ورد استعمالها في كتب التراجم والجرح والتعديل على سبيل الوصف العرضي في سياق ترجمة الراوي، دون أن تُعطى دلالة نقدية مستقلة، ويُستفاد من ذلك أن هذا الوصف يُراد به التنويه بحسن سبك الراوي لكلامه أو شعره أو روايته، بما يعكس جودة بيانه وسلامة

(١) انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، «المعجم الوسيط». (دار الدعوة)، ٢ : ٨٨٣، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، «تاج العروس من جواهر القاموس» . المحقق: مجموعة من المحققين (دار الهداية)، ٧ : ١٤٥ .

(٢) انظر: المرجع السابق، ٣٣ : ٤٩٦ .

(٣) انظر: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، «لسان العرب-». (ط ١،بيروت : دار صادر)، ١٢ : ٥٧٨ .

لسانه، وهو في حقيقته وصف تعريفي أو إخباري، لا يُقصد به ابتداءً الحكم على عدالة الراوي أو ضبطه[(١)].

ثانيًا : أهمية وصف «مليح النظم» في تقييم الرواة وصحة الحديث :

لا يُعَدُّ وصف «مليح النظم» من مراتب الجرح أو التعديل الصريحة عند المحدثين، وإنما يندرج ضمن الأوصاف المكمِّلة أو المساندة التي يوردها النقاد في تراجم الرواة؛ بقصد التعريف بجانب من شخصياتهم أو أساليبهم، وقد يستفيد المحدث من هذه الأوصاف بحسب السياق، إذ إن حسن النظم قد يُشير – عند بعضهم – إلى العناية بألفاظ الكلام وحسن ترتيب المعاني، وهو ما قد يتناسب مع إحكام الرواية وضبطها[(٢)].

وقد نبَّه الحافظ ابن حجر – رحمه الله – إلى أهمية فهم دلالة ألفاظ النقاد، فقال: «ينبغي ملاحظةُ دلالةِ ألفاظ الجرح والتعديل، ومن المهم في هذا الموضوع أن ينظر المرء في دلالة لفظة الجرح أو التعديل ليُقدِّر حكمها ودرجتها، وهل تُسقِط رواية الراوي أم لا؟»[(٣)]، وأشار د. عبد الله الجديع إلى نحو ذلك بقوله: مراعاة دلالة ألفاظ الجرح والتعديل؛ إذ منها اللفظ المجمل الذي لا يتبين وجهه، فيبحث عن تفسيره في كلام قائله أو كلام غيره، أو بتأمل حال الراوي وحديثه، ومنها اللفظ الذي هو

(١) انظر: بشار عواد معروف، «مصطلحات الجرح والتعديل» . (ط ١،مؤسسة الرسالة، ١٤٢٨هـ)، ص : ٥١٢ ؛ نور الدين عتر الحسني، «منهج النقد في علوم الحديث» .(ط ٧، دار الفكر، ١٤٢٨هـ)، ص ٢٨٩ .

(٢) عند بعض النقاد كالسخاوي والسبكي – إلى العناية بألفاظ الكلام وحسن ترتيب المعاني، وهو ما قد يتناسب مع إحكام الرواية وضبطها. انظر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» . (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة)، ٢ : ١٤٥، و تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، «طبقات الشافعية الكبرى» . تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، (ط ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ)، ٦ : ٢١٤ .

(٣) ابن حجر العسقلاني، «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» . المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط ١، الرياض، مطبعة سفير بالرياض، ١٤٢٢ه)، ١ : ١٧١ .

ظاهر الإفادة للجرح ومعناه فيه بيّن، ومنها اللفظ الذي يتردد في وضوح دلالته بنفسه[١].

وبيّن السبكي- رحمه الله-عند حديثه عن ضابط الجرح والتعديل - ضرورة معرفة الناقد بمدلولات الألفاظ، فذكر: أنه مما ينبغي أن يُتفقَّد عند الجرح: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ؛ فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ - ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا وفي بعضها ذمًّا - أمر شديد، لا يدركه إلا قعيد بالعلم[٢]، وأكّد السخاوي أن بعض الأوصاف - وإن لم تكن من مراتب الجرح أو التعديل المباشرة - تفيد في الترجيح بين الأقوال عند الاختلاف في الحكم على الراوي[٣].

(١) عبد الله بن يوسف الجديع، «تحرير علوم الحديث» . (ط ١، بيروت-لبنان،مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ١ : ٥٣٤ .

(٢) انظر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، «قاعدة في الجرح والتعديل» . (ط ٥، بيروت، دار البشائر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص : ٢٣ - ٢٤ .

(٣) انظر: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» . تحقيق: علي حسين علي، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ١ : ٣٤١ .

المبحث الأول : وصف الراوي بـ«مليح النظم» :

إن دراسة الأوصاف اللفظية التي يوردها النقاد في تراجم الرواة - ولا سيما الأوصاف التي تبدو ظاهريًا أدبية أو بلاغية - تعدّ من الجوانب المهمة في منهج الجرح والتعديل، إذ قد تحمل هذه الأوصاف دلالات قرائنية تؤثر في ترجيح أحكام النقاد، ومن بين هذه الأوصاف المتفرقة في مصادر التراجم تأتي عبارة «مليح النظم»، وهي عبارة لغوية وأدبية تُذكر في تراجم الرواة في كتب التراجم والتاريخ والسير، وسنتتبع هنا ورود هذه اللفظة في مصادر التراجم والجرح والتعديل، ثم نفصّل مواقف العلماء ومداخل تفسيرهم لها، مع بيان ما يمكن استخلاصه منهجيًا في تقييم الحديث.

المطلب الأول : ورود وصف «مليح النظم» في كتب الجرح والتعديل :

أولًا : طبيعة ورود وصف «مليح النظم» في المصادر الحديثية «كتب التراجم والرجال» .

بالتحقيق الاستقرائي لعدد من المصنَّفات الترجمية يبيّن أن عبارة «مليح النظم» لا ترد عادةً في كتب المصطلح كتعريف اصطلاحي، وإنما ترد في متن التراجم كصفة تصف حالًا أدبيًا أو بلاغيًا للراوي أو للشاعر أو للأديب، وأحيانا ترد في ثنايا كتب التراجم للرواة والمحدثين.

وقد استعمل الذهبي- رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء» وصف «مليح النظم» بوصفه تعبيرًا ثنويًا أدبيًا يبرز براعة المترجَم له في إحكام صياغة الكلام المنظوم، شعرًا كان أو سجعًا، بما يجمع بين حسن السبك ودقة ترتيب المعاني وجودة اختيار الألفاظ، وهذا الوصف في منهج الذهبي -رحمه الله - ليس من المصطلحات النقدية التي تُبنى عليها أحكام الجرح والتعديل، وإنما هو من الأوصاف المكمّلة التي يقصد بها إبراز

ملامح الشخصية العلمية والثقافية، وإظهار جانبها الأدبي والبلاغي، وغالبًا ما يقرنه الذهبي بصفات أخرى مثل الفصاحة، ورقة الطبع، وحسن المحاضرة، ليقدّم للقارئ صورة متكاملة الأبعاد عن الراوي أو العالم، تشمل ثقافته، وذوقه، وأسلوبه في التعبير، إلى جانب ما قد يذكره من صفاته الخُلقية والعلمية[(١)].

أما في «تاريخ الإسلام» للذهبي، فيوظَّف هذا الوصف للدلالة على مهارة خاصة في حسن السبك والترتيب، مقرونة بجمال الأسلوب وسلاسته، دون الاقتصار على الشعر وحده، بل ليشمل كل صنوف الكلام البليغ، من خطابة ورسائل ومنثور القول، وهو بذلك يكشف عن تقدير المؤلف للجمال اللغوي بوصفه جزءًا من شخصية العالم أو الأديب، وإن لم يكن له أثر مباشر في وزن عدالته أو ضبطه في الرواية، قال: « موفق بن محمد بن حسين، القاضي، أبو المؤيد الخوارزمي، الحنفي، الأصولي، الصوفي، كان فقيها، عارفا بالنظر والجدل، قيما بالمناظرة، مليح النظم والنثر»[(٢)].

ثانيًا : ملامح ورود اللفظة واستعمالاتها عند علماء الجرح والتعديل:

مما يستوقف الباحث أنّ ورود « مليح النظم» يتوزّع بين مصادر تاريخية وأدبية (تراجم الأدباء) وبين مصادر تراجم الرواة، وهذا يعني أنّ الباحث في علم الجرح والتعديل لا يمكنه أن يعتبرها حكمًا نقديًا من نوع «الجرح» أو «التعديل» تلقائيًّا؛ بل يجب فحص سياقها: فالاستقراء النصي مهمّ هنا لمعرفة مرجعيتها ومعناها السياقي.

ثالثًا : تعدد الحقول المعجمية للعبارة :

(١) محمد بن أحمد الذهبي، «سير أعلام النبلاء» . (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، ١٢ : ٢٤٧، ٧ : ٣٥١، ١١ : ٤٥٢ .

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» . تحقيق: بشار عواد معروف، (ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ١٠ :٦١٧ .

العبارات التي وردت عند علماء الجرح والتعديل وهي من قبيل «مليح النظم» تتحرك في بيئتين لغويتين مختلفتين: بيئة النقد الأدبي، حيث يقصد بها الجمال الفني في السبك والإنشاء، وبيئة النقد الحديثي، حيث قد تُلمح - إن احتفت بها قرائن - إلى جودة الأداء اللفظي في الرواية.

تُلزم هذه الثنائية الباحث بأن يكون واعيًا للسياق ودلالات اللفظ، لذا قيل: «والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عبارتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»[(١)]، قال المعلمي اليماني- رحمه الله- : «صيغ الجرح والتعديل كثيرا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر»[(٢)]، وهو منهج علماء الجرح والتعديل[(٣)]، وقد قال صاحب «الباعث الحثيث»- رحمه الله-: «ويضيف ابن الصلاح- رحمه الله-: وقد فقدت شروط الأهلية في غالب أهل زماننا، ولم يبق إلا مراعاة اتصال السلسلة في الإسناد، فينبغي أن لا يكون مشهورًا بالفسق ونحوه، وأن يكون ذلك مأخوذًا عن ضبط سماعه من مشايخه من أهل الخبرة بهذا الشأن»[(٤)]، وقد تكررت هذه الفكرة عند المتأخرين كثيرًا، كمبدأ منهجي يوجّه الباحث بعدم أخذ اللفظ على

(١) الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى « إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر» . (ط ١، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ١ : ٣٦٠ .

(٢) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» . المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية) ص : ٩ .

(٣) انظر : الشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المأربي، «شرح عبارات التعديل والتجريح : شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» . (مصر، مكتبة ابن تيمية، ١٤١١ه)، ١ : ١٠٢، عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي، «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» . (ط ٨، مكتب المطبوعات الإسلامية)، ص : ١٢٩، وما بعدها.

(٤) أحمد محمد شاكر، «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» . (ط ١، دار العاصمة، ١٤١٦هـ)، ١ : ١٠٦ - ١٠٧ .

إطلاقه دون استقراء القرائن والسياق العام، فاللفظ نفسه قد يكتسب ألوانًا دلالية مختلفة باختلاف المجال المعرفي الذي يرد فيه.

وتأتي شروح السبكي والسخاوي-رحمهما الله- لتؤكِّد أن «الخبرة بمدلولات الألفاظ.... ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس... أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم»، فيشير ذلك إلى أن بعض الأوصاف، وإن لم تكن نصوصًا صريحة في الجرح أو التعديل، قد تُستعمل بوصفها قرائن مرجّحة عند وقوع التباين بين أقوال النقاد، ومن هذا المنطلق يمكن إدراج وصف «مليح النظم» في إطار القرائن المساندة، لا في دائرة الأحكام النقدية الصريحة، إلا إذا اقترن بصفات تدل على الضبط أو العدالة[(١)].

وأما الجهود البحثية المعاصرة في حقل دراسة ألفاظ الجرح والتعديل وعباراته، وما تفرّع عنها من تقارير علمية متخصّصة، فقد انتهت في معظمها إلى التشديد على ضرورة اعتماد منهج «التحليل الحقلي» أو «الاستقراء المقارن»، القائم على استقصاء جميع موارد اللفظ في مظانّه المتعددة، ثم تفكيك بنيته الدلالية في ضوء القرائن الداخلية للنصوص والملابسات الخارجية للسياق، وصولًا إلى المقابلة المنهجية بين طرائق توظيفه في النصوص الأدبية وموارد التراجم النقدية[(٢)].

أما في النصوص الأدبية، فإن ورود «مليح النظم» غالبًا ما يكون مقصورًا على سياق المديح الشعري أو الإنشائي، بلا علاقة بعالم الرواية أو النقد الحديثي، ومن ذلك ما أورده ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» حين قيل عن أحد الشعراء: «شاعر رقيق الحواشي مليح النظم

(١) انظر: إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن المديهش، «مصطلحات أئمة الحديث الخاصة، ويليها: القرائن الموصلة إلى فهم مقاصدهم في عبارات الجرح والتعديل». (ط ١، ١٤٢٨هـ)، ص: ٢٩.

(٢) انظر: أحمد معبد عبد الكريم، «مقدمة كتاب: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل». مراجعة وتدقيق: لجنة السنة النبوية بهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، (ط ١، القاهرة، مجمع مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م، [٩٧٨-٩٧٧-٢٠٥-٥٦٥-٤])، ٥: ١٢.

متمكن من القافية كثير التجنيس قلما يخلو له بيت من تصنيع وإحسان وبديع»[(١)]، ويظهر ذلك من اتصالها أحيانا بعبارات مثل: حسن الشعر فصيح القول مما يدل على أن المقصود بها في هذا السياق ملاحة القول وحسن النظم[(٢)]

رابعًا: خطورة الاستعمال غير الواعي لهذه اللفظة، وإنزالها على غير الوجه المراد:

الاستعمال غير الواعي لعبارة «مليح النظم» أو غيرها من الأوصاف ذات الدلالة المتغيرة بتغير السياق قد يؤدي إلى إسقاط معانٍ اصطلاحية على نصوص أدبية أو تاريخية لا تليق بها، مما يحرف المعنى المقصود ويخلط بين حقول معرفية مختلفة، وهذا هو موطن الخطر، إذ يؤثر هذا الاستخدام المبهم على تقييم الروايات بين قوة وضعف، ويتباين الحكم عليها، وقد حذر المحدثون من تحميل الألفاظ معانٍ ضيقة إلا إذا وردت ضمن سياق دقيق يتعلق بالحفظ والضبط والعدالة.

وقد أشار إلى ذلك ابن حجر -رحمه الله-، حين بيّن أن ألفاظ الجرح والتعديل ليست جامدة ثابتة في معناها، بل تتغير دلالتها تبعًا لحال الناقد وسياق الكلام، وقد يُستخدم اللفظ نفسه في المدح أو الذم، لذا فإن تأويل هذه الألفاظ يجب أن يكون بحسب الحال والسياق[(٣)]، فابن حجر -رحمه الله-، يشير إلى أن بعض الألفاظ لا يفهم منها المعنى الاصطلاحي المتخصص إلا إذا وردت في سياق معين وواضح خاص بضبط الرواية وعدالتها، وإلا فإن معناها النقدي يبقى غير محدد وعائم، فاللفظ بذاته قد يكون عامًا وغير دقيق، ولا يتحول إلى مصطلح نقدي

(١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، «معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب-» . المحقق: إحسان عباس، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م)، ٢ : ٨٤١ .

(٢) البغدادي، «تاريخ بغداد»، ٣ : ١٠١ .

(٣) انظر: ابن حجر العسقلاني، «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، ١ : ١٧٤ .

إلا حين يُستخدم ضمن جملة أوصاف واضحة تُبيّن الحفظ والعدالة، وإلا تبقى دلالته غير واضحة.

خامسًا : الاستقراء النصي المتقاطع :

في مجال دراسة الألفاظ والأوصاف النقدية في التراث الإسلامي، يبرز الاستقراء النصي المتقاطع كمنهج حيوي وضروري لفهم دلالات العبارات التي قد تبدو في ظاهرها لغوية بسيطة، لكنها تحمل في طياتها أبعادًا معرفية وفنية دقيقة، ومن أبرز هذه العبارات، «مليح النظم»، التي تتسم بتعدد معانيها وتداخل حقول دلالتها بين البلاغة، والرواية، والضبط.

يُقصد بالاستقراء النصي المتقاطع هنا جمع جميع مواضع العبارة في مصادر متنوعة: كتب الرجال التي تتناول نقد الرواة وصفاتهم، كتب التاريخ التي تحكي سير العلماء والأدباء، والكتب الأدبية التي تستخدم العبارات لوصف الشعراء والكتّاب، ويلي ذلك تحليل دقيق لبنية النصوص التي وردت فيها هذه العبارات، لا سيما ما سبقها وما بعدها من ألفاظ وأوصاف، مع التركيز على السياق العام والخاص.

يُعد هذا المنهج خطوة أساسية للتمييز بين المعاني المحتملة التي قد تتبناها العبارة، إذ لا تُفهم «مليح النظم» بمعزل عن الأوصاف المرافقة لها، فهل ترافقها أوصاف فنية صرف، مثل «جيد النظم» أو «سهل البيان»؟ أم تتداخل مع أوصاف ضبطية دقيقة، مثل «متقن القراءة» أو «صحيح الحكاية»؟ إن معرفة هذا السياق تُفضي إلى تفكيك دلالة العبارة ضمن وصف معرفي محدد، لا يمكن اختزاله بمعنى واحد مجرد.

هذا المنهج ليس بجديد في التراث الإسلامي، إذ مارسه ابن حجر العسقلاني-رحمه الله- بمهارة عالية في كتابه «لسان الميزان»، حيث لم يكن يكتفي بقراءة وصف راوٍ معين في مصدر واحد، بل كان يوازن بين

الأقوال المختلفة عنه في مصادر متعددة، مستخدمًا أدوات دلالية ونقدية دقيقة لكشف المقصود الحقيقي من الأوصاف[١].

ورد في «التعديل والتجريح»: «فعلى هذا يُحمَل ألفاظ الجرح والتعديل مَن فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن؛ وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرناه، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم»[٢]، هذا النص صريح جدًا في التذكير بأن فهم ألفاظ الجرح والتعديل يحتاج إلى علم بالأحوال المقصودة وقصد الناقد، ولا تُحمَّل هذه الألفاظ معانيها الاصطلاحية إلا ممن هو أهل لذلك.

كما يؤكد ذلك أحد الباحثين بقوله: « ليس كل لفظ من هذه الألفاظ يُؤخذ على ظاهره؛ فهناك ألفاظ يظنها بعض النقاد جرحًا، وهي في حقيقتها ليست كذلك. بل إن بعض النقاد يستخدمون نفس اللفظ، لكن دلالته تتغيّر تمامًا بحسب الزمان والمقام»[٣].

المطلب الثاني : تفسير العلماء وصف «مليح النظم» ومواقفهم منه :

من المقرّر عند أهل المصطلح أن عبارات الأئمة - رحمهم الله تعالى- تتباين في دلالاتها تباينًا كبيرًا؛ فمنها ما هو في أعلى درجات

(١) انظر : ابن حجر العسقلاني، «لسان الميزان في أسماء الرجال وأخبارهم» . المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، (ط ٢، بيروت - لبنان، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)، ص ٢٠٠-٢٠٤ .

(٢) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» . المحقق: د. أبو لبابة حسين، (ط ١، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م)، ١ : ٢٨٧ .

(٣) طارق رسلان محمود، «مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، بين النقاد والحافظ ابن حجر» . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة المنيا م ٩١، ع ٤، (٢٠٢٠م) : ٢٥٠-٢٦٨.

التعديل، ومنها المتوسط أو الأدنى، ومنها ما هو في مراتب الجرح الشديد أو الخفيف، بل قد يطلق الإمام الناقد اللفظة ذاتها في موضعين مختلفين ويريد في كلٍّ منهما معنى غير الآخر. ومن ثَمَّ، فإن تحديد مراد الإمام من لفظة معينة يقتضي فقهًا خاصًّا بأسلوبه، وإدراكًا لسياق كلامه، ولا يتأتّى ذلك إلا لمن لازم كتبهم وأدمن المطالعة فيها، وقارن بين المواضع، واستقرأ أقوال الناقد الواحد، ونظر بعين الإنصاف، وابتعد عن الاعتساف[(١)].

أما عن موقع وصف «**مليح النظم**» ضمن منظومة الأوصاف النقدية، فإنه ليس مصطلحًا اصطلاحيًا من مصطلحات الجرح أو التعديل، لكن الوصف به يعتبر **قرينة مساندة** تُستأنس بها عند الترجيح إذا اقترنت بأوصاف ضبطية أخرى، ولا تُسقط الرواية أو ترفعها بمجرّدها بعيدة عن غيرها، وهذا المعنى يتفق مع ما قرّره أئمة المصطلح من ضرورة ملازمة دلالة اللفظ وسياقه[(٢)].

قال ابن كثير -رحمه الله-: «والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك»[(٣)]، ويؤسس هذا القول لقاعدة أصولية في النقد الحديثي، مفادها أن ألفاظ الجرح والتعديل ليست قوالب جامدة، بل متصلة بسياق استعمالها وبأسلوب الناقد في مصنفاته، وعليه، فإن فهم عبارة مثل «مليح النظم» عند العلماء يتطلب تتبّع مواضع استعمالها، ومعرفة ما إذا

(١) انظر: د. فاروق حمادة، «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل». (ط ١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص: ٢٧٨.

(٢) انظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات». (ط ١، القاهرة-الرياض، مكتبة ابن تيمية -دار زمزم، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٨م)، ١: ١٣٧.

(٣) محمد بن أحمد الذهبي، «اختصار علوم الحديث». تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط ١، دار العاصمة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، ١: ٣٢١؛ شاكر، «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، ١: ٣٢١، وقد نقل العبارة السخاوي: السخاوي، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، ٢: ١١٠، ولم يعزها لابن كثير - رحم الله الجميع -؛ وانظر: عبد الكريم، «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ودلالاتها عند المحدثين»، ص: ٢٢-٢٦.

كانت تُذكر في سياق الثناء العلمي أو الأدبي أو كليهما، لتحديد دلالتها النقدية والبلاغية بدقة.

كما يقرر ابن حجر - رحمه الله - أن من المهم في دراسة ألفاظ الجرح والتعديل النظر في دلالتها بحسب اصطلاح قائلها وموضع استعمالها، وأن الألفاظ المجملة تحتاج إلى تتبّع واستقراء لمعرفة درجتها، وعليه، فإن وصف «مليح النظم» إنما يقوّي الصورة العامة للراوي إذا جاء مقرونًا بصفات تدل على الضبط، لكنه لا يقوم مقامها ولا يُستغنى به عن القرينة الصريحة في التوثيق[(١)]، فلابد من وجوب الجمع بين «النظر في اصطلاح القائل» و«النظر في موضع الاستعمال»، مع التركيز على أن الألفاظ المجملة لا يحكم عليها إلا بالاستقراء، وهذه القاعدة تحفظ الباحث من التسرع في تنزيل اللفظة على مرتبة جرح أو تعديل، ووصف «مليح النظم»، نجد أنه وصف مجمل لا يدل بذاته على الضبط أو العدالة مثل «ثقة حافظ» أو «ضابط متقن».

يقول السبكي-رحمه الله- : « فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمهما على غير وجهها والخبرة بمدلولات الألفاظ ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختل باختلاف عرف الناس وتكون في بعض الازمان مدحا وفي بعضها ذما أمر شديد لا يدركه إلا فقيه بالعلم ومما ينبغي أن يتفقد أيضا حاله في العلم بالأحكام الشرعية فرب جاهل ظن الحلال حراما فجرح به ومن أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال»[(٢)]، لهذا السبب اعتبر السبكي-رحمه الله- أن الفهم اللغوي والدلالي للألفاظ جزء من ضوابط الجرح والتعديل، ويذكر شمس الدين السخاوي-رحمه الله- : عكس من يفرّقون بين الأوصاف الصريحة وغير الصريحة، يؤكد السخاوي أنّ الأوصاف غير الصريحة قد تلعب دورًا في الترجيح عند

(١) ابن حجر العسقلاني، «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، ١ : ١٧١ .
(٢) السبكي، «قاعدة في الجرح والتعديل»، ١ : ٥٣ .

التباين بين النقاد، أي إنها قرائن تضاف إلى سائر القرائن، ولا تُستعمل منفردة لسقوط أو توثيق الراوي[١].

تحليل وصف «مليح النظم» وأثر السياق في تحديد معناه الحديثي :

بالنظر في استعمالات العلماء لكلمة «السياق» يظهر أن المقصود هو الظرف الذي سيقت فيه الكلمة أو الجملة المراد فهمها، وهو كل ما أحاط بالنص من قرائن يتحدد بها المراد، ولهذا لا يجوز قطع الكلمة أو الجملة عن سياقها، بل تُفهم في ظل ما أحاط بها مما قبلها أو بعدها في النص، وكذلك المناسبة التي قيل فيها النص، والظرف الزماني والمكاني، والبيئة الاجتماعية، والمقاصد التشريعية، وأحوال المخاطبين، وغير ذلك مما له أثر بالغ في تحديد المفهوم الصحيح[٢].

وهذا الفهم ينسجم مع ما قرّره الطلحي من أن السياق- في اصطلاحنا المعاصر- يمثله الكلام في موضع النظر، شاملاً ما يسبقه أو يلحق به من كلام[٣]، وفي مقاربة أوسع، يذهب - أحد المعاصرين- إلى أن : السياق يتحدد بالشيء نفسه، وبهذا المفهوم لا ينحصر السياق في إطار بعينه؛ فسياق النمط اللغوي أو النص يُعَدّ نمطًا داخلًا في سياق أكبر، وهذا السياق الكبير نفسه يُعَدّ بدوره سياقًا أكبر، وهكذا. فالنص سياق للوحدات الأصغر (الجمل والتراكيب) التي وردت فيه، والجملة سياق للكلمة المفردة التي وردت فيها، إذ تتحدد بهذه الجملة دلالة الكلمة، والكلمة سياق للحروف والأصوات[٤].

(١) انظر: السخاوي، «فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي»، ٢ : ٣٥، وما بعدها.

(٢) المرجع السابق (٤٤).

(٣) ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، «دلالة السياق» . (ط ١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ)، ١ : ٥١ .

(٤) انظر: عيد علي مهدي بلبع، «السياق وتوجيه دلالة النص مقدمة فى نظرية البلاغة النبوية « . (ط ١، القاهرة، دار الكتب المصرية- القاهرة، ٢٠٠٨م)، ص : ١٢٧، ١٢٩ .

وقد أكّد ابن القيم – رحمه الله– على أهمية إعطاء السياق حقَّه من التأمّل؛ حتى يؤتي أُكُلَه في بيان المراد، فكون اللفظ صريحًا أو كناية أمر يختلف باختلاف عرف المتكلّم والمخاطَب والزمان والمكان؛ فكم من لفظٍ صريح عند قوم، وليس بصريح عند آخرين، وفي مكان دون مكان، وزمان دون زمان. فلا يلزم إذا كان صريحًا في خطاب الشارع أن يكون صريحًا عند كل متكلم، وهذا ظاهر لكل منصف[(١)].

فيمكن القول: إن النظر في هذا الوصف بالمقارنة مع عبارات التوثيق والضبط يُظهر درجته وقيمته؛ فإذا اقترن بألفاظ معيارية مثل «ثقة»، أو «حافظ»، أو «متقن»، دلّ ذلك على احتمال كونه متعلِّقًا بالأداء الحديثي. أما من الجانب اللغوي، فإن اقتران لفظ «مليح» بـ«النظم» يفيد – بحسب ما تذكره المعاجم كـلسان العرب ومقاييس اللغة – معنى حسن التأليف وجودة الترتيب، وهو معنى يُوحي بجودة التعبير نطقًا أو كتابة، غير أنه لا يستلزم بالضرورة حكمًا بالتوثيق في مجال الرواية.

وخلاصة النظر: أن هذا الوصف لا ينهض ــ بمفرده ــ أساسًا كافيًا لإثبات التوثيق، إذ يستثقل المنهج النقدي الاكتفاء به، ويستدعي استقصاءً أعمق في أحوال المترجَم له، كالكشف عن طبيعة مروياته: أهي ثابتة بطرق متكاثرة أم أُحادية؟ وهل وقع له اضطراب أو تكرر منه الخطأ في النقل؟[(٢)].

(١) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، «إعلام الموقعين عن رب العالمين» . ت: عبد الرؤوف سعد، (بيروت، الناشر: دار الجيل، ١٩٧٣م)، ٣ : ٢٠٠، وانظر: لخضر لزرق، «السياق وأثره في فهم الحديث النبوي» . (أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، شعبة السنة النبوية في الدراسات الحديثة والمعاصرة، قسنطينة، الجزائر، ١٤٣٩-١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧-٢٠١٨م)، ص : ٣٠-٤٤ .

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، «لسان الميزان في أسماء الرجال وأخبارهم»، ١ : ١٣ .

المبحث الثاني : أثر وصف «مليح النظم» على صحة الروايات:

المطلب الأول: تطبيقات عملية على رواة وُصفوا بـ «مليح النظم»

يمكن حصر الأمثلة التطبيقية لهذا الوصف في قسمين رئيسين: **الأول**: موارد ورد فيها وصف «مليح النظم» منفردًا، بحيث لا يقترن معه حكم صريح في الضبط أو العدالة، **الثاني**: موارد جاء فيها هذا الوصف مقرونًا بألفاظ نقدية صريحة، مثل: «ثقة» أو «حافظ» أو «ضابط»[(١)]، وسنذكر نماذج لكل قسم بشيء من التفصيل يحتمله المقام.

أولًا : ورود الوصف منفردًا دون أحكام نقدية صريحة مقترنة به :

وهذا الضرب من الأوصاف لا يُعَدّ في ذاته فنًّا من فنون الجرح والتعديل، إذ لا يقتضي مدحًا حديثيًّا ولا قدحًا، **ومن أمثلة ذلك**: ما ذكره الخطيب البغدادي- رحمه الله- في ترجمة محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو الخطاب الشاعر، المعروف بالجبلي، حيث قال: « كان من أهل الأدب، حسن الشعر، فصيح القول، مليح النظم، »[(٢)].

أقوال النقاد، فيه:

أولًا: رواية ابن عساكر وما يفيده من تقويمٍ لأداء الراوي

(١) ذكر ابن عساكر أن: أبا الخطاب محمد بن علي الجبلي كان «ذا فصاحةٍ وحُسنِ عبارةٍ ومليحِ نظمٍ»، وأن الخطيب البغدادي سمع منه مباشرة وروى عنه، وهو ما يدلّ على أصل قبول روايته عند الخطيب؛ إذ قلّ أن يروي عمّن لا يراه أهلًا للتحمّل والأداء. كما أشار الخطيب وغيره إلى أنّ الجبلي كان صاحب معرفة باللغة والنحو، وتلك أوصافٌ تُعدّ عند المحدّثين من قرائن جودة الأداء ووضوح اللفظ. ويُذكر أنه

(١) عبد الكريم، «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل»، ص : ٢٨ – ٣١ .
(٢) الخطيب البغدادي، « تاريخ بغداد»، ٣ : ٢١٦ . (٣/ ٢١٦).

رحل وسمع من عدد من الشيوخ، مما يشير إلى اتصال طلبه للسماع. ومع ذلك فقد وُصِف بـ التَّرَفُّض وشدّته فيه، وهو جرحٌ عقدي لا يتعلّق بضبطه، ولم يمنع الخطيب من الرواية عنه وتدوين كلامه. وتدلّ هذه الأخبار في مجموعها على أنه كان مليح العبارة جيّد الأداء، مع الملاحظة على مذهبه، وأن وفاته كانت سنة ٤٣٩هـ[١].

ثانيًا: ما قرّرته النجوم الزاهرة من سماته وأثرها في قبول روايته

جاء في النجوم الزاهرة وصفُ أبي الخطاب الجبلي بأنه كان فصيحًا حسن العبارة مليح النظم، وأنه رحل لطلب السماع ثم عاد إلى بغداد وقد كُفّ بصره، وسمع منه الخطيب وغيره، وفي ذلك دلالة على أن أصل روايته مقبول عند أهل العلم. غير أن بعض النقاد وصفوه بـ الرفض الشديد، وهو جرحٌ عقديٌّ وإن كان مُغلَّظًا عند قائله، إلا أنّه لا يقتضي إسقاط ضبطه أو تضعيف سائر جهات أدائه. وبناءً على هذا التصوير، يظهر أنّ الراوي كان معروفًا بوضوح أدائه اللغوي وحسن نظمه، مع وجود مأخذ عقدي ذُكر عنه، وهو من جملة ما يراعى ولا يُقحم في باب الضبط ما لم يثبت أثره في الرواية[٢].

ثالثًا: صورة الراوي في توضيح المشتبه وحدود الجرح المنقول

أورد ابن ناصر في توضيح المشتبه أنّ أبا الخطاب الجبلي كان فصيحًا شاعرًا منسوبًا إلى قرية جبّل قرب النعمانية ببغداد، وأنه رحل للسماع ثم عاد وقد كُفّ بصره حتى مات بها. وقد وصفه الناقل بأنه «رافضيّ خبيث»، وهو جرحٌ عقديّ شديد، غير أنّه لا يتضمن قدحًا في ضبطه أو صدقه، ولا تعرّض المصدر لشيء من مروياته ولا لما يمسّ أدائه الحديثي، مما يدلّ على أنّ الجرح هنا منصبٌّ على مذهبه فحسب.

(١) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (٥٤/ ٣٨٠-٣٨٢).
(٢) النجوم الزاهرة (٥/ ٤٤).

واقتصر النص على التنبيه إلى شيء من شعره، دون ذكر ما يؤثر في الحكم على روايته من جهة الحفظ والضبط[(١)].

- وبالنظر في مجموع النقول يظهر أنّ ما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمة أبي الخطاب الجبلي من كونه «فصيح القول، مليح النظم» إنما ورد في سياق توصيفٍ أدبيٍّ ملازمٍ لأوصاف الضبط، لا على جهة التوثيق المستقل، وهو ما تؤكده رواية الخطيب عنه؛ إذ إنّ سماعه منه يدلّ على قبول أصل روايته عنده. وهذا المعنى نفسه هو الذي عزّزه ابن عساكر حين قرن الأوصاف البلاغية ببيان اتصال السماع وحسن الأداء، فجعل «مليح النظم» قرينةً تابعة لا أصلاً في التعديل. أما ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة فقد أورد الأوصاف ذاتها مقرونةً بالتنبيه إلى جرحه العقدي، مبيّنًا أنّ جودة النظم لا تُنافي قبول الرواية ما دام الضبط محفوظًا. في حين ركّز ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه على الجرح العقدي «رافضي خبيث» دون التعرّض لضبطه، مما يكشف أن الوصف الأدبي من جنس النعوت التي ترد خارج إطار الجرح والتعديل المحض، ولا يُعتمد عليها منفردةً في الحكم على الراوي، وإنما يُنظر إليها بوصفها قرائن مكملة عند اجتماعها مع ما يدلّ على أصل القبول في الأداء والسماع.

(٢) **ومنه أيضا**: ما ذكره السمعاني- رحمه الله- عند وصف: أبو بكر عتيق بن عبد العزيز بن عبد الكريم بن هارون بن عطاء بن يحيى[(٢)]، قال: «وكان أديبًا فاضلاً، حسن الشعر، مليح النظم، كان يحفظ الكتب التي في أصول اللغة»[(٣)]، هذا الوصف الذي أورده السمعاني -رحمه الله-

(١) توضيح المشتبه(٢/ ١٩٩).

(٢) لم أقف له إلا على ترجمتين وهما للسمعاني في التحبير الكبير١:٨٠٦، والثانية في المنتخب من شيوخ السمعاني١: ١٢٨٣

(٣) عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، «التحبير في المعجم الكبير» . تحقيق: منيرة ناجي سالم، (ط ١، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)،١ : ٨٠٦ .

يُعد توصيفًا أدبيًا وثقافيًا يعكس كفاءة الموصوف في البلاغة والفصاحة، ولا يُعتبر حكمًا نقديًا علميًا يُبنى عليه في الجرح أو التعديل عند تقييم الرواة، إذ إن مجرد الإشادة بـ «مليح النظم» و«حسن الشعر» و«حفظ الكتب-« يبيّن جوانب المهارة اللغوية والثقافية، وهذا يتفق مع ما ذكره الخطيب البغدادي -رحمه الله-في وصفه محمد الجبلي، حيث أبرز الجانب الفني والثقافي فقط، دون دلالة حاسمة على الجدارة العلمية في الحديث.

ومنه -أيضا- ما ذكره أبو القاسم الرافعي-رحمه الله- في معرض حديثه عن مسعود بْن محمود بْن عبد اللطيف، ولم أقف له إلا على هذه الترجمة، قال: « أحد صدور الأصحاب ممن حسن خلقا وخلقا وصورة ومعنى كان لطيف الطبع حلو المنطق مليح النظم،مذكرا مناظرا ذكيا بليغا»[(١)]، فعبارات مثل «لطيف الطبع، من قبيل المدح العارض الذي قد يكون مكمّلًا للصورة العامة عن المترجَم، ولكنه غير كافٍ وحده لإثبات أهلية الراوي في الرواية، ما لم يقترن بألفاظ التوثيق الصريحة أو ما يدل على سلامة الرواية، وهو ما يقرره أئمة المصطلح في التفريق بين الوصف الأدبي والحكم النقدي.

ولا أدل على هذا النوع من قول الذهبي-رحمه الله- في : نجم الدين محمد بن سوار بن إسرائيل بن خضر بن إسرائيل، أنه يقول بالاتحاد في باب العقيدة وهو قدح صريح ومع ذلك يصفه بـ«مليح النظم»، قال-رحمه الله-: « كان فقيرًا ظريفًا نظيفًا لطيفًا مليح النظم ورائق المعاني لولا ما شانه بالاتحاد تصريحًا مرة وتلويحًا أخرى»[(٢)]، يُبيّن صنيع الذهبي -رحمه الله- في وصف نجم الدين محمد بن سوار بـ«مليح النظم»، مع

(١) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، «التدوين في أخبار قزوين» . تحقيق: عزيز الله العطاردي، (دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م)، ٤ : ٨٨ .

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، «العبر في خبر من غبر». تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ٣ : ٣٣٦ .

الإشارة إلى قدحه العقدي، أن العبارة استُعملت في سياق بياني أدبي يصف جودة نظمه ورقة معانيه، لا للحكم على عدالته أو ضبطه.

أقوال النقاد:

أولًا: صورة ابن إسرائيل في نقد الذهبي وملامح التقييم العقدي والأدبي.

يُظهر الذهبيّ أن نجم الدين ابن إسرائيل شاعرٌ أديب بارع، واسع القدرة على النظم الرائق، كثير الإنتاج، سلك مسالك شعراء التصوّف كابن الفارض وابن العربي، وتصريحاتُه بالاتحاد ظاهرةٌ في شعره. وقد سجّل الذهبيّ جملة أوصافٍ هي من قبيل السمات الأدبية والاجتماعية: كونه «ريحانة المشاهد» و«ديباجة السماعات» ولثغته بالراء، وعجزه عن الرقص، وهذه لا صلة لها بالجرح والتعديل. أما نقده فتركّز على التصريح بالاتحاد، إذ جعله الذهبيّ موجبًا للكفر على ظاهر كلامه، أو موجبًا للذمّ الشديد إن قُدّر له تأويل بعيد. وهذا جرحٌ عقديٌّ محض، لا ينبني على بحثٍ في الضبط أو العدالة الحديثية، خاصة وأن الذهبي لم يقدح في حفظه ولا في صدقه، بل ذكر سماعه من السهروردي وتلقيه الخرقة، ولم يُسقطه من حيث الرواية، وإنما وجّه نقده إلى مذهبه الصوفي واتحادياته[1].

ثانيًا: تقرير ابن حجر ووزنه في تقييم الراوي بين الأدب والمذهب

جاء كلام ابن حجر في لسان الميزان موافقًا لأصل ما قرّره الذهبي، فعدّ ابن إسرائيل شاعرًا صوفيًّا نسج على طريقة ابن الفارض، وزاد عليه في اللطف والانسجام، ونبَّه إلى أنه يُصرّح بما كان ابن الفارض يلمّح، وهو موضع الجرح عنده، وذكر ابن حجر سماعه من السهروردي، وأن كبار الحفّاظ كالدِّمياطي واليونيني رووا عنه، مما يكشف عن أصل

(١) تاريخ الاسلام: للذهبي (١١/ ٤٨٣).

قبولٍ لروايته من جهة أهل الحديث، إذ لو كان ساقطًا في الضبط أو متهمًا في صدقه لما روى عنه هؤلاء. ونقل واقعة الإنكار عليه في مجلس السماع عند إنشاد أبياته المتضمنة للاتحاد، وما أعقبها من مشاجرة وفراره. فكان نقد ابن حجر -كما نقد الذهبي- جرحًا عقديًّا لا يمسّ ضبطه ولا روايته، وأن ما ورد من وصفه بالإتقان الأدبي «وزيادة اللطف والانسجام» هو وصفٌ أدبيّ محض لا صلة له بالتعديل. وبذلك تظهر صورة الراوي مركّبة: شاعرٌ موهوب حسن النظم، تكلّم في عقيدته بسبب عباراته الصوفية، دون أن تُنقل عنه علةٌ حديثية تُسقط روايته[(١)].

يتبيّن من المقارنة بين صنيع الذهبي وغيره من النقاد أنّ وصف «مليح النظم» ورد عند الجميع في سياقٍ أدبيّ لا صلة له بالحكم على عدالة الراوي أو ضبطه؛ فالذهبي مع تشديده في القدح العقدي على نجم الدين ابن إسرائيل بسبب تصريحاته بالاتحاد، لم يجعل جودة نظمه مدخلًا للتعديل، وإنما أورده في معرض تصوير حاله بوصفه شاعرًا ذا طبعٍ رائق، ثم استثنى ما شانه من الانحراف العقدي. وأما ابن حجر ومن وافقه فقد ساقوا الوصف نفسه—مع ما زادوه من بيان تفوّقه في اللطف والانسجام—للدلالة على مرتبته الأدبية دون أن يجعلوا ذلك قرينةً على قبول حديثه أو ردّه، بل فرّقوا بين جرحه العقدي وبين قبول روايته من جهة الضبط، ولا سيما مع رواية الدِّمياطي واليونيني عنه. وبذلك يتّسق منهج النقاد في أن نعوت الأدب والفصاحة كـ«مليح النظم» تبقى أوصافًا خارجة عن ميدان الجرح والتعديل، لا تؤثّر في تقويم الراوي الحديثي، وإن ذُكرت لتكميل الصورة وتمييز مقامه الأدبي فحسب.

ثانيًا: ورود الوصف مقترنًا بألفاظ الضبط والتوثيق :

ومن أوضح الأمثلة علي ذلك ترجمة الذهبي -رحمه الله- للشريف ابن النابلسي الحافظ أبي المظفر يوسف بن الحسن بن بدر الدمشقي،

(١) لسان الميزان لابن حجر (١١/ ٤٨٣).

إذ قال: «... وكتب الحديث الكثير، وكان فهمًا يقظًا حسن الحفظ، مليح النظم»[(١)]، وكذا وصفه -رحمه الله- العلامة تاج الدين، أبو اليمن الكندي، البغدادي، المقرئ، النحوي، اللغوي، بقوله: «..... وكان صحيح السماع، ثقة في النقل، ظريفًا، حسن العشرة، طيب المزاج، مليح النظم»[(٢)].

ويُلحظ هنا أن عبارة «مليح النظم» وردت محاطة بتوثيق صريح: «ثقة في النقل» و«صحيح السماع»، مما يمنحها وظيفة تأكيدية في الحكم على الراوي، ويجعلها قرينة داعمة لصحة الأداء ودقة الرواية، والجمع بين الصفات العلمية المحضة، مثل: «ثقة في النقل» و«صحيح السماع»، وبين الصفات الأدبية كـ «مليح النظم»، يكشف عن منهج الذهبي - رحمه الله - في صياغة التراجم؛ إذ كان يوازن بين التزكية العلمية المقرّرة في ميزان النقد الحديثي، وبين الإشارة إلى المزايا الشخصية التي تعكس كمال التحصيل وحسن العرض، فهذا الربط المنهجي يُظهر أن وصف «مليح النظم» عند الذهبي ليس مجرد إطراء إنشائي، بل توصيف ذو دلالة فنية على وضوح العبارة، وحسن ترتيب الكلام، وانسجام الأداء؛ وهي كلها من مقومات الإتقان في الرواية وضبط النصوص، وبعلى ذلك، فإدراج هذا الوصف في سياق الثناء المقرون بالتوثيق يمنحه وزنه في بناء الحكم النقدي، ويميّزه عن استعماله المنفرد الذي قد يُفهم على أنه مدح أدبي بحت.

ومنه أيضًا ما ذكره اليافعي -رحمه الله- في ترجمة الحافظ أبي المظفر يوسف بن الحسن، المعروف بالشرف ابن النابلسي؛ حيث قال: « توفي الحافظ أبو المظفر يوسف بن الحسن المعروف بالشرف ابن النابلسي،

(١) المرجع السابق، ٣ : ٣٢٣ .

(٢) الذهبي، «تاريخ الإسلام:، ٤٤ : ١٤٣ .

سمع وكتب الحديث الكثير، وكان فهماً يقظاً، حسن الحفظ، مليح النظم، ولي مشيخة دار الحديث النورية».[١]

وهذه العبارة تبرز بوضوح الجمع بين الصفات النقدية الدالة على الضبط والإتقان، مثل: الفهم، واليقظة، وحسن الحفظ، وبين الوصف الأدبي «مليح النظم» الذي يشي بسلامة العبارة وجودة السبك ورشاقة الأسلوب، مما يعكس تكاملاً بين الكفاءة العلمية والملكة البيانية في شخصية المترجَم له.

- قلت: يُجمع النقّاد على أن يوسف بن الحسن النابلسي كان ثقة، حافظًا متيقظًا، حسن الحفظ، جيد المذاكرة، مشهورًا بالحديث والطلب، حسن الديانة، ذا عقل ووقار وأخلاق رضية، كما أورد الذهبي وابن العماد ومرآة الزمان. وقد روى عن عدد كبير من الشيوخ في بغداد ودمشق، وكتب ودرس الحديث، وتولى مشيخة دار الحديث النورية، مما يدل على مكانته العلمية وموثوقية روايته. كما ذُكر عنه أنه مليح النظم، وهو وصف أدبي يبيّن جودة عباراته ونظم كتاباته دون أن يكون حكمًا على الضبط أو العدالة، بل يشكّل قرينة على رقة الأسلوب وسلاسة الأداء التي تعزز قبول نقله[٢].

يُجمع النقّاد على أن يوسف بن الحسن النابلسي كان ثقة، حافظًا متيقظًا، حسن الحفظ، مشهورًا بالحديث والطلب، حسن الديانة وذا أخلاق ووقار، كما أورد الذهبي وابن العماد ومرآة الزمان، وقد روى عن جمع من الشيوخ في بغداد ودمشق، وكتب ودرس الحديث وتولى مشيخة دار الحديث النورية، مما يدل على قبول روايته ومكانته العلمية.

(١) أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» . وضع حواشيه: خليل المنصور، (ط ١، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ٤ : ١٣٠ .

(٢) انظر :طبقات الحفاظ : للذهبي(٤/ ١٦٩)، ذيل مرآة الزمان (٣/ ٢٧)، شذرات الذهب : لابن العماذ (٧/ ٥٨٥)، الدارس في تاريخ المدارس : عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، المحقق: إبراهيم شمس الدين- الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م (١/ ٨١)

ويُلاحظ أن وصفه بـ «مليح النظم» ورد في بعض الترجمات بصيغة موحدة تقريبًا، ليشير إلى جودة عباراته وسلاسة سبكه ورقة أسلوبه، دون أن يكون حكمًا على الضبط أو العدالة، بل يشكّل قرينة بيانية تكمل الصورة العلمية للراوي، فتجمع بين الكفاءة العلمية وحسن الأداء البلاغي، وتبرز تكاملاً بين الإتقان النقدي والنظم الأدبي.

ومن ذلك ما أورده الغِبْرِيني -رحمه الله- في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن الخطيب؛ إذ قال في عنوان الدّراية: «من الأفاضل الحذّاق، وممن له الذهن الثاقب على الإطلاق، كان له علم بالنحو والمنطق وأصول الدين والفقه والحكمة والتصوف، وكان أنبه الطلبة، ومليح النظم، وأحسن الناس تقييدًا، واقتطف قبل أن يستكمل الأربعين»[(١)]، فهنا اجتمع الثناء العلمي الصريح، المتمثل في وصفه بالذهن الثاقب، والتضلّع في علوم شتى من المعارف العقلية والنقلية، مع الإشارة إلى المزايا الأدبية والفنية كـ «مليح النظم» و«أحسن الناس تقييدًا»، وهو جمع يدل الصفات تعكس دقة العلم، وتؤكد رسوخ صاحبه في ميدان الإفادة والتعليم، مما يمنحه وزنًا إضافيًا في سياق التوثيق والتقدير العلمي.

وانظر هذا النوع الذي عبر عن الضبط والاتقان بـ«مليح النظم» في العديد من مصنفات أهل العلم، مثل: ترجمة الحافظ أبو المظفر يوسف بن الحسن المعروف في « مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان»[(٢)]، وترجمة: مُحَمَّد بن عمر بن مكي بن عبد الصَّمد الشَّيْخ الإمَام صدر الدّين بن المرحل، في «طبقات الشافعية

(١) أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو العباس الغِبْرِيني، «عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة» . تحقيق وتعليق: عادل نويهض، (ط ٢، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م)، ١ : ٢٣١ .

(٢) اليافعي، «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان»، ٤ : ١٣٠ .

الكبرى»[(١)]، وترجمة الحافظ أبي المظفر يوسف بن الحسن بن بدر الدمشقي في « الدارس في تاريخ المدارس «.[(٢)]

المطلب الثاني: أثر وصف «مليح النظم» على صحة المرويات وثبوتها :

يُعَدّ ضبطُ الرواية أحد الأركان الجوهرية التي يقوم عليها ميزان القَبول في علم الحديث، وهو قرين العدالة في تقويم الراوي، وشرطٌ لا غنى عنه لضمان سلامة النقل عن رسول الله -ﷺ- إذ لا يكفي أن يكون الراوي مستقيم الظاهر، مشهودًا له بالصلاح والورع، ما لم يكن متقنًا لما يروي، حافظًا لألفاظه ومعانيه، قادرًا على أدائها كما سمعها، سواءً كان ضبطه من طريق الحفظ في الصدر أو من طريق الإتقان في الكتاب. وقد قرر أئمة هذا الشأن أن قبول الحديث مرهون باجتماع شروط خمسة: العدالة، والضبط، واتصال السند، وسلامة المتن من الشذوذ، وسلامته من العلة القادحة، وهي مجتمعة تمثل الأساس المنهجي الذي يحفظ السنة من التحريف والوهم، ويصونها من التبديل والاضطراب، لتظل حجة قائمة إلى يوم الدين[(٣)]، وفي سياق التراجم درج النقاد على تضمين أوصاف أدبية وفنية للرواة، منها عبارة «مليح النظم»، التي تُشير في أصلها إلى حسن السبك وجودة العبارة، وهنا يطرأ على الذهن هذا التساؤل: هل لهذا الوصف أثر على صحة الحديث وثبوته، أم أنه مدح

(١) السبكي، «طبقات الشافعية الكبرى»، ٩ : ٢٥٣ .

(٢) عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، «الدارس في تاريخ المدارس» . تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ١ :٨١، ٩ : ٢٥٣ .

(٣) انظر: تقي الدين أبو عمرو بن الصلاح، «علوم الحديث» . تحقيق: نور الدين عتر، (ط ٣، دار الفكر)، ص : ٩٢ ؛ عتر، «منهج النقد في علوم الحديث» . ص : ٢٩٠ ؛ شاكر، «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، ص : ٨٤؛ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» . تحقيق: محمد بهجة البيطار، (ط ٣، دار الكتب العلمية) ص : ١٢١ ؛ ابن حجر العسقلاني، «النكت على ابن الصلاح» . (ط ١، مكتبة العلوم والحكم)، ١ : ٤٩٤ ؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» . تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (ط ٢، دار طيبة)، ١ : ٢٩٦ ؛ اللكنوي، «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، ص : ١٨٩ .

أدبي لا علاقة له بالحكم الحديثي؟، للإجابة، يلزم التفريق بين حالتين رئيسيتين: حالة ورود الوصف منفردًا دون قرائن التوثيق، وحالة اقترانه بألفاظ الضبط والعدالة.

أولاً: أثر هذا الوصف إذا ورد منفردًا دون قرائن التوثيق:

إذا أُطلق وصف «مليح النظم» على راوٍ من غير أن يُقرن بعبارات التعديل الاصطلاحية، فلا يُعَدّ في حقيقته حكمًا توثيقيًا، وقد درج النقاد على التمييز الصارم بين الألفاظ المعيارية التي يُبنى عليها التعديل، مثل «ثقة» و«صدوق» و«ضابط»، وبين أوصاف المدح الجزئي أو الفني التي تُفيد الإعجاب بملكة اللسان أو براعة الأسلوب، دون أن تُلزم بإثبات العدالة أو الضبط، ويشير اللكنوي لبعض الألفاظ التي لا تقدح في الراوي، ويفرق بينها وبين الكلمات القادحة في الراوي وكل ذلك مؤثر على جودة وسلامة المرويات، يقول:» وأن تفرق بين روى المناكير أو يروي المناكير أو في حديثه نكارة ونحو ذلك وبين قولهم منكر الحديث ونحو ذلك بأن العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحا يعتد به والأخرى تجرحه جرحا معتدًا به «[1]، قال السخاوي- رحمه الله-: «إنَّ الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقان - لا بدَّ أن يكون في عدل»[2].

كذلك ينبغي أن يكونَ حاضرًا في ذهننا على الدَّوام اختلافُ دلالة هذه العبارات باختلاف العُصور، رغمَ اتحاد المنبع الذي نهل منه المتقدِّمون والمتأخِّرون، لكن نستأنس بالعبارات التي وُظِّفت لتوثيقهم، ونعكُف على سَبْر دلالاتها، واضعين نُصبَ أعيننا الحقبةَ الزمنيَّة التي

(١) المرجع السابق، ١ :٢١٠ .

(٢) السخاوي، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، ٢ : ٣٦٤ .

ظهرت فيها؛ لنَفيدَ من هذا كلِّه في إيجاد معيارٍ، تُحدَّد من خلاله دلالةُ كلِّ عبارة منها[١].

ويظهر الفارق الجوهري بين وصف «مليح النظم» وبين تزكية المترجم له في ترجمة: أبي فيروز الملك العزيز؛ وهو: خسرو فيروز بن فيروز بن خرّة فيروز الملك العزيز أبو منصور ابن الملك جلال الدولة، من بقايا ملوك بني بويه، تُوفي سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وقد وُصف في المصادر بأنه كان:» بارعًا في الأدب والأخبار، مليح النظم، إلا أنه كان مُكِبًّا على اللهو والخلافة»، فقد ذكره ابن الأثير في « الكامل»[٢]، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[٣]، كما أشار إليه في «العبر في خبر من غبر»[٤].

ثانيًا : إسهام وصف «مليح النظم» عند اقترانه بأوصاف توثيقية وضبطية :

إن استدعاء وصفٍ بلاغي من قبيل «مليح النظم» في حقل الترجمة للرواة، متى ما ارتبط بألفاظ توثيقية ذات دلالة معيارية صريحة، لا يبقى حبيس الدائرة الجمالية أو الأسلوبية، بل ينفكّ من طابعه المجازي ليندرج في منظومة النقد الاصطلاحي كإشارةٍ مضمَّنة إلى قوة الحافظة ورسوخ الملكة، وهذا التحول من دائرة البلاغة إلى أفق المعيارية

(١) راجع : عبد الكريم، «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل»، ٢ : ١١٣، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، «الجرح والتعديل» . تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (ط ١، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ)، ٢ : ٣٧، ومما يجدر التنبيه عليه أن الإمام ابن أبي حاتم لم يذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها في غير هذا الموضع من كتابه، شمس الدين الذهبي، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» . تحقيق: علي محمد البجاوي، (دار المعرفة)، ١ : ٤، زين الدين عبد الرحيم العراقي : «شرح ألفية العراقي» . (ط ٣، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ)، ٢ :٣: ١٠ .

(٢) أبو الحسن عز الدين علي بن مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد ابن الأثير الجزري، «الكامل في التاريخ» . تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ٩ : ٥٦١ .

(٣) المرجع السابق، ١٧ : ٦٣٢ .

(٤) المرجع السابق، ٣ : ١٩٩ .

النقدية يجد أصله في ما استقرّ عليه أهل الصنعة من أن «العدالة» في ذاتها لا تُغني عن «الضبط»، وأن توافرهما معًا هو مناط الاعتبار ومركز الثقل في صحة الرواية.

ومن ثمّ لم يكن غريبًا أن يلحّ بعض المحققين من المعاصرين – كأبي شهبة – على أن إطلاق مصطلح «الثقة» لا يُراد به مجرد سلامة العدالة، بل اندماجها مع كمال الضبط اندماجًا عضويًا؛ بحيث إن انتقض أحدهما انهارت معه أهلية الرواية للاحتجاج مهما سَلِمت الجهة الأخرى، ولذلك نراه في الوسيط يؤكد أن الثقة – بالمعنى الاصطلاحي – إنما تُبنى على هذا الاجتماع، وأن غياب الضبط، وإن اكتملت العدالة، لا يكفي لترقية الرواية إلى رتبة الحجية، بل يتركها في منزلةٍ تُقوِّض قيمتها النقدية، وتُضعف إمكان استناد الحكم الشرعي إليها[(١)].

حدود أثر وصف «مليح النظم» في التصحيح والتضعيف

قرر ابن الصلاح – ونقله الحافظ ابن حجر –رحمهما الله– مقرًّا له – أن الحديث الصحيح «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معلّلاً»[(٢)].

ومما يثير الدهشة أن بعض المتأخرين يُكثرون من الاستناد إلى كلمة يحتمل معناها، أو إلى تفسير اختاره بعض العلماء لعبارة من عبارات الأئمّة، فيعتبرون ذلك أصلًا في فهم مقاصدهم أو شرح اصطلاحاتهم، مع غياب دليل قوي على صحة هذا الاستدلال، وربما على حساب اللغة أو المذهَب العام للجمهور، بل أحيانا يُخِلّ بمقتضى السياق واللسان، وهذا المنهج– وإن اعتمد في بعض المواضع على اجتهادات

(١) انظر: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» . (دار الفكر العربي)، ١ : ٨٨ .

(٢) ابن حجر العسقلاني، «النكت على ابن الصلاح»، ١ : ٢٣٧ .

فردية- فهو برأينا من السلوكيات النقدية الضعيفة، وليس مقبولًا في فهم تراثنا العلمي، وذلك واضح في موقف «لسان المحدثين»، حيث يبيّن أن التفسير الابتدائي لاصطلاحات الأئمّة لا يصح أن يُبنى عليه استدلالًا جوهريًا، خصوصًا عند وقوعه فيما لا يستقيم مع اللغة أو العرف النقدي العام.[١]

ثالثًا : دلالة «مليح النظم» ودورها في تحسين الرواية :

يظهر أثر وصف «مليح النظم» على نحو أوضح في المرويات التي تعتمد على حسن الأداء اللفظي وجودة السبك في نقل المعاني، ولا سيما في سياقين رئيسين:

السياق التعليمي والشفوي : إذ يسهم حسن النظم في سهولة حفظ الحديث وفهمه من قبل المتلقين، ويقلل من احتمالية الخطأ أو السهو عند تداوله، وقد كان كثير من المحدثين يجمعون بين ملكة الحفظ والمهارة البيانية، مما يعكس تلازم الإتقان العلمي مع الكفاءة الأدبية في الأداء، ومن ذلك قول ابن الجوزي-رحمه الله- في ترجمة محمد بن علي بن ابراهيم ابو الخطاب، «كان من أهل الأدب الفصحا مليح النظم سافر في حداثته إلى الشام فسمع الحديث»[٢]، هذا يبرز بوضوح أثر حسن النظم في المجال التعليمي والشفوي، إذ يسهم الأسلوب البليغ في تسهيل حفظ الحديث وفهمه، ويحدّ من وقوع الخطأ أو السهو عند تداوله، كما يعكس تلازم الإتقان العلمي مع الكفاءة الأدبية لدى المحدثين.

السياق الإملائي والكتابي : الرواة الذين يتسمون بحسن النظم غالبًا ما يكونون أكثر دقة في تحرير نصوصهم وضبط ألفاظها، الأمر الذي يقلل من وقوع التصحيف أو السقط، ويحافظ على اتساق المعنى، وقد

(١) محمد خلف سلامة، «لسان المحدثين» . (دار ابن عباس للنشر والتوزيع)، ٣ : ١٨٨ .

(٢) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» . (ط ١، بيروت، دار صادر، ١٣٥٨ه)، ٨ : ١٣٥ .

أشار ابن العماد الحنبلي -رحمه الله- في ترجمة أبي المظفر يوسف بن الحسن بن بدر الدمشقي، إلى ذلك قائلا: « وكتب الحديث وكان فهما يقظا حسن الحفظ مليح النظم»[(١)].

ومثله ما جاء في ترجمة شرف الدين ابن النابلسي -رحمه الله- فقد: «سمع وكتب الحديث، وكان فهْمًا يقظًا، حسن الحفظ، مليح النظم، ولِيَ مشيخة دار الحديث النورية، وتوفي سنة إحدى وسبعين وست مائة»[(٢)]، تُظهر هذه العبارة اجتماع صفات علمية بارزة؛ فجمعه بين السماع والكتابة يعكس متانة الضبط، ووصفه بالفهم واليقظة يدل على جودة التمييز، واقتران حسن الحفظ بمليح النظم يكشف عن عنايته بتحرير الألفاظ وضبط المعاني، كما أن توليه مشيخة دار الحديث النورية يؤكد مكانته العلمية، ليكون النص شهادة على أن حُسن النظم قرينة معززة للتوثيق عند تقارب الرواة في العدالة والضبط، لا شرطًا مستقلا.

وفي كلا السياقين السابقين، جاء وصف «مليح النظم» غير مقتصراً على الإطراء الجمالي، بل دل على مهاراتِ الأداءِ التي تكمّل شرط الضبط، وتساعد على نقل الحديث بصورة أوضح وأدق، فيمثل وصف «مليح النظم» نقطة التقاء بين منهجين: [المنهج الحديثي الذي يركز على الضبط والعدالة- المنهج البلاغي الذي يعتني بجودة الأسلوب وسلامة التعبير].

ويرتبط حسن الحفظ وملاحة النظم بالرواية بالمعنى، قال طاهر الجزائري -رحمه الله-: « فأجاز الرواية بالمعنى لمن يستحضر اللفظ لتمكنه حينئذ من التصرف فيه بإيراد ألفاظ تقوم مقام تلك الألفاظ في

(١) عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب-« . حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، (ط ١، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، ٧ : ٥٨٥ .

(٢) أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر» . عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، (ط ١، جدة، دار المنهاج - جدة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م)، ٥ : ٣٣١ .

المعنى ولم يجزها لمن لا يستحضر اللفظ لعدم تمكنه من ذلك ولم يكتف بوجود المعنى في الذهن لاحتمال أن يكون ذلك المعنى أزيد مما يدل عليه اللفظ الذي نسيه أو أنقص منه ولذا منع العلماء من وضع العام في موضع الخاص والمطلق في موضع المقيد ومن العكس وذلك لاشتراطهم أن يكون ما جاء الراوي مساويا للأصل»[1].

تلك الرؤية تُرشد الباحث إلى عدم المبالغة في اعتبار «مليح النظم» مستقلا معيارًا للحكم على صحة الحديث، وإنما التعامل معه كعنصر تكميلي يُعزّز المفهوم العام للجودة والاتقان في الرواية، شريطة أن يُعزز بعلوم ضبط الحديث التقليدية التي تنظر إلى الضبط العدلي من حفظ وسمعة وسياق التلقي.

(١) طاهر بن صالح (أو محمد صالح) الجزائري الدمشقي، «توجيه النظر إلى أصول الأثر» . (ط ١، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، ٢ : ٦٨٧ .

الخاتمة : أهم النتائج، والتوصيات :

أولاً: النتائج :

١. إن اقتران وصف «مليح النظم» بعبارات التعديل والضبط يدل على أنه لم يكن مجرد ملاحظة لغوية، بل استعمله النقاد قرينةً على جودة الأداء ووضوح اللفظ، ما دام واردًا في سياق التوثيق. فهو وصفٌ تابع يعزّز الحكم على الرواية عند تكامل شروط العدالة والضبط، لا معيارٌ مستقل بذاته.

٢. وصف «مليح النظم» منفردًا لا يثبت عدالة الراوي أو ضبطه، وبالتالي لا يُبنى عليه حكم التصحيح أو التضعيف.

٣. حسن النظم يسهم في سهولة حفظ الحديث ووضوح الأداء، مما يقلل احتمالية الخطأ والتحريف ويعزز ضبط النص.

٤. تفسير وصف «مليح النظم» يجب أن يتم ضمن السياق النصي والمعرفي لتجنب إسقاط معانٍ غير دقيقة تشوش مفاهيم علم الجرح والتعديل.

ثانيـًا: التوصيات :

١. الالتزام بالسياق الاصطلاحي عند تفسير أوصاف الجرح والتعديل وعدم تنزيل وصف «مليح النظم» على معنى نقدي مستقل دون تحقق من ظروف استعماله.

٢. عدم اعتماد «مليح النظم» منفردًا كدليل على توثيق الراوي أو قبول الحديث، بل مراعاة مجمل الأوصاف وضوابط ضبط الرواية.

٣. توعية الباحثين والدارسين بالتمييز بين الأوصاف الأدبية والمدح البلاغي والأوصاف النقدية الصريحة في كتب التراجم والجرح والتعديل.

المصادر والمراجع :

ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن محمد . «الجرح والتعديل» . تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (ط ١، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ) .

ابن الأثير الجزري، عز الدين علي . «الكامل في التاريخ» . تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م) .

ابن الجوزي، عبد الرحمن علي . «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» . (ط ١، بيروت، دار صادر، ١٣٥٨هـ) .

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل. «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير». (ط١، دار الكتب العلمية،١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م) .

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل . «لسان الميزان في أسماء الرجال وأخبارهم» . المحقق: دائرة المعارف النظامية – الهند، (ط ٢، بيروت – لبنان، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م) .

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل . «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» . المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط ١، الرياض، مطبعة سفير بالرياض، ١٤٢٢ه).

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل . «النكت على ابن الصلاح» . (ط ١، مكتبة العلوم والحكم) .

ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو . «علوم الحديث» . تحقيق: نور الدين عتر، (ط ٣، دار الفكر).

ابـن العمـاد الحنبلـي، عبـد الحـي أحمـد . «شـذرات الذهـب في أخبـار مـن ذهـب-» . حققـه: محمـود الأرنـاؤوط، خـرج أحاديثـه: عبـد القـادر الأرنـاؤوط،(ط١،دمشـق-بيروت،دارابـن كثيـر،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

ابـن قيـم الجوزيـة، محمـد بن أبـي بكـر . «إعلام الموقعين عـن رب العالمين» . ت: عبد الرؤوف سعد، (بيروت، الناشر: دار الجيل، ١٩٧٣م) .

ابـن منظـور، محمـد بـن مكـرم . «لسـان العـرب-«. (ط ١،بيـروت : دار صـادر) .

أبـو شُـهبة، محمـد محمـد . «الوسـيط في علـوم ومصطلـح الحديـث» . (دار الفكـر العربـي) .

الأسـطل، أحمـد مصطفـى . «أثـر السـياق في توجيـه شـرح الأحاديـث عنـد ابـن حجـر العسـقلاني» . (رسـالة ماجسـتير، الجامعـة الإسـلاميـة – غـزة، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م) .

الأميـر، محمـد بـن إسـماعيل .»توضيـح الأفـكار لمعـاني تنقيـح الأنظـار» . المحقـق: أبـو عبـد الرحمـن صلاح بـن محمـد بـن عويضـة، (ط ١، بيـروت- لبنـان، دار الكتـب العلميـة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م) .

بامخرمـة، الطيـب بـن عبـد الله . «قلادة النحـر في وفيـات أعيـان الدهـر» . عُنـي بـه: بـو جمعـة مكـري / خالـد زواري، (ط ١، جـدة، دار المنهـاج – جـدة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م) .

بلبـع، عيـد علـي . «السـياق وتوجيـه دلالـة النـص مقدمـة فى نظريـة البلاغـة النبويـة « . (ط ١، القاهـرة، دار الكتـب المصريـة- القاهـرة، ٢٠٠٨م) .

التجيبي، سـليمان بـن خلـف . «التعديـل والتجريـح لمـن خـرج لـه البخـاري في الجامـع الصحيـح» . المحقـق: د. أبـو لبابـة حسـين، (ط ١، الريـاض، دار اللـواء للنشـر والتوزيـع، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) .

الجديع، عبد الله بن يوسف . «تحرير علوم الحديث» . (ط ١، بيروت- لبنان،مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م) .

الجزائري، طاهر صالح (أو محمد صالح) . «توجيه النظر إلى أصول الأثر» . (ط ١، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

الحسني، نور الدين عتر . «منهج النقد في علوم الحديث» .(ط ٧، دار الفكر، ١٤٢٨هـ) .

حمادة، د. فاروق محمود .»المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» . (ط ١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) .

الذهبي، محمد بن أحمد . «تذكرة الحفاظ» . (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

الذهبي، محمد بن أحمد . «سير أعلام النبلاء» . (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

الذهبي، محمد بن أحمد . «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» . تحقيق: بشار عواد معروف، (ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م) .

الذهبي، محمد بن أحمد . «اختصار علوم الحديث» . تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط ١، دار العاصمة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م) .

الذهبي، محمد بن أحمد . «العبر في خبر من غبر». تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلمية) .

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد . «تاج العروس من جواهر القاموس» . المحقق: مجموعة من المحققين (دار الهداية).

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب . «طبقات الشافعية الكبرى» . تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، (ط ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ) .

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب . «قاعدة في الجرح والتعديل» . (ط ٥، بيروت، دار البشائر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) .

السخاوي، شمس الدين أبو الخير . «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» . (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة) .

السخاوي، شمس الدين محمد . «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» . تحقيق: علي حسين علي، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) .

سلامة، محمد خلف . «لسان المحدثين» . (دار ابن عباس للنشر والتوزيع) .

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن . «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» . تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (ط ٢، دار طيبة) .

شاكر، أحمد محمد . «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» . (ط ١، دار العاصمة، ١٤١٦هـ).

الشوكاني، محمد بن علي . «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» . المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، (بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية) .

عبد الكريم، أحمد معبد . «مقدمة كتاب : ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» . مراجعة وتدقيق: لجنة السنة النبوية بهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، (ط ١، القاهرة، مجمع مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م، [٩٧٨-٩٧٧-٢٠٥-٥٦٥-٤]) .

الغِبْرِيني، أحمدبن أحمد . «عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة» . تحقيق وتعليق: عادل نويهض، (ط ٢، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م) .

القزويني، عبد الكريم محمد . «التدوين في أخبار قزوين» . تحقيق: عزيز الله العطاردي، (دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م) .

لزرق، لخضر . «السياق وأثره في فهم الحديث النبوي» . (أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، شعبة السنة النبوية في الدراسات الحديثة والمعاصرة، قسنطينة، الجزائر، ١٤٣٩-١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧-٢٠١٨م) .

اللكنوي، عبد الحي بن عبد الحليم . «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» . (ط ٨، مكتب المطبوعات الإسلامية) .

٤٢ - المأربي، مصطفى بن إسماعيل . «شرح عبارات التعديل والتجريح : شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» . (مصر، مكتبة ابن تيمية، ١٤١١ه) .

مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، «المعجم الوسيط». (دار الدعوة) .

محمد، طارق عوض الله . «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» . (ط ١، القاهرة-الرياض، مكتبة ابن تيمية -دار زمزم، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٨م) .

محمود، طارق رسلان . «مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، بين النقاد والحافظ ابن حجر» . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة المنيا م ٩١، ع ٤، (٢٠٢٠م) .

المديهش، إبراهيم بن عبد الله . «مصطلحات أئمة الحديث الخاصة، ويليها: القرائن الموصلة إلى فهم مقاصدهم في عبارات الجرح والتعديل» . (ط ١، ١٤٢٨هـ) .

المروزي، عبد الكريم بن محمد . «التحبير في المعجم الكبير» . تحقيق: منيرة ناجي سالم، (ط ١، رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) .

معروف، بشار عواد . «مصطلحات الجرح والتعديل» . (ط ١،مؤسسة الرسالة، ١٤٢٨هـ) .

النعيمي، عبد القادر محمد . «الدارس في تاريخ المدارس» . تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

الولوي، محمد بن علي . شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى « . إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر» . (ط ١، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م) .

اليافعي، عفيف الدين عبد الله . «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» . وضع حواشيه: خليل المنصور، (ط ١، بيروت –لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله . «معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب-» . المحقق: إحسان عباس، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م) .

مسائل حديثية

باب يُعنى بعرض مسائل ولطائف وفرائد واستنباطات
حديثية أو نقدية

كتاب غُندر عن شعبة واستفادة النُقَّاد منه

د.صالح بن راشد بن عبدالله القريري
أستاذ مشارك
قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة
جامعة القصيم

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.5

ملخص البحث

اعتنى هذا البحث بجمع ثناء النقاد المتواتر على كتاب غندر عن شعبة، ثم عَرَّج على أوجه استفادة النقاد من هذا الكتاب، من خلال نفي صحة الحديث لعدم وجوده في كتابه، وترجيح أحد أوجه الاختلاف، وإحصاء مرويات شعبة عن بعض شيوخه، وذكر الروايات وتأكيدها.

الكلمات المفتاحية: كتاب غندر، حديث شعبة، استفادة النقاد.

Abstract

Dr. Saleh Rashed Alqriry
Department of Sunnah and its Sciences
College of Sharia
Qassim University.

Abstract:

This research focused on collecting the frequent praise of critics on Ghundar's book on Shuba, then addressed the aspects of critics' benefits from this book, by negating the authenticity of a hadith due to its absence in his book, preferring one aspect of difference, counting Shuba's narrations from some of his sheikhs, and mentioning and confirming the narrations.

Key words: Ghundar's Book, Shuba's Hadith, Critics' Benefits.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ذي الإفضال والإنعام، والمِنن الجِسَام، والصلاة والسلام على خير الأنام، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه الكرام، أمَّا بعد:

فإنَّ من مسالك الأئمة النُّقَّاد الاستفادة من كتب الرواة، في أوجه نقدية عديدة؛ مثل إجراء المقارنة بين ما فيها وما يحدثون به من حفظهم، والتفريق بين الراوي المتقن المحافظ على أصوله وكتبه من المتساهل، والاستفادة منها حين يقع الاختلاف بين الرواة على شيخ لهم على أكثر من وجه، لمعرفة صواب أحد الوجهين، وغيرها من الوجوه.

وإنَّ من رواة الحديث المشاهير الثقات، أبا عبدالله محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، البصري، الشهير بـ«غندر»، وقد اختص بالحافظ الكبير، والإمام الشهير، أبي بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، البصري، ولازمه عشرين سنة، وكان ربيبه، وكتب عنه كتابًا، صار محل عناية النقاد، وتواترت كلماتهم في الثناء عليه، والاستفادة منه، وصار حكمًا بينهم عند الاختلاف، فناسب أن أجمع كلام النقاد حوله، وأوجه استفادتهم منه، في هذا البحث الذي وسمته بـ «**كتاب غندر عن شعبة، وأوجه استفادة النُّقَّاد منه**».

أهميّة البحث وأسباب اختياره:

١. تعلّقُه بمبحثٍ نقدي مهم وهو كتب الرواة.

٢. كونه يكشف صورًا من تعامل النقاد مع كتب الرواة.

مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة:

١. ما منزلة كتاب غندر عن شعبة عند النُّقَّاد؟

٢. ما أوجه استفادة النُّقَّاد من كتاب غندر عن شعبة؟

أهداف البحث:

١. بيان منزلة كتاب غندر عن شعبة عند النُّقَّاد.
٢. إبراز أوجه استفادة النُّقَّاد من كتاب غندر عن شعبة.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحثٍ عُني بكتاب غُندر عن شعبة وإبراز استفادة النُّقَّاد منه على وجه التخصيص، وإنما توجد أبحاث تدور في فلك كتب الرواة، عامة أو مخصصة بإمام معين، مطولة ومختصرة، ومما وقفتُ عليه:

- عدم وجود الحديث في كتاب الراوي، وأثره في إعلال الحديث، دراسة نظرية وتطبيقية عند الإمام أحمد، للدكتور عيد حسن حسن، بحثٌ محكمٌ، نُشر في حولية كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، المجلد (٢٨)، العدد (٢٨)، ٢٠١٥م، ويقع في ١٥٨ صفحة.
- أثر كتاب الراوي في إعلال الحديث (دراسة نظرية تطبيقية)، لعمار بن إبراهيم العسكر، رسالة ماجستير من قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، مؤرخة بعام ١٤٣٧-١٤٣٨ه، ويقع في ٢٤٦ صفحة، وهو غير مطبوع، اطلعت على ملخصه وفهرسه.
- التعليل بالنظر في كتب الرواة وأصولهم عند أبي حاتم وأبي زرعة من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، دراسة نظرية وتطبيقية، لريهام عوض عبد الصادق عزام، بحثٌ محكمٌ، نُشِر في مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية -العدد الأربعون-، ديسمبر ٢٠٢١م، ويقع في ١٠٠ صفحة.
- الأحاديث التي نص النقاد على عدم وجودها في أصول الرواة، وأثر ذلك على الراوي والمروي، للدكتور خالد بن علي الثبيتي، بحثٌ محكمٌ، نُشِر في مجلة العلوم الشرعية-جامعة القصيم-، المجلد (١٩)، العدد (٢)، (جمادى الأولى ١٤٤٧ه)، ويقع في ٥٧ صفحة.

وهذا البحث مختلفٌ عنها حيث يُركز على كتاب راوٍ معين، ويُبرز استفادة النُقَّاد منه، وليس فيه توسعٌ في دراسة الأحاديث الواردة كما في بعض هذه الأبحاث، فليس هو من مقصود البحث.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال جمع النصوص الواردة في استفادة النُقَّاد من كتاب غندر عن شعبة المنثورة في كتبهم، ثُمَّ شرحها وتحليلها .

خطّة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة لغندر، وتعريف موجز بكتب الرواة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة لغندر.

المطلب الثاني: تعريف موجز بكتب الرواة.

المبحث الأول: منزلة كتاب غندر عن شعبة عند النُقَّاد.

المبحث الثاني: استفادة النُقَّاد من كتاب غندر عن شعبة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نفي صحة الحديث لعدم وجوده في كتابه.

المطلب الثاني: تقويته لأحد أوجه الاختلاف في الحديث.

المطلب الثالث: إحصاء المرويات من خلاله.

المطلب الرابع: ذكر الروايات وتأكيدها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المستفادة من البحث والتوصيات.

وقد بذلت جهدي في هذا البحث قدر المستطاع، ولا يخلو عمل من زلل، أسأل الله أن ينفع به ويتقبله، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه تسليمًا كثيرًا.

التمهيد:
وفيه ترجمة موجزة لغندر، وتعريف موجز بكتب الرواة.

المطلب الأول: ترجمة موجزة لغندر[(١)].

١- اسمه ونسبه.

محمد بن جعفر الهُذلي مولاهم، أبو عبدالله البَصري، ربيبُ شعبة بن الحجاج، اشتهر بلقب غُندر؛ وسبب ذلك أنَّ ابن جريج قدم البصرة، فحدثهم بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشَغَّبوا، فقال: ما تنكرون عليَّ فيه، لزمت عطاء عشرين سنة ربما حدثني عنه الرجل بالشيء الذي لم أسمعه منه، وأكثر محمد بن جعفر من الشَّغَب عليه، فقال له: اسكت يا غندر، وأهل الحجاز يسمون المُشَغِّب غندرا.

٢- ولادته.

ولد سنة بضع عشرة ومئة.

٣- شيوخه.

أخذ العلم عن عددٍ من الشيوخ، فممن أخذ عنهم: حسين المُعلم، وسعيد بن أبي عروبة[(٢)]، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة،

(١) مصادر ترجمته: الطبقات الكبير (٩/ ٢٩٧)، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٩٤، ٢٦٩، ٣٤٥)، معرفة الرجال-رواية ابن محرز (١/ ١٦٢، ١٦٣)، العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٢/ ١٢، ١٨٠، ٣/ ٤٠١)، التاريخ الكبير (١/ ٢٩١-٢٩٢)، الثقات للعجلي (٢/ ٢٣٤)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١-٢٢٢)، الثقات لابن حبان (٩/ ٥٠)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٣، ٢/ ٧٤)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (٩/ ٢٢٧-٢٢٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص٣٣٩-٣٤٠)، طبقات علماء الحديث (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥-٩)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٩٨-١٠٢)، تاريخ الإسلام (٤/ ١١٨٨-١١٩٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٠-٢٢١)، ميزان الاعتدال (٤/ ٧٦)، من يعتد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٩)، هدى الساري (ص٤٣٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٦-٤٠٠)، تقريب التهذيب (ص٤٧٢)، نزهة الألباب (٢/ ٥٨).

(٢) اختلف في سماعه من سعيد بن أبي عروبة هل هو قبل الاختلاط أم بعده؟ يُنظر: الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل اختلاطه أم بعده، للدكتور حاتم العوني (١٨٣-١٨٤).

وشعبة بن الحجاج- زوج والدته ولزمه عشرين سنة وهو من أثبت الناس فيه-، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ومعمر بن راشد.

٤- تلامذته.

اشتهر غُندر رحمه الله برواية الحديث، فقصده راغبوه، وحرصوا على الأخذ عنه، فأخذ عنه جمعٌ من المحدثين، فممن أخذ عنه: أحمد بن حنبل-سمع منه سنة ١٩٠هـ-، وإسحاق بن راهويه، وخلف بن سالم المخرمي، وصدقة بن الفضل المروزي، وأبو بكر عبدالله ابن أبي شيبة، وعلي بن عبدالله المديني، وعمرو بن العباس الباهلي، وعمرو بن علي الفلاس، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن بشار-بندار-، ومحمد بن المثنى، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن معين.

٥- ثناء العلماء عليه.

قال عبدالرحمن بن مهدي: «غندر في شعبة أثبت مني»، وقال ابن سعد: «ثقة، إن شاء الله»، وقال العجلي: «ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقا، وكان مُؤديا[(١)]»، وفي حديث شعبة ثقة»، وقال ابن الجوزي: «كان إماما ثقة، أخرج عنه في الصحيحين، وكان فيه سلامة صدر»، وقال ابن عبدالهادي: «الحافظ، المتقن»، وقال الذهبي: «الحافظ، المُجوِّد، الثَّبْت...أحد المتقنين»، وقال-أيضًا-: «الحجة الثبات...أحد الحفاظ الأعلام»، وقال-أيضًا-: «الحافظ، المتقن، المُجوِّد»، وقال-أيضًا-: «أحد الأثبات المتقنين لا سيما في شعبة»، وذكره ضمن من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل[(٢)]، وقال ابن حجر: « أحد الأثبات المتقنين من أصحاب شعبة، اعتمده

(١) أي أنه لا يحفظ، ويُحدث من كتابه. يُنظر: الجرح والتعديل، للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٤١٠).

(٢) من أقواله في الجرح، ما أسنده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٣١٧)، من طريق القواريري، قال: دخل علينا عبدالسلام بن مطهر بن حسام بن مصك قال: فقال غندر: هذا ابن ذلك الذي أسقطنا حديثه، وأخرج -أيضًا- (٤/ ٣١٣)، من طريق ابن معين، قال: كان غندر يقول :كان أبو بكر الهذلي إمامنا، وكان يكذب.

الأئمة كلهم»، وقال -أيضًا-: «ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة»، وسيأتي نقل كلام الأئمة في الثناء على ضبطه لكتبه.

٦-متفرقات من أخباره.

كان من خيار عبدالله، رجلًا صالحًا، مُغفلًا، سليم الناحية، يصوم يومًا ويفطر يومًا كما حدَّث بهذا ابن معين وأنه على هذا منذ خمسين سنة.

وكان فقيه البدن، ينظر في فقه زُفر[١].

وكان تاجرًا، يتجر في الطيالسة، والكرابيس[٢]، ولذا يُقال في ترجمته: صاحب الكرابيس، أو صاحب الطيالسة، أو الكرابيسي[٣].

وكان من أصحابه في السماع على شعبة، ابن المبارك[٤].

وقال يحيى بن معين: رأيتُ غندر في المنارة أيام الزكاة، يدعو كل إنسان فيعطيه من زكاته، فقلت له في ذلك، فقال: أُرغب الناس في الزكاة[٥].

وقال ابن معين: ذهب بنا غندر إلى السوق أول ما جئناه، قلت له: لم جئت بنا إلى السوق؟ قال: حتى يراكم الناس فيكرموني، وجعل الناس يقولون له: ما هؤلاء يا أبا عبد الله؟ قال: هؤلاء جاءوني من بغداد يريدون الحديث.

وقال ابن معين: جاء إلى غندر رطب من البستان، فقال لي: ما

---

(١) وانظر خبرًا لهلال بن مسلم معه في المحدث الفاصل (ص٢٤٥).

(٢) الطيالسة والكرابيس نوعان من اللباس، وكلاهما فارسي مُعرب. يُنظر: لسان العرب (٦/ ١٢٥، ١٩٥).

(٣) وانظر في تاريخ ابن معين-رواية الدوري- (٤/ ٩٤) خبرًا في شراء الوالي أيام العيد طيلسانا من بَزِّ غندر.

(٤) أخرج الخطيب في الكفاية (ص٢٣٥)، عن ابن المبارك قال: سمعت أنا وغندر حديثا من شعبة، فباتت الرقعة عند غندر؛ فحدثت به عن غندر، عن شعبة.

(٥) وقال ابن معين في موضع آخر: أراه أراد بإظهارها لأن يكون حق الله الواجب يؤدى في شُهرة ليجتمع عليه الناس، ولا يكون مكتوما فيخنس.

يمنعني أن أخرج إليكم من هذا الرطب إلا خوف لسانك تقول: هذا رديء!

وقال ابن معين: اشتهى غندر سمكًا، فاشتروه له فشووه، وذهب بغندر النوم، فأخذوا من السمك فلطخوا به يديه؛ فلما استيقظ قال: هاتوا السَّمك، قالوا: قد أكلت، فشم يده، فوجد منها ريح السَّمك، فقال: ما علمتُ[1]!

وعن سليمان بن أيوب صاحب البصري قال: قلت لغندر: إنهم يعظمون ما فيك من السلامة، قال: يكذبون علي! قلت: فحدثني بشيء يصح منها، قال: صمت يومًا فأكلت فيه ثلاث مرات ناسيًا ثم أتممت صومي.

٧- وفاته.

توفي يوم الجمعة منتصف ذي القعدة من عام ١٩٣ه، وهو في عشر الثمانين.

(١) حكى الذهبي هذه الحكاية، ونقل عن غندر إنكارها، وقوله: أما كان يدلني بطني. وانظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٦١).

المطلب الثاني: تعريف موجز بكتب الرواة.

كتاب الراوي وأصله؛ هو ما يجمعُ فيه المحدث مروياته ويثبت سماعه، ويحدث منه طلابه، ويراجعه عند الحاجة[١].

وأصول الرواة وكتبهم على قسمين:

أحدهما: أصول الراوي القديمة التي سمع بواسطتها من شيخه أثناء الطلب، وربما أطلقوا عليها: الأصول العتيقة.

والثاني: ما ينقله الراوي من هذه الأصول إلى كتب له، إما لأجل أن يروي منها محتفظا بالأصل العتيق، أو لكونه تصدى للتأليف، فينقل من أصوله إلى مؤلفاته.

والاعتماد في ضبط الحديث على الأصول القديمة، وذلك حين يقع اختلاف بينها وبين كتب الراوي التي نقل إليها، وهي المرجع حين يشك الراوي في شيء من حديثه، أو يرتاب الناقد في أمر الراوي فيطالبه بإحضار أصوله[٢].

(١) يُنظر: معجم علوم الحديث النبوي (ص٣٦)، لسان المحدثين (ص٨٧).

(٢) يُنظر: الجرح والتعديل للدكتور إبراهيم اللاحم (ص٧٣-٧٤)، وللتوسع أكثر يُنظر: اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة، للدكتور سليمان بن عبدالله السعود (ص٤٥-٦١).

المبحث الأول: منزلة كتاب غندر عن شعبة عند النُّقَّاد.

تواترت كلمات العلماء في الثناء على كتب غندر، والنصوص في الثناء على كتبه، منها ما هو عام، ومنها ما هو متوجه لكتابه عن شعبة.

وغندر اختص بشعبة، ولازمه عشرين سنة[(١)]، قال أحمد بن حنبل: سمعت غندر يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب فيها عن أحد غيره، وسمعته يقول: كنت أسمع منه الحديث فأكتبه ثم آتيه به فأعرضه عليه، قال أحمد: ولا أظن هذا كان منه إلا من بلادته[(٢)].

وسبب هذه الملازمة والاختصاص؛ أنَّه كان ربيبه-كما تقدم-.

وبلغ من شدة ملازمته لشعبة وسماع الأخبار منه مرارًا، أن كان شعبة يضجر منه أحيانًا، قال غندر: تطاولت يوما وشعبة يحدث بحديث، فقال لي: أي ويحك، قد سمعته[(٣)]، وقال عبدالرحمن بن مهدي: كُنَّا عند شعبة ومعنا غندر فحدث شعبة بحديث، فقال غندر هكذا ومد عنقه يستمع، فقال له شعبة: مقتك، قد سمع حديثي كله، وانظر كيف ينظر[(٤)].

وبسبب هذا صار من عِلية أصحاب شعبة، قال عبدالرحمن بن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني[(٥)].

---

(١) يُنظر: العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٢/ ١٢، ١٨٠)، التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢)، ونقل غندر عن شعبة علومًا وأخبارا كثيرة متناثرة في الكتب، وكان شعبة يوصيه ويوجهه، فمن ذلك ما حكى غندر بقوله: قال لي شعبة: لا تقرب الحسن بن عمارة فإني إن رأيتك تقربه لم أحدثك. يُنظر: الجرح والتعديل (١/ ١٣٨).

ولشدة ملازمته حفظ عن شعبة ما لم يحفظه غيره، ومن ذلك أنَّه اختلف على شعبة في حديث، فرفعه القطان وغيره، ووقفه آخرون، وقال غندر: أن شعبة كان يرفعه ثم شك فيه؛ فبينت روايته هذه أنَ الوجهين محفوظان عن شعبة. يُنظر: العلل للدارقطني (١/ ٣٩٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠١-٢٠٢)، ويُنظر أيضًا: تهذيب الكمال (٢٥/ ٧).

(٣) مسائل الإمام أحمد-رواية ابن هانئ- (٢/ ٢٠٢).

(٤) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٢/ ٤٥٢)، وينظر: التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢)، المعرفة والتاريخ (٢/ ١٥٦)، الكامل (١/ ٢٨٢)، وفيها "فقدتك" بدل "مقتك"

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢١)، الكامل (١/ ٢٨٣).

وقال علي بن المديني: هو أحب إلي من عبدالرحمن -أي ابن مهدي- في شعبة[١].

وقال أحمد بن حنبل: ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر، قيل له: ولا وكيع؟ قال: وكيع كان أورع القوم[٢].

وسئل أحمد من تقدم من أصحاب شعبة؟ فقال: أما في العدد والكثرة فغندر، قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان يحي بن سعيد أثبت، وكان غندر صحيح الكتاب، ولم يكن في كتبه تلك الأخبار[٣].

وكان غندر معتنيًا بكتبه، ضابطًا لها، قال ابن معين: كل ما كان غندر يحدث فما كان قد سمعه ثم عرضه على المحدث، قال فيه: حدثنا، وإن كان قد سمع الحديث من المحدث ولم يكن يعرضه عليه، يقول: فلان، ولا يقول: حدثنا، وإذا كان في كتابه ما قد سمعه من المحدث ثم عرض عليه، كان في كتابه عين[٤].

وقال -أيضًا-: كان غندر رجلا صالحا سليم الناحية،كل حديث من حديث شعبة[٥] ليس عليه علامة عين لم يعرضه على شعبة بعد ما سمعه، فلا يقول فيه: حدثنا[٦].

وقال أحمد بن حنبل: كان غندر إذا كان في شيء من حديث سعيد عليه عين؛ يعني علامة، قال فيه: حدثنا سعيد، وقال: قد سمعته وعرضته

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢).

(٢) مسائل الإمام أحمد-رواية ابن هانئ- (٢/ ٢٣٢).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٢)، والمراد بالأخبار؛ التصريح بالسماع. يُنظر: الاتصال والانقطاع (ص٤٤٢-٤٤٥).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٢٤٦).

(٥) هكذا النقل عن ابن معين، وراجعته في جميع طبعات "الجامع"، وكذا نقل عنه السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٤٠)، وقد يُستغرب مع هذه الملازمة أنَّ عنده شيئا لم يعرضه عليه، وأحمد بن حنبل ذكر هذا عنه مع حديث سعيد بن أبي عروبة.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٣).

على سعيد، وإذا لم تكن عليه عين؛ لم يقل فيه حدثنا سعيد، قال: قد سمعته من سعيد[١].

وبسبب هذه العناية والضبط وشدة الملازمة لشعبة، كثرت كلمات الثناء على كتابه عن شعبة، واشتهر انضباط كتابه مبُكرًا عند أقرانه قبل تلامذته، قال عبدالله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكمٌ فيما بينهم[٢].

وقال علي بن المديني: قال لي وكيع: ما فعل الصحيح الكتاب؟ قلت: صاحب الطيالسة؟ قال: نعم، يعني غندرا[٣].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: لا تجد مثل كتب غندر عن شعبة[٤].

وقال أحمد بن حنبل: صخر بن جويرية شيخ ثقة، حدثنا عنه ابن مهدي ويزيد بن هارون، قال عبدالرحمن بن مهدي: كنا إذا أعطينا صخر بن جويرية يقرأ علينا ما كان يجيء على ما يقرأ علينا، حتى أخذنا كتاب غندر فكان يقرأ علينا على ما هي في كتاب غندر، يعني أنه كان كتابا صحيحا[٥].

وقال علي بن المديني: كان عبدالرحمن -أي ابن مهدي- يحثنا على غندر ويقول: لوددت أني كنت كتبت -يعني: كتبه-، وكنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة[٦].

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت بعض أصحاب الحديث يقول لسليمان بن حرب: قال عبدالرحمن بن مهدي في حديث لشعبة اختلفوا فيه: كيف قال غندر؟ قال سليمان: يا مغفل كان عبد الرحمن أنكد من

(١) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٣/ ١٨٦).
(٢) الجرح والتعديل (١/ ٢٧١، ٧/ ٢٢١).
(٣) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢).
(٤) الكامل (١/ ٢٨٢).
(٥) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٢/ ٥٥١).
(٦) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢).

أن يقول هذا، إنما قال: كيف في كتاب غندر، قال سليمان: إنَّ غندرا كان يقول: سمعت حديث شعبة وقرأت عليه. قال سليمان: كان حديث كتابه صحيحا، فأما هو فكان -كأنه أومأ به-،كان لا يعقل هذا الأمر[١].

وقال عبيدالله القواريري: كان يحيى إذا شك في حديث من حديث شعبة، قال لي، أو قال لبعضنا: انظر ما يقول غندر[٢].

وقال عمرو بن علي الفلاس: كان يحيى، وعبدالرحمن ومعاذ، وخالد، وأصحابنا، إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم[٣].

وقال أحمد بن حنبل: كان غندر صحيح الكتاب[٤].

وضبط غندر لكتبه عامٌ فيما يظهر، فقد تحدى تلامذته أن يجدوا خطأ في كتابه عن ابن عيينة، قال ابن معين: قال لي غندر مرة: أنتم تقولون إنَّ غندرا ضبط هذه الأحاديث عن شعبة لكثرة ما دارت عليه، هذا ابن عيينة قد كتبت جرابين فانظر فيهما، فإن أخرجت حديثًا واحدًا خطأ فأنت أنت، فقلت له: هات، فأخرج إليَّ جرابين عن ابن عيينة، فنظرت في أحدهما وأنا مقتدر، حتى انتهيت إلى آخره، فلم أر شيئا، ثم نظرت في الآخر حتى قاربت أن أفرغ منه، فلم أجد عليه فيه شيئا، فكدت أن أخجل، ثم إنَّه مر بي حديث، فقلت: ها هو ذا واحد، فقال لي: أي شيء هو؟ هو حديث كذا وكذا؟ قلت: نعم، قال: ذاك من ابن عيينة لا مني، هل مر بك قبل؟ قلت: لا، قال: فإنه سيمر بك في موضع آخر على الاستواء، قال: ففتشت ما بقي، فإذا الحديث قد مر بي صحيح، فعلمت أنه كما قال[٥].

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٥٦-١٥٧).
(٢) الكامل (١/ ٢٦١).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٣).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٢).
(٥) معرفة الرجال-رواية ابن محرز- (٢/ ٤١-٤٢).

وقال-أيضًا-: قال ابن معين: أخرج إلينا غندر جرابا من جرب الطيالسة فيه حديث ابن عيينة، فنظر فيه خلف المخرمي ونظرنا فيه على أن نصيب فيه خطأ فما أصبنا فيه خطأ، وقد كان على ودهم أنهم يصيبوا فيه خطأ فما أصابوا[١].

وقال عبدالخالق بن منصور: سمعت يحيى بن مَعِين وسئل عن غندر فقال: كان من أصح الناس كتابا، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر عليه - كأنه يريد بذلك ثبته - ألقى إلينا ذات يوم جرابا من جرب الطيالسة وأحاديث ابن عُيَيْنَة. فقال: اجهدوا أن تخرجوا فيه خطأ؛ فما وجدنا فيه شيئا[٢].

وقال أحمد بن حنبل: أخرج إلينا غندر كتابه عن سفيان بن عيينة، فقال: هل تجدون فيه خطأ؟ ثم رمى به إلينا[٣].

وقد حرص المحدثون على كتبه فاعتنوا بها وانتسخوها من أصول غندر، قال أحمد بن حنبل: أول قدمة قدمت البصرة سنة ست وثمانين...، والثانية سنة تسعين؛ سمعنا من ابن أبي عدي، وسمعنا كتاب غندر يعني حديث شعبة وسعيد وعوف وغير ذلك[٤].

وكتبها كاملة بلا انتخاب عددٌ منهم، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: لم يسمع هذا الكتاب، يعني حديث شعبة من غندر إلا أنا، ويحيى، وخلف[٥]، وهيثم الزهراني[٦]، وصدقة المروزي، قال: وكنا

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٢٤٥).
(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٧).
(٣) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (١/ ٣٠٥).
(٤) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٣/ ٤٠١).
(٥) هو ابن سالم المخرمي، كما سيأتي في كلام عبدان.
(٦) في الأصل الخطي "الزمراتي" وصححه محققه د.بشار عواد، بناء على ما في تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٢٥)، ولم أقف على راوٍ بهذا الاسم حسب البحث الحاسوبي، ولم يذكر المزي من الرواة عن غندر من اسمه هيثم.
وفي طبقة تلامذة غندر من اسمه هيثم، مثل الهيثم الجهني، ولم يذكر غندر من شيوخه، فالله أعلم.

نـزولا في دار إنسـان يقـال لـه الـرزي[١]، فقـال لنـا: اذهبـوا بابنـي معكـم فلا أدري سـمع الكتـاب كلـه أو بعضـه[٢].

وقـال الفضـل بـن زيـاد: سـمعت أبـا عبـدالله قـال لـه ابنـه عبـدالله: قـد قدم رجل من البصرة عنده كتب غندر؛ يعني عقبة بن مكرم، فقال: أبو عبدالله: ما أعلم أحدًا كتب الكتب غيرنا، كنا أخذنا من علي كتبه وإنما كان انتخاب، فأخذنا كتب الشيخ فكنا ننسخها[٣].

وقـال أبـو أحمـد الجرجـاني: سـمعت عبـدان يقـول: لـم يسـمع نسـخة غنـدر عـن شـعبة، كل مـا عنـده عـن شـعبة علـى وجهـه بتمامـه غيـر أربعـة أنفس: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلف بن سالم، وعمرو بن العباس رابع القوم[٤].

وربمـا انتسـخ بعـض المحدثيـن بعـض حديـث غنـدر مـن كتابـه ولـم يسمع كل ما نسخه، قال البزار عقب حديث أخرجه: وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول: نسخت هذا الحديث من كتاب غندر... ولم أسمعه منه[٥].

وقد بيَّن أبو موسى سبب عدم كتابته لكتاب غندر على الوجه، قال يعقوب بن سفيان: قلت لمحمد بن المثنى: كيف لم تكتب كتب غندر عن شعبة على الوجه؟ فقال: يا أبا يوسف كان غندر مغفلا، فكنت أطلب منه الكتاب؛ فيقول لي: إنَّك قد سمعت هذا الكتاب ولكنك ليس

(١) هو العباس الباهلي، والد عمرو بن العباس، الذي سيأتي في كلام عبدان.

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ١٩٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ١٩٧-١٩٨)، وقال العراقي: ولم يقنع الإمام أحمد بانتخاب كتب غندر كما فعل ابن المديني وغيره، بل قال: ما أعلم أحدا نسخ كتبه غيرنا. يُنظر: فتح المغيث (٣/ ٣١٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٠٠-٢٠١).

(٥) مسند البزار (٢١٧٨).

تدري؛ قال: فكنت أكره أن أماريه لحال أصحاب الحديث خوفا من أن يقال لي بعد قد قال غندر إنك لا تعقل، قال: ففاتني لهذا المعنى[١].

وأثنى أحمد بن حنبل على غندر في صبره في القراءة عليهم، فقال: أعطانا غندر كتبه فكنا ننسخ منها، وكان يقرأ علينا كثيرا حتى أي نَمَلُّ، إلا حديث سعيد ببغداد نسخناها ببغداد[٢].

وكانوا يحرصون على السماع من كتبه، قال أحمد بن حنبل: كل ما سمعنا من غندر من أصل كتابه قرأه علينا إلا حديثًا واحدًا عن عبدالرحمن بن القاسم طويل من حديث شعبة في بيعة أبي بكر[٣].

وقال الحسين بن منصور بن جعفر: سمعت علي بن عثام يقول: أتيت غندرا، فذكر من فضله وعلمه بحديث شعبة، فقال: هات كتابك، فأبيت إلا أن يخرج كتابه[٤].

ويصور الحميدي أحد مجالس غندر في التحديث، وحرص الطلاب على كتابه فيقول: قدم علينا غندر والأفطس[٥]، ونزل أحدهما قريبا من الآخر، فذهبت أنا والحويطي وأصحابنا، وإذا غندر حوله لفيف من أصحاب الحديث في منزله الذي نزل، والأفطس جالس على دكان في الطريق مقابل منزل غندر واجتمعنا إليه، فجعل يتغامز، فبينما نحن على ذلك إذا نحن بغندر معه كتاب وقد وثب وحوله أولئك اللفيف، وكان قرأ عليهم في كتابه، فقال هذا: يعطيني الكتاب حتى ننسخ، وقال آخر: لا بل يدفع إليَّ، فاختلفوا فوثب والكتاب في يده، وقد رفع الكتاب بيده

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٥٧).

(٢) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٣/ ١٨٥).

(٣) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٢/ ١٧٥).

(٤) تهذيب الكمال (٢١/ ٦١).

(٥) هو عبدالله بن سلمة البصري، الأفطس، متروك، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه، كان يجلس إلى أزهر السمان، فيحدث أزهر ويكتب على الأرض كذب، كذب، وكان خبيث اللسان. وقال عمرو بن علي الفلاس: كان وقاعًا في الناس. يُنظر: العلل-رواية عبدالله- (٢/ ٤٩٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٨٧).

وأولئك حوله يصيحون وقد رفع غندر يده والكتاب بيده، قال: فنظر إليه الأفطس فقال: سمعت عبدالله بن عون يقول سمعت محمد بن سيرين يقول: هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم- يعرض بغندر-، فسبحان الله الذي رفع غندرا وذهب بذكر الأفطس[(١)].

ومع هذا الثناء على صحة كتابه، فلا يسلم أحد من الخطأ، قال مهنا لأحمد: كان غندر يغلط؟ قال: أليس هو من الناس؟[(٢)]

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٤٨).

(٢) الآداب الشرعية (٢/ ١٤١)، وانظر مثالا على أخطائه: العلل للدارقطني (٢/ ٤٠، ٩/ ٧٦-٧٧)، وسيأتي حديثٌ في المطلب الرابع من المبحث الثاني، خولف فيه غندر.

المبحث الثاني: استفادة النُّقَّاد من كتاب غندر عن شعبة.

المطلب الأول: نفي صحة الحديث لعدم وجوده في كتابه.

كان النقاد إذا لم يجدوا الحديث في كتاب الراوي استرابوا فيه، وربما حملوه هو عهدة الخطأ، حيث حدث به من حفظه فأخطأ فيه، وربما جعلوا ذلك من الراوي عنه، وقد تكون المراجعة لكتاب أحد تلامذة الراوي المعروفين بضبط حديث ذلك الشيخ، فإذا لم يجدوا الحديث فيه عن شيخه أعلوه بذلك[(١)].

ومن تطبيقات النقاد لهذا الأمر، فيما يخص كتاب غندر ما يلي:

١- روى عثمان بن عمر[(٢)]، عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «**نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور**»[(٣)].

قال ابن المديني: لم أجد حديث أبي بشر هذا في كتاب محمد بن جعفر فيما أملاه علينا من حديث شعبة عن أبي بشر[(٤)].

فاستدل علي بن المديني على غلط عثمان بن عمر في هذا الحديث، بأنَّه نظر في كتاب غندر عن شعبة، فيما رواه شعبة عن أبي بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية، فلم يجد هذا الحديث.

ومما يدل على غلط عثمان بن عمر، أنَّ جمعًا من أصحاب شعبة

---

(١) انظر: مقارنة المرويات (١/ ١٦٥)، ويُنظر -أيضًا-: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (ص١٧).

(٢) هو عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي، ثقة. يُنظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١)، تقريب التهذيب (٤٥٠٤).

(٣) أخرجه **أحمد** (٣٤٥)،
والبزار (٤٨٩٥، ٥٠٤٣)، والنسائي في الإغراب (٢٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٣٤٧)، من طريق **محمد بن بشار-بندار**،
وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٥١)، من طريق **علي بن المديني**،
ثلاثتهم (أحمد، ومحمد، وعلي)، عن عثمان بن عمر، به.

(٤) الغيلانيات (١/ ٢٥٨).

منهم: يحيى القطان، وهاشم بن القاسم، ومحمد بن جعفر-غندر-، ووكيع بن الجراح، وأبو داود الطيالسي، ومسلم بن إبراهيم، وآدم بن أبي إياس، ومحمد بن عرعرة، وبشر بن عمر، وشبابة بن سوَّار، وخالد بن عبدالرحمن، وغيرهم، رووه عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن عبدالله بن عباس، رضي الله عنهما[(١)]، وفيهم علية الرواة عنه وهما القطان وغندر.

٢- روى وكيع[(٢)]، عن شعبة، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «**الجار أحق بشفعته، ينتظر بها إن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا**»[(٣)].

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: ذكر أبي حديث وكيع، عن شعبة، عن عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ في الشفعة، قال: ليس هو في كتاب غندر[(٤)].

فالإمام أحمد رحمه الله يستغرب هذا الحديث ويذكر أنَّه ليس في كتاب غندر.

وشعبة كان يستنكر هذا الحديث، ويقول: لو جاء عبدالملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه[(٥)].

(١) يُنظر: مسند الطيالسي (٢٧٦٣)، مسند أحمد (٢٠١٣، ٢٩٨٢، ٣١٧١، ٣٣٣٨)، صحيح البخاري (١٠٣٥، ٣٢٠٥، ٣٣٤٣، ٤١٠٥)، صحيح مسلم (٩٠٠)، مستخرج أبي عوانة على مسلم (٢٥٦٥، ٢٥٦٦)، شرح مشكل الآثار (٢/ ٣٨٦).

(٢) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، ثقة، حافظ، عابد. يُنظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٦٢)، تقريب التهذيب (٧٤١٤).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣٣٦١).

(٤) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (١/ ٣٣٣).

(٥) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٦). وللمزيد حول رواية عبدالملك لهذا الحديث، يُنظر: حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما في الشفعة تخريجا ودراسة، للدكتور تركي الغميز (ص٤٨-٦٣).

٣- روى شعبة، عن عاصم، عن أبي حاجب، عن الحكم بن عمرو: أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة[(١)].

وقال الميموني: قلت لأبي عبدالله: حديث الحكم بن عمرو يسنده أحد غير عاصم؟ قال: لا، ويضطربون فيه عن شعبة، وليس هو في كتاب غندر، بعضهم يقول: «عن فضل سؤر المرأة»، وبعضهم يقول: «عن فضل وضوء المرأة»، ولا يتفقون عليه، قال: ورواه التيمي، إلا أنَّه لم يسمه، قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[(٢)].

فالإمام أحمد يُعل هذا الحديث باضطراب الرواة فيه عن شعبة، وعلاوة على ذلك فليس هو في كتاب غندر عن شعبة، الذي هو من أرفع أصحاب شعبة.

(١) أخرجه أبو داود (٨٢)، والترمذي (٦٤)، والنسائي (٣٤٧)، وابن ماجه (٣٧٣)، وأحمد (٢٠٦٧٥)، وابن حبان (٢٢٦٥)، والدارقطني (١٤٢)، من طريق **أبي داود الطيالسي**-وهو في مسنده (١٣٤٨)-، وأحمد (١٧٨٦٣، ١٧٨٦٥) من طريق **وهب بن جرير، وعبدالصمد بن عبدالوارث،**
والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨٠)، من طريق **عبدالوهاب بن عطاء،**
والطبراني في المعجم الكبير (٣١٥٦)، من طريق **الربيع بن يحيى الأشناني،**
خمستهم (أبو داود، ووهب، وعبدالصمد، وعبدالوهاب، والربيع)، عن شعبة، به، واللفظ المثبت لفظ الطيالسي -برواية محمد بن بشار- وبعضهم قال: "أو سؤرها" ولفظ الربيع مثل لفظ الطيالسي-فيما راوه عنه محمد بن بشار-، ولفظ وهب: «سؤر المرأة»، وشك عبدالصمد، وعبدالوهاب، ونسب عبدالوهاب الشك لأبي حاجب.
وجعله الطيالسي-كما في مسنده من رواية يونس بن حبيب-، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.
وللتوسع حول هذا الحديث وشواهده، يُنظر: فضل الرحيم الودود (١/ ٣٣٥-٣٤٠).

(٢) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (١/ ١٩٥)، الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجه الإمام (١/ ٢٨٩)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٥٧)، ويُنظر: تنقيح التحقيق (١/ ٤٠)، لكن ابن عبدالهادي جعل السائل الأثرم، وهو مخالف لما عند ابن دقيق العيد ومغلطاي.

المطلب الثاني: تقويته لأحد أوجه الاختلاف في الحديث.

استفاد النقاد من كتب الرواة حينما يقع اختلاف بين الرواة على شيخ لهم على أكثر من وجه، فينظرون في كتاب الشيخ أو كتاب تلميذه لمعرفة صواب أحد الوجهين.

ومن تطبيقات النقاد لهذا الأمر من خلال كتاب غندر عن شعبة[(١)]، ما يلي:

١- روى هشام الدستوائي، عن حماد-هو ابن أبي سليمان-، عن ربعي بن حراش ، قال : قال سلمان : إذا أحك أحدكم جلده ، فلا يمسحه ببزاقه ، فإن البزاق ليس بطاهر[(٢)].

وقد تابع هشام الدستوائي عليه؛ حماد بن سلمة، وشعبة.

وخالفهم الثوري، فرواه عن حماد، عن عمرو بن عطية، عن سلمان.

قال عبدالرحمن بن مهدي: لما حدث سفيان عن حماد، عن عمرو بن عطية التيمي، عن سلمان، قال: إذا حككت جسدك فلا تمسحه ببزاق، فإنه ليس بطهور، قلت له[(٣)]: هذا حماد يروي: عن ربعي بن حراش، عن سلمان، قال: من يقول ذا؟ قلت: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أمضه، قلت: حدثنا شعبة، قال: امضه، قلت: حدثنا هشام الدستوائي، قال: هشام، قلت: نعم، فأطرق هنيهة[(٤)]، ثم قال: أمضه، سمعت حمادا

(١) ذكرتُ هنا ما فيه نص صريح في الرجوع إلى الكتاب، وإلا فهناك اختلافات كثيرة تُعرض على النقاد فيرجحون رواية غندر على غيره، ويظهر أنَّه لصحة كتابه ولو لم ينصوا على ذلك. يُنظر على سبيل المثال: علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٥٨، ٣/ ١٥٥، ٥/ ٥٣٣)، علل الدارقطني (١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٩، ٥/ ١١٠، ٦/ ١٣٦، ٧/ ٣٢٦، ٨/ ٢٦٠)، وذكرت هنا ما يّذكر غندر مقابل راو آخر لوحده حسب ما في المرجع المشار إليه، فلم أتتبع طرق الأحاديث المذكورة، وأهملتُ ذكر ما رجح فيه رواية غندر وذكر معه غيره.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٩٧).
وأخرجه البيهقي (٤٠)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، عن حماد، به، بنحوه، إلا أنه أبدل ربعيًا بعمرو بن عطية.

(٣) في الجامع للخطيب: قلت: يا أبا عبد الله خالفك الناس في هذا.

(٤) في الجامع للخطيب زيادة: ثم قال: كأني أسمع حمادا يقول: نا عمرو بن عطية، عن سلمان.

يحدثه، عن عمرو بن عطية، عن سلمان، فمكثت زمانا أحمل الخطأ على سفيان، حتى نظرت في كتاب غندر، عن شعبة، فإذا هو عن حماد، عن ربعي بن حراش، عن سلمان، قال شعبة: وقد قال حماد مرة: عن عمرو بن عطية التيمي، عن سلمان؛ فعلمت أنَّ سفيان إذا حفظ الشيء لم يبال من خالفه[(١)].

فابن مهدي استشكل رواية الثوري، وظنَّ أنَّه قد أخطأ بروايته هذه ومخالفته للناس، وبمراجعته لكتاب غندر عن شعبة، انحل له الإشكال، إذ إن شعبة ذكر أن حماد بن أبي سليمان قال مرة عن عمرو بن عطية بدل ربعي بن حراش، وهذه التي سمعها منه الثوري، وثبت عليها، وقال: كأني أسمع حمادًا وهو يحدث بها.

وشعبة حَدَّث أيضًا بمثل رواية الثوري، ورواها عنه مسلم بن إبراهيم[(٢)].

٢- روى معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن قتادة، أنه سمع مطرفا، عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ، عن النبي ﷺ في ليلة القدر قال: «**ليلة القدر ليلة سبع وعشرين**»[(٣)].

(١) الجرح والتعديل (١/ ٦٤-٦٥)، ويُنظر أيضًا: المجروحين (١/ ٤٨)، المحدث الفاصل (٤٠٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٤٢)، الأربعون على الطبقات (ص١٧٧-١٧٩).

(٢) يُنظر: سنن البيهقي (٤٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٨٦)، محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص٢٥٣/ المختصر)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٦٤٨)، وابن حبان (٤٢١٩)، والطبراني (١٩/ ٣٤٩ح٨١٣). وتوبع معاذ؛ تابعه عمرو بن مروزق، وعثمان بن عمر. علق روايتهما الدارقطني في العلل (٣/ ٢٧٢)، ورجح عدم صحة المرفوع عن شعبة.
واستظهر ياسر آل عيد في فضل الرحيم الودود (١٦/ ٢٩٣) أنَّ رواية هؤلاء موقوفة وليست مرفوعة كما يدل عليه ما وقع في المطبوع، وأنَّ ثمة سقط وقع قديما في العلل بين قوله: "عن معاوية مرفوعًا"، وقوله: "وكذلك قال فهد بن سليمان".
وقد يؤيد ما ذهب إليه كلام الإمام أحمد الآتي، وأن أصحاب شعبة كلهم يقفونه، وإنما بلغه عن معاذ بن معاذ فقط أنه يرفعه، ولم يقف الشيخ ياسر على عبارة الإمام أحمد.

ورواه أبو داود الطيالسي، وعفان بن مسلم، عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية ﷺ، به، موقوفًا[١].

قال حرب: قلت: يروى عن معاوية عن النبي عليه السلام في ليلة القدر شيء؟ قال: أما في كتاب غندر وغيره من أصحاب شعبة فليس هو مرفوعًا، وبلغنا أن معاذ بن معاذ رفعه[٢].

فاستدل الإمام أحمد على خطأ رفع حديث معاوية ﷺ وأنَّ الصواب من قوله؛ بكتاب غندر عن شعبة، وبرواية أصحاب شعبة للحديث، بخلاف رواية معاذ بن معاذ المرفوعة.

(١) يُنظر: مسند الطيالسي (١٠٥٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٩٦٣٠)، وجعل عفان الليلة ليلة ثلاث وعشرين.

(٢) مسائل حرب (٣/ ١٢٦٢ ت: فايز حابس).

المطلب الثالث: إحصاء المرويات من خلاله.

من الأمور التي أولاها النقاد عنايتهم؛ إحصاء مرويات الراوي عمومًا، أو عن شيخ مُعين، وقد أكثر المزي في معلمته «تهذيب الكمال» النقل في هذا الأمر عن ابن المديني برواية البخاري عنه، وغالب إحصائه عامٌ لا عن شيخ معين[(١)].

ومن الأمثلة في ترجمة غندر في الإحصاء المقيد بشيخ معين، ما ذكره أحمد بن حنبل بأن غندر لم يسمع من حجاج يعني بن أرطاة إلا حديثًا واحدًا[(٢)].

ومن تطبيقات النقاد لهذه القضية، بالاستفادة من كتاب غندر عن شعبة، ما ذكره الإمام أحمد من إحصاء لأحاديث شعبة عن عدد من شيوخه، فمن ذلك-وهو يقول هذا بعد سياقه للأحاديث-:

١- ليس في كتاب غندر إلا هذه الثلاثة عن مروان الأصفر[(٣)].

٢- ليس في كتاب غندر غير هذا الحديث عن عامر بن عبيدة الباهلي[(٤)].

٣- ليس غير هذا الحديث عن موسى بن أبي كثير في كتاب غندر[(٥)].

٤- ليس في كتاب غندر عن يحيى بن هاني غير هذا[(٦)].

٥- ليس في كتاب غندر غير هذين الحديثين عن العوام[(٧)].

---

(١) يُنظر: تهذيب الكمال-مقتصرًا على المجلدات الخمس الأولى- (٢/ ١٥٣، ٢١٢، ٢٢٢، ٣/ ٤٧، ٧٣، ٩٩، ٤٦٠، ٤٧٨، ٤٩٥، ٤/ ٣٠٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٤٨٧، ٥/ ٣٦١، ٣٨٧).
ويُنظر للاستزادة حول هذه القضية: مقارنة المرويات (١/ ١٩٣-١٩٤).

(٢) العلل لأحمد-رواية ابنه عبدالله- (٢/ ١٦٤).

(٣) مسائل الإمام أحمد-رواية ابنه صالح- (٢/ ٣٤٤).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٤٤).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٣٤٥).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٣٥٢).

(٧) المصدر السابق (٢/ ٣٥٤).

٦- ليس في كتاب غندر عن شعبة عن بكر بن وائل إلا هذا الحديث[١].

٧- ليس في كتاب غندر غير هذا الحديث عن أسير[٢].

٨- ليس عن شعبة عن صالح غير هذين في كتاب غندر[٣].

وذكر الإمام أحمد بعد حديثين ساقهما من رواية شعبة، عن الجريري، أنه لا يعلم شعبة حدث عن عباس الجريري إلا هذين الحديثين[٤].

والإمام إنما استفاد هذه الإحصائية من معرفته لكتاب غندر عن شعبة، فهو الذي ذكر عن نفسه أنه كتبه كاملًا بلا انتخاب كما تقدم.

ومثل ذلك ما قاله يحيى بن معين: شعبة حدث عن أبي بكر بن أبي الجهم حديثين أو ثلاثة، غندر حدث بها[٥].

ويحيى ممن كتب كتاب غندر كاملًا عن شعبة-كما تقدم-، فهذه الإحصائية منه مستفادة من كتاب غندر.

المطلب الرابع: ذكر الروايات وتأكيدها.

من الأمور التي استفادها النُقاد من كتاب غندر، عن شعبة، ذكر وجود رواية في كتابه، أو تأكيد رواية رواها.

ومن التطبيقات في ذلك، ما يلي:

١- ما رواه أحد الحفاظ حديثًا عن شيخه، عن شعبة، ثم أخبر أن ما في كتاب غندر مخالفٌ لرواية شيخه.

فقد روى أبو موسى محمد بن المثنى، وعلي بن مسلم الطوسي، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، عن داود ابن أبي هند عن أبي نضرة، عن أبي سعيد ﷺ: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٦]،

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٥٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٥٦).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٥٧).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٥٢).

(٥) معرفة الرجال-رواية ابن محرز- (١/ ١٥٦).

قال: يوم بدر. قال أبو موسى: حدثت أنَّ في كتاب غندر هذا الحديث، عن داود، عن الشعبي، عن أبي سعيد[(١)].

فأبو موسى روى عن شيخه عبدالصمد، عن شعبة، عن داود بن أبي هند، ثم ذكر أن شيخ داود في كتاب غندر في هذا الحديث هو الشعبي لا أبو نضرة.

٢- وروى أحد تلامذة غندر حديثًا، ثم بين ما وقع في الحديث من خلال كتاب غندر.

قال البخاري: حدثنا عمرو بن عباس، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، أنَّ عمرو بن العاص ﷺ، قال: سمعت النبي ﷺ جهارا غير سر يقول: «**إنَّ آل أبي** -قال عمرو: في كتاب محمد بن جعفر بياض- **ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين**»[(٢)].

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١١/ ٧٧).
وقد توبع عبدالصمد على هذا الوجه؛ تابعه أبو زيد الهروي، ويوسف بن يعقوب السدوسي، وبشر بن عمر.
يُنظر: مسند البزار (١٨/ ٧٨ح١٤)، سنن النسائي الكبرى (٨٩٠٩، ١١٣١٣)، شرح مشكل الآثار (٢/ ٣٦٠)، الناسخ والمنسوخ (ص٤٦٠)، المستدرك على الصحيحين (٣٢٩٩)،
وتوبع شعبة عليه؛ تابعه بشر بن المفضل، وعبدالله بن العوام، ويزيد بن زريع، وموسى بن محمد.
يُنظر: سنن أبي دواد (٢٦٤٨)، مسند البزار (١٨/ ٧٨ح١٤)، سنن النسائي الكبرى (١١٣١٤)، تفسير ابن جرير (١١/ ٧٧)، شرح مشكل الآثار (٢/ ٣٥٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧٠)، معاني القرآن (٣/ ١٣٨).
وأما رواية محمد بن جعفر، عن شعبة، فأخرجها ابن الجوزي في ناسخ الحديث ومنسوخه (١٥١)، من طريق أحمد بن حنبل، عن غندر، به.

(٢) الصحيح (٥٩٩٠).
وأخرجه أحمد (١٧٨٠٤)-ومن طريقه مسلم (٢١٥)، وأبو عوانة (٣٤٣)، والقطيعي في جزء الألف دينار (١٦٥، ١٦٦)، وابن منده في الإيمان (٢٦٢)-، وأبو عوانة (٣٤٣)، من طريق يحيى بن معين، كلاهما (أحمد، ويحيى)، عن محمد بن جعفر به، ولم يذكرا أنَّ في كتابه بياض، وإنما قال ابن معين: آل أبي يعني فلانا، واختلف الرواة عن أحمد فبعضهم فقيل عنه مثل ابن معين، وقيل: آل أبي فلان، وقيل: بني فلان.
ويُنظر للفائدة تعليق الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٤١٩-٤٢٠).

٣- وروى أحد تلامذة غندر حديثًا، ثم أكد روايته أنَّها هكذا في كتاب غندر.

قال الدارقطني: حدثنا ابن مبشر، حدثنا أبو موسى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر، قال: سمعت الشعبي، قال: أشهد على أبي سعيد بن زيد،-قال أبو موسى: هكذا نسخته من كتاب محمد بن جعفر غندر- أن رسول الله مرت به جنازة فقام[(١)].

فأبو موسى بقوله هذا، يريد تأكيد روايته أن صحابي الحديث أبو سعيد بن زيد، ودليله أنَّه هكذا نسخه من كتاب شيخه غندر.

٤- وروى البزار حديثًا من طريق خالد بن الحارث، عن شعبة، عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري، عن عبيدة بن عمرو السلماني، عن عبدالله بن الزبير، أن رجلين تداعيا عند رسول الله ﷺ فحلف المدعى عليه بالله الذي لا إله إلا هو، فقال رسول الله ﷺ: «**إن الله غفر لك بإخلاصك**».

ثم أسنده من طريق أحمد بن عبدالله ابن كردي، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، به، بنحوه.

ثم قال: وهذا الحديث لم يتابع شعبة على روايته هذه، عن عطاء بن السائب أحد، وقد خالفوه فيها، فقال حماد بن سلمة، وجرير بن عبدالحميد، عن عطاء بن السائب، عن أبي يحيى، عن ابن عباس، أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ. ولا أحسب أتى هذا الاختلاف إلا من

(١) العلل (٢/ ٢٥٢)، ووافق محمد بن المثنى أحمد كما في المسند (١٧٥٠٤، ١٩٠٤٠).
ورواه الطبراني عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه، عن غندر، به، فجعله من مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، ذكرها ابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٢١١)، نقلا عن أبي موسى المديني، ثم قال: وكأنه أصح. وهذه الرواية عن أحمد هي التي ذكرها الدارقطني في العلل، وذكر أنَّها الصواب.
ورواه أبو دواد الطيالسي كما عند البزار (١٢١٧)، وعمرو بن مرزوق كما عند الدارقطني في العلل (٢/ ٢٥٢)، كلاهما عن شعبة، به، إلا أنهما جعلا صحابي الحديث: سعيد بن زيد.
والحديث رواه ابن أبي شيبة (١٢٠٣٣)، عن وكيع، عن الشعبي، عن أبي سعيد ﷺ، فالحديث من مسند أبي سعيد.

عطاء بن السائب؛ لأنه قد كان اضطرب في حديثه، ولم يرو عبيدة، عن ابن الزبير حديثا مسندا غير هذا الحديث من وجه صحيح، وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول: نسخت هذا الحديث من كتاب غندر، عن شعبة، عن عطاء عن أبي البختري، عن عبيدة، عن ابن الزبير، عن النبي ﷺ ولم أسمعه منه[(١)].

فالبزارُ أراد بنقله كلام أبي موسى ونسخه للحديث من كتاب غندر، أن يؤيد به رواية خالد بن الحارث، وغندر من رواية ابن كردي عنه، عن شعبة، وأنها ثابتة عنه.

ومما يحسن ذكره أنّي رأيتُ أبا القاسم البغوي، يستفيد من فرع كتاب غندر، وهو كتاب أحمد بن حنبل، عن غندر، فروى أبو القاسم في عدة مواضع عن شيخ عن شعبة، ثم يؤكد هذه الرواية، بأنّ هذه رواية غندر كذلك كما رآها في كتاب أحمد عنه[(٢)].

(١) يُنظر: مسند البزار (٦/ ١٣٥-١٣٧).

(٢) يُنظر: الجعديات (١٧٣٣، ١٩٥٤)، وذكر (ص٢٣٦)، حديثًا وأنه لا يرويه عن شعبة إلا غندر، وقال: رأيته في كتاب أبي عبد الله أحمد بن حنبل وحدثني به عبد الله بن أحمد.

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه أهم النتائج والتوصيات التي وصلت إليها من خلال هذا البحث:

١. منزلة محمد بن جعفر-غندر- الرفيعة في شعبة بن الحجاج، وأنه من أعلى الرواة عنه.

٢. أنَّ ضبط غندر ضبط كتاب، فتعويل النقاد على كتابه لا على حفظه فقط.

٣. عناية النقاد بكتاب غندر واستفادتهم منه في عدم صحة الحديث عن شعبة إذا لم يوجد في كتابه، واستخدامه في الترجيح عند اختلاف الرواة عن شعبة أو شيخ شعبة، وإحصاء مرويات شعبة عن بعض شيوخه، وذكر الروايات وتأكيدها.

٤. أوصي بتتبع الأحاديث التي نص النقاد على خطأ غندر فيها، وجمعها ودراستها.

٥. أوصي بتتبع كتب رواة آخرين مثل غندر إن وجد.

قائمة المصادر والمراجع

الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

الآداب الشرعية، لابن مفلح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لطارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين، لعلي بن المفضل المقدسي، تحقيق: محمد العبادي، أضواء السلف، الطبعة الأولى.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير ، مجموعة محققين، دار الشعب، ١٣٩٠هـ.

الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجة الإمام، لمغلطاي، تحقيق: أحمد بن أبي العينين، دار ابن عباس، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

الإغراب: الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض، للنسائي، تحقيق: محمد الثاني بن عمر، دار المآثر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، دار الفاروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق: سعد الحميِّد، دار المحقق.

الإيمان، لابن منده، تحقيق: علي فقيهي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

تاريخ يحيى بن معين- رواية عباس بن محمد الدوري-، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

تاريخ الإسلام، للحافظ الذهبي، تحقيق: د.بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

التاريخ الكبير، للإمام البخاري، تحقيق: الدباسي والنحال، الناشر المتميز، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب، دار الباز، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مجموعة محققين، جمعية دار البر، الطبعة الثانية، ١٤٤٣هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

الثقات، لابن حبان البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: د.عبدالله التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ.

الجرح والتعديل، لإبراهيم اللاحم، مكتبة الراشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير دار إحياء التراث.

جزء الألف دينار، لأبي بكر القطيعي، تحقيق: بدر البدر، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

حديث علي بن الجعد، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. وقد سماه المحقق: مسند ابن الجعد.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، -مطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث-، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

سنن الدارقطني، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

السنن الكبرى، للنسائي، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

السنن الكبير، للبيهقي، ت: د.عبدالله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

سنن النسائي وهي السنن الصغرى، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د.همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سعيد جاد الحق، عالم الكتب الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن الطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح ابن حبان، تحقيق: محمد علي سونمز وخالص آي دمير، ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

طبقات علماء الحديث، لابن عبدالهادي، تحقيق: البوشي والزئبق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

الطبقات الكبير، لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

العلل، للإمام الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، مؤسسة الريان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ.

العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل-رواية ابنه عبدالله-، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٦هـ.

الغيلانيات وهو كتاب الفوائد، لأبي بكر ابن عبدويه الشافعي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي، تحقيق: الخضير والفهيد، مكتبة المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

فضل الرحيم الودود بتخريج سنن أبي داود، لياسر فتحي عيد، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، تحقيق: د.مازن السرساوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: السورقي والمدني، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

لسان المحدثين، لمحمد خلف سلامة الموصلي، المركز الإسلامي للبحث والتحقيق راولبندى باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، دار الذخائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر لمحمد بن نصر المروزي، اختصار المقريزي، حديث أكادمي فيصل آباد باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٤-١٤٠٠هـ.

مسائل الإمام أحمد رواية حرب الكرماني، تحقيق: فايز بن أحمد بن حامد حابس، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

مستخرج أبي عوانة = المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، مجموعة محققين، الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: فريق علمي بإشراف أشرف المصري، دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: جماعة من المحققين بإشراف: د.عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د.محمد التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى، عدة سنوات أولها ١٤٠٩هـ.

المصنف لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

معاني القرآن، للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

معجم علوم الحديث النبوي، لعبدالرحمن الخميسي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية.

معرفة الثقات لأحمد بن عبدالله العجلي، تحقيق: د.عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار-المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

معرفة الرجال، لابن معين-رواية ابن محرز-، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

مقارنة المرويات، لإبراهيم اللاحم، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، تحقيق: مصطفى عطا ومحمد عطا، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٢هـ.

ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

ناسخ القرآن ومنسوخه، لابن الجوزي، تحقيق: الداني الزهوي، شركة أبناء شريف الأنصاري، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

الناسخ والمنسوخ، للنحاس، تحقيق: د.محمد عبدالسلام، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر، تحقيق: عبدالعزيز السديري، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

هدى الساري مقدمة فتح الباري، مطبوع مع فتح الباري.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c 4 s u n n a h
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499